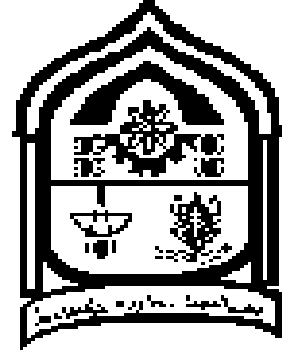


جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا
قسم الإقتصاد التطبيقي



محددات الإدخار في السودان

خلال الفترة (1990-2016م)

Determinants of the Saving in the Sudan
(1990 – 2016)

بحث تكميلي لإستيفاء درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (قياسي)

إشرافه الدكتور:

هویدا آدم المبرح أحمد

إعداد الدارسي:

إبراهيم محمد آدم مطر

ديسمبر 2021م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إستهلال

{ إِنَّ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ }

سورة يوسف الآية "43"

{ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا }

وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا }

سورة الفرقان الآية "67"

إهداء

الى من قال في حقهم ربي جل جلاله

" وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ
الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أٰفٌ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا
كَرِيمًا " {الإسراء:23}

والدتي ووالدي

وقال تعالى " وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿29﴾ هَارُونَ أَخِي ﴿30﴾ اشْدُدْ
بِهِ أَرْبِي ﴿31﴾ وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي ﴿32﴾ " {طه:29-32}

إخوتي وأخواتي

وقال تعالى " وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ
بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ " {النحل:72}

زوجتي وإبني

والى جميع أهلي ورفقاء دربي وشهداء الثورات السودانية عبر
الحقب الزمنية المتعاقبة منذ ميلاد السودان والى يومنا هذا، والى
الذين في الأحراش وفي ميادين الحرية من أجل حياة كريمة أهدي
ثمرة جهدي هذا.

الباحث،،،

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بإسمه بدأت وعليه توكلت والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين..

أما وقد وفقني الله لإنجاز هذا البحث فإن لمن دواعي الوفاء والإقرار بالجميل يلزمني أن أتقدم بجزيل شكري وفائق تقديري لإدارة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا / كلية الدراسات العليا، كما يطيب لي ان أتقدم بخالص شكري وتقديري الى أساتذتي في كلية الدراسات التجارية / قسم الاقتصاد التطبيقي وأخص بالشكر الدكتورة/ هويدا آدم الميع على إشرافها لهذا البحث وما قدمته من توجيهات ونصائح قيمة ساهمت في إثراء البحث.

وأستميح العذر لكل من كان له إسهام مباشر وغير مباشر في إنجاز هذا البحث ولم يرد إسمه فلهم مني الشكر الجدير.

فجزاهم الله سبحانه وتعالى عني جميعا خير الجزاء.

،،،الباحث،،،

المستخلص

هدف هذا البحث الي دراسة محددات الإدخار وبناء نموذج قياسي يقيس درجة تأثير هذه المحددات. تم طرح المشكلة من خلال الأسئلة التالية: ماهي درجة تأثير كل من (معدل التضخم، والدخل المتاح، ومعدل النمو الاقتصادي، والتغير في الإستثمار) في الإدخار؟ إفترض البحث وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين التضخم والإدخار، وأن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من (الدخل المتاح، ومعدل النمو الاقتصادي، معدل التغير في الإستثمار) والإدخار، إستخدم البحث المنهج الوصفي ومنهجة الاقتصاد القياسي (بإستخدام الحزمة الإحصائية E-views). (10) ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث الآتي:

أن القدرة الذاتية للإدخار سالبة وذلك من خلال قيمة الثابت، وأن التضخم يؤثر سلباً على الإدخار بينما بقية المتغيرات تؤثر إيجاباً، لكن الملاحظ أن جميع المتغيرات غير دالة إحصائياً أي أن الأثر يعود للصدفة، ما عدا الدخل المتاح المتغير الوحيد الذي إجتاز معايير الاقتصاد والإحصاء. ومن النتائج أيضاً أن معامل التحديد يفسر 93% في المتغير التابع بينما الأثر المتبقي يعود للمتغيرات التي لم ترد صراحة في النموذج. وأوصى البحث بضرورة وضع إستراتيجية لنشر ثقافة الإدخار، وضرورة ضبط معدلات التضخم لتخفيض الأثر السالب على مستويات الإيجور، ووضع السياسات الاقتصادية التي من شأنها تشجيع التشغيل والإدخار والإستثمار خاصة تشجيع المشروعات الصغيرة.

Abstract

This research aimed to study the determinants of saving and build a econometrics model that measures the impact of these determinants. The research problem was posed through the following questions: What is the of impact of (inflation rate, disposable income, economic growth rate, and change in investment) on saving? The research assumed that: there is an inverse statistically significant relationship between inflation and saving, and there is a positive statistically significant relationship between (disposable incomes, economic growth rate, and rate of change in investment) and saving. The research used the descriptive approach and econometrics methodology (using the statistical package E-views (10)).

The most important findings of the research are the following :

The value of the constant is negative that means the ability to save is negative, and the inflation negatively affects saving, while the rest of the variables affect positively, but those variables are not statistically significant at the 5% level, the only variable that passed the criteria of economics and statistics is disposable income. The coefficient of determination explains about 93% of the total impact in saving refer to (disposable incomes, economic growth rate, and rate of change in investment), while the remaining 7% is refer to factors included in the error term. The research recommended that: development of a strategy for the culture of savings, control inflation rates to reduce the negative impact on wage levels, and the development of economic policies that would encourage employment, savings and investment, especially small projects.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	إستهلال
ب	إهداء
ج	شكر وعرهان
د	المستخلص باللغة العربية
هـ	المستخلص باللغة الإنجليزية (Abstract)
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ط	فهرس الأشكال
الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحس والدراسات السابقة	
2	المقدمة
3	المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحس
8	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
الفصل الثاني: مفهوم الإدخار ونظريات الإدخار ومحدداته	
22	تمهيد
23	المبحث الأول: مفهوم الإدخار
34	المبحث الثاني: نظريات الإدخار
42	المبحث الثالث: محددات الإدخار
الفصل الثالث: الإدخار في قطاعات الاقتصاد وأسبابه ومحدداته في السودان	
54	تمهيد
55	المبحث الأول: الإدخار في قطاعات الاقتصاد في السودان
61	المبحث الثاني: أسباب إنخفاض الإدخار في السودان

64	الفصل الثالث: محددات الإدخار في السودان
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية	
75	تمهيد
76	المبحث الأول: بناء وتوصيف النموذج
79	المبحث الثاني: التحليل الوصفي للبيانات
85	المبحث الثالث: فحص وتقدير وتقييم النموذج
النتائج والتوصيات	
92	النتائج
95	التوصيات
98	المصادر والمراجع
103	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
70	عدد السكان ومعدلات نمو السكان	3-1
79	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	4-1
85	إختبار إستقرار السلاسل الزمنية	4-2
86	اختبار جوهانسون للتكامل المشترك	4-3
87	درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة	4-4
88	نتائج تقدير معادلة الإنحدار	4-5
89	إختبار مشكلة إختلاف التباين	4-6
90	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	4-7

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
49	الحلقات المفرغة للإدخار في الدول النامية	2-1
81	الرسم البياني لجميع متغيرات النموذج	4-1
82	معدل التضخم خلال فترة الدراسة	4-2
83	معدل الدخل المتاح خلال فترة الدراسة	4-3
83	معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة	4-4
84	التغير في الإستثمار خلال فترة الدراسة	4-5

الفصل الأول

الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الأول

الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة

المقدمة

يعتقد معظم الاقتصاديين أن من أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية في عملية التنمية والنمو هي نقص في الموارد سواء كانت الموارد الطبيعية أو الموارد المالية، ويأتي ضعف الموارد المالية بسبب ضعف عملية الإدخار، حيث أن الإدخار يتكون بتراكم وتكوين رأس المال، والذي يتحول إلى استثمار في فترة لاحقة، تأتي أهمية الإدخار بإستثماره في عمليات الإنتاج لذلك على الدول النامية تحفيز الإدخار مما يساعد في تحقيق التنمية والنمو، ويلاحظ أن معظم الدول النامية تقوم بحصول على أموالها من مصدرين: -

المصدر الأول: يتم ذلك عن طريق تجميع المدخرات القومية والمحلية التي تحقق في الاقتصاد القومي من قطاعين الخاص والعام.

المصدر الثاني: تأتي الموارد في هذه الحالة من تجميع الموارد الأجنبية وذلك عن من الهبات والإستثمارات بالخارج.

من هذا المنطلق يمكن القول أن أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية في عملية التنمية هي نقص في رؤوس الاموال التي يمكن إستخدامها في تمويل الإستثمار، لذلك يأتي هذا البحث لدراسة محددات الإدخار في السودان والتعرف على سبل تعبئة المدخرات القومية والمحلية في الاقتصاد القومي.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث

أسباب إختيار الموضوع:

يمثل الإدخار جانب مهم في عملية تكوين رأس المال الذي يقود عمليه التنمية والنمو في الدول النامية، وأن أهم المشكلات التي أدت إلى إعاقة عملية التنمية في السودان هي نقص رأس المال لذلك كان لابد من دراسة محددات الإدخار مما يساهم في تقديم توصيات من شأنها أن تساعد في تقديم مقترحات حلول لزيادة المدخرات وتحفيز التنمية.

مشكلة البحث:

توجد علاقة قوية بين الإدخار والإستثمار حيث يفترض الاقتصاديون أن الإدخار يساوى الإستثمار عند التوازن، هذه العلاقة القوية والأثر الناتج عنه تجعل أن دراسة محددات الإدخار غاية في الأهمية، وتتمثل مشكلة البحث في ضعف الإدخار في السودان والذي أثر سلباً في التكوين الرأسمالي الموجه نحو الإستثمار، مما تتطلب ضرورة دراسة محددات الإدخار في السودان وقياس إثر كل متغير. ويمكن تطرح مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيس التالي.

ما هي المحددات الإدخار في السودان خلال فترة البحث؟

تتفرع منه عدد من الأسئلة وهي:

1. الى أي مدى يؤثر التضخم على الإدخار في السودان؟
2. الى أي مدى يؤثر الدخل المتاح على الإدخار في السودان؟
3. الى أي مدى يؤثر معدل النمو الاقتصادي على الإدخار في السودان؟
4. الى أي مدى يؤثر معدل تراكم رأس المال على الإدخار في السودان؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة محددات الإدخار وذلك من خلال الآتي:

1. دراسة مفهوم ومحددات الإدخار.
2. دراسة محددات الإدخار في السودان.
3. بناء نموذج قياسي لمحددات الإدخار في السودان.
4. قياس درجة وإتجاه المتغيرات المستقلة في الإدخار في السودان.

أهمية البحث:

تكتسب دراسة محددات الإدخار في السودان أهمية خاصة لأنها من أهم معوقات تمويل

التنمية

وتنقسم الأهمية إلى:

الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية في إثراء المكتبة بدراسات تطبيقية وقياسية في موضوع الإدخار مما يعد مرجع للدارسين والباحثين والمهنيين كما أن إستخدام دراسة قياسية ملائم لدراسة الظاهرة مما يساعد في الحصول على نتائج أكثر كفاءة وموثوقية.

الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية في النتائج والتوصيات التي يتوصل إليها البحث والتي من شأنها أن تساعد الباحثين الاقتصاديين ومتخذي القرار في التعرف على محددات الإدخار ودرجة تأثيرها وإتجاه التأثير، وكذلك توصيات البحث من شأنها أن تساعد في تقديم مقترحات حلول.

نموذج المقترح للبحث

تم بناء نموذج الدراسة إستناداً على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي درست

الإدخار في عدد من الدول وفي السودان. وجاء النموذج المقترح كما يلي:

$$Sav = F (INF, Yd, EDR, INVd)$$

النموذج القياسي

$$Sav = B_0 + B_1 INF + B_2 Yd + B_3 EDR + B_4 INVd + U$$

حيث:

B₀: يمثل القدرة الذاتية للمتغير التابع.

B₁: يمثل معامل معدل التضخم.

B₂: يمثل معامل الدخل المتاح.

B₃: يمثل معامل معدل النمو الاقتصادي.

B₄: يمثل معدل التغير في الإستثمار.

U: يمثل حد الخطأ العشوائي.

Sav: يمثل الإدخار.

INF: يمثل معدل التضخم (الرقم القياسي للأسعار).

Yd: يمثل الدخل المتاح.

EDR: يمثل معدل النمو الاقتصادي.

INVd: يمثل معدل التغير في الإستثمار.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والإدخار.

الفرضية الثانية: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدخل المتاح والإدخار.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو الاقتصادي والإدخار.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل التغير في الإستثمار والإدخار.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهجية البحث القياسي لقياس العلاقة بين الإدخار في السودان ومحدداتها من خلال نموذج قياسي لمحددات الإدخار خلال فترة الدراسة.

حدود البحث:

الحدود المكانية: جمهور السودان.

الحدود الموضوعية: محددات الإدخار في السودان.

الحدود الزمانية: (1990 - 2016) م

مصادر جمع البيانات:

يعتمد البحث على المصادر الثانوية الكتب الاقتصادية والرسائل الجامعية (الدكتوراه - الماجستير - منشورات والتقارير الصادرة من وزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء وتقارير بنك السودان).

الهيكل البحث:

يتكون البحث من أربعة فصول يتكون الفصل الأول من مبحثين تناول المبحث الأول الإطار العام للبحث، والمبحث الثاني الدراسات السابقة. أما الفصل الثاني الإطار النظري مفهوم الإدخار ونظريات الإدخار ومحدداته، وينقسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول مفهوم الإدخار والمبحث الثاني نظريات الإدخار والمبحث الثالث محددات الإدخار. أما الفصل الثالث تناول قطاعات الإدخار وأسبابه ومحدداته في السودان وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول قطاعات الإدخار وأقسامه في السودان، أما المبحث الثاني تناول أسباب انخفاض الإدخار في السودان وتناول المبحث الثالث محددات الإدخار في السودان. أما الفصل الرابع الدراسة التطبيقية تناول في المبحث الأول بناء وتوصيف النموذج، أما المبحث الثاني التحليل الوصفي للبيانات، والمبحث الثالث الذي تم فيه فحص وتقدير وتقييم النموذج، ثم الخاتمة التي تحوي النتائج التوصيات، وأخيرا المراجع والمصادر، ثم الملاحق والتي تحتوي على ملحق به جدول البيانات وملاحق بمخرجات التحليل الإحصائي .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

1. دراسة (Jason Wiener ، 1997) بعنوان

AN ECONOMETRIC ANALYSIS OF SOCIAL SECURITY AND SAVING, SUBMITTED TO PROFESSOR HOWLAND IN PARTIAL COMPLETION OF THE REQUIREMENTS FOR ECONOMICS

تبحث هذه الورقة في زعم مارتن فيلدشتاين أن الضمان الاجتماعي يخفض بفعالية الإيدار الخاص عن طريق إستبدال تحويلات الدخل بعد التقاعد لتوفير شخصي خلال سنوات عمل الفرد. ويشمل مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالإضافة إلى المناقشة النظرية والإختبارات التجريبية لفرضياته. تم الحصول على بيانات إختبار فرضية فيلد شتاين حول تأثير الضمان الاجتماعي على المدخرات من عدة مواقع. المتغيرات الإستهلاك والدخل المتاح هي المتغيرات ذات الصلة من الدخل القومي وتم الحصول عليها من ملخص تاريخي للولايات المتحدة والمستخلص الإحصائي للولايات المتحدة. جاء نموذج الورقة حيث يمثل نصيب الفرد من الإستهلاك المتغير التابع الذي يتأثر بعدد من المتغيرات وهي (نصيب الفرد من الدخل المتاح، نصيب الفرد من الدخل المتاح للعام السابق، نصيب الفرد من الضمان الاجتماعي، نصيب الفرد من الثروة). تشير النتائج إلى أن الضمان الإقتصادي ينقص الإيدار الشخصي عن طريق إحلالها محل الأمن الاجتماعي، وعن طريق الثروة المتراكمة من خلال الضرائب على الإيدار الخاص. وعلى الرغم من أن الأدلة تبدو قوية لمثل هذا الربط، لكن فترات الثقة للمعاملات المقدره تقع في نطاق أقل من المستويات المقبولة تقليدياً. بالإضافة إلى ذلك إستمرار وجود الإرتباط الذاتي في الإنحدارات التي تم تصحيحها تشير إلى أن الإرتباط الذاتي الأولي من المحتمل ألا يكون موجوداً، مما يدعو إلى طريقة أكثر تطوراً من التصحيح.

2. دراسة (كمال الدين محمد، 2002) بعنوان:

تقدير دالة الإدخار المحلي في السودان خلال الفترة (1970 - 2000م)

هدفت هذه الدراسة تقدير دالة الإدخار في السودان، وتمثلت مشكلة البحث في تقدير قيم المتغيرات المؤثرة في الإدخار المحلي في السودان. إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي بإستخدام معادلات الإنحدار المتعدد. جاء نموذج الدراسة من الإدخار كمتغير تابع وعدة متغيرات مستقلة وهي (الدخل - معدل التضخم - حجم السكان)، وإفترضت الدراسة إن هذه العوامل لها تأثير معنوي على الإدخار. من أهم النتائج أن مخرجات التحليل القياسي كانت مطابقة للنظرية الاقتصادية، وقيمة القاطع كانت سالبة، وأن أكثر المتغيرات تأثيراً هو الدخل.

3. دراسة (أحمد عمر ، 2005م) بعنوان:

محددات الإدخار المحلي في السودان خلال الفترة (1970م - 2005م)

هدفت هذه الدراسة تحديد أهم المحددات لظاهرة الإدخار المحلي في السودان خلال الفترة (1970م - 2005م) حتى يمكن الإستفادة منها في وضع السياسات لرفع معدل الإدخار المحلي في السودان، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهجية البحث القياسي من خلال إستخدام نموذج الإنحدار الخطي بين الإدخار المحلي والمتغيرات المفسرة له، وتوصلت الدراسة إلى أن الإدخار يتأثر بالدخل المتاح طردياً، وحجم الثروة للأصول السائلة حيث وجد أن حجم الثروة له علاقة طردية مع الإدخار، أما معدل التضخم ومعدل الإعالة وسياسة التحرير فهذه جميعها ذات علاقة عكسية في الإدخار المحلي خلال فترة الدراسة.

4. دراسة (شيماء، 2006م) بعنوان:

تقدير دالة الإِدخار في السودان في الفترة (1970 – 2004م)

هدف البحث تقدير دالة الإِدخار في السودان ، وتمثلت مشكلة البحث في أن السودان كدولة نامية يعاني من مجموعة من المشاكل التي تؤثر على الإِدخار. وإفترض البحث أن الإِخار يتأثر بعدة عوامل منها الدخل المتاح والتضخم، كما توجد عدة عوامل نوعية مثل العوامل الاجتماعية والسياسية والطبيعية. إستخدم البحث المنهج التاريخي المنهج الوصفي والتحليلي والقياسي. بعد التحليل وجد أن النموذج لا يعاني مشاكل قياسية، وتوصل البحث لعدة نتائج منها الدخل المتاح يمثل أهم العوامل المؤثرة في الإِدخار، أن جميع المعالم مطابقة للنظرية الاقتصادية. أوصت الدراسة ضرورة تحفيز الإِدخار الكلي.

5. دراسة (عبد اللطيف بركة، 2009م) بعنوان:

تقدير دالة الإِدخار في السودان خلال الفترة (1990 – 2008م))

هدفت هذه الدراسة تقدير دالة الإِدخار في السودان، وتمثل أهداف الدراسة التعرف على العوامل المؤثرة على الإِدخار في السودان وبناء النموذج وتقديره، وإختبار قدرة النموذج على التنبؤ. وجاء نموذج الدراسة الإِدخار كمتغير تابع يتأثر بعدد من المتغيرات المستقلة وهي (الدخل المتاح في الفترة الحالية، الدخل المتاح في الفترة السابقة، مستوى الإِدخار في الفترة السابقة، معدل التضخم، معدل نمو السكان). إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهجية البحث القياسي. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث: هنالك علاقة طردية بين الإِدخار في الفترة الحالية والدخل المتاح في الفترة الحالية والإِدخار في الفترة السابقة ومعامل التحديد يساوي 89%، وأن أفضل نموذج لدالة الإِدخار هي الدالة اللوغاريتمية. ومن أهم التوصيات ضرورة تعزيز التخطيط للإِدخار.

6. دراسة (Jeffrey M. Gough، 2011)

Determinants of the U.S. Household Saving Rate: An Econometric Analysis, Bellarmine University

تدرس هذه الورقة محددات معدل الإدخار السنوي للأسر في الولايات المتحدة وتتنظر في بعض الآثار السياسية الخاصة بموجوداتها. تبدأ الورقة بتحليل العلاقات الإحصائية بين معدل الإدخار المنزلي والمتغيرات الأخرى ذات الصلة. بناءً على نتائج هذا التحليل، يتم مناقشة بعض الاحتمالات والآثار المترتبة على السياسة الاقتصادية التي قد تساعد على تعزيز أنماط الإدخار. للتحقق من الدلالة الإحصائية تم استخدام طريقة الانحدار الخطي لمعرفة العلاقات الكمية بين معدل الإدخار المنزلي في الولايات المتحدة. وتكون نموذج الدراسة من معدل توفير الأسر كمتغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة وهي (عدم اليقين للأسرة، الدخل الشخصي الحقيقي القابل للتصرف، القيمة المعيشية الصافية للأسر، سعر الفائدة الحقيقي، الوصول إلى الائتمان الإستهلاكي، عدد السكان المتقاعدون، نسبة الحاصلين على الدراسات العليا للسكان، فوائد الضمان الاجتماعي، ضريبة الأرباح الرأسمالية، ضريبة الدخل الشخصية، عجز الحكومة الاتحادية الحقيقي). من أهم الاستنتاجات أن (النسبة المئوية لسكان الولايات المتحدة التي لا تعمل، النسبة المئوية السنوية التي تغير في الدخل الشخصي الحقيقي المتاح، ومعدل الفائدة الحقيقي) جميعها من الناحية الإحصائية مهمة في تفسير التغيرات في معدل الإدخار. بينما تتفق النتائج مع نموذج دورة الحياة، وإيجاد تأثير كبير من الدوافع الإحترازية للإدخار. ومن النتائج أنه لا يوجد تأثير كبير للثروة في تفسير التغيرات في أنماط الإدخار، هناك حاجة إلى دراسة قوة التأثير للإستبدال بين التعليم والتوفير بالإضافة إلى ذلك، يقترح اعتماد سياسات للتخفيف من الآثار الديمغرافية على معدل الإدخار عن طريق تخفيف الحد الأدنى للأجور والتدريب الداخلي والقيود المفروضة على الهجرة وكذلك زيادة سن التقاعد الكامل للضمان الاجتماعي.

7. دراسة (جهاد عبد الباقي، 2013م) بعنوان:

تقدير دالة الإدخار في السودان باستخدام المتغيرات المتباطئة للفترة 1980 – 2013م

هدف البحث إلى تقدير دالة الإدخار في السودان، تمثلت مشكلة البحث في أن السودان يعاني من انخفاض في الإدخار الكلي والتي يعتبر ضرورة من الضروريات لتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية التي تؤدي إلى التراكم الرأسمالي. إفتراض البحث وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدخل المتاح و الإدخار القومي، ووجود علاقة طردية بين الإدخار في الفترة الحالية والسابقة، ووجود علاقة عكسية بين الإدخار والإنفاق الحكومي. إستخدم البحث المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي. وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل المتاح أكثر المتغيرات المستقلة المؤثرة في الإدخار، ووجد أن الدالة اللوغاريتمية أعطت نتائج مقدرات أفضل من الدالة الخطية. من أهم التوصيات ضرورة تشجيع المدخرات في القطاع العائلي وإقامة مؤسسات تشجع الإدخار.

8. دراسة (هايلي أديم اباليو، 2013م) بعنوان:

محددات الإدخار المحلي في أثيوبيا إختبار الإنحدار الذاتي الموزعه ARDI

إستخدمت دراسة تحليل البيانات السنوية لسلسلة زمنية (1970م – 1971م – 2010م) حيث كشفت النتائج المقدره أن معدل نمو الدخل ونسبة العجز الميزانية ومعدل التضخم كانت ذات دلالة إحصائية في المدى القصير والطويل الأجل كمحددات الإدخار المحلي في أثيوبيا غير أن معدل الفائدة ونسبة العجز في الحساب الجاري والعمق المالي ليس لها دلالة إحصائية على المدى الطويل ، ومع ذلك وجد أن العمق المالي وأسعار الفائدة على المدى القصير لها دلالة إحصائية في تفسير المدخرات المحلية في أثيوبيا وأكدت النتائج العامة للدراسة أهمية رفع مستوى الدخل بطريقة مستدامة والتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية وعجز الميزانية ومعدل التضخم وخلق بيئة تنافسية في القطاع المالي.

9. دراسة (بنكول وفطاي، 2013م) بعنوان:

العلاقة بين الإدخار المحلي والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1980م - 2010م) استخدم الباحثون نماذج التكامل المشترك بين غرانجر وسببية إنجل غرانجر لتحليل العلاقة بين الإدخار والنمو الاقتصادي بالإضافة إختبار السببية، هل أن السببية تتحرك من المدخرات إلى النمو الاقتصادي في نيجيريا؟ أم العكس، إن مرجعية الباحثون لبناء النموذج هي فرضية سولو بأن المدخرات تسبق النمو الاقتصادي ولكنها لم ترفض النظرية الكينزية بأن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق مدخرات أعلى، كذلك تم إختبار السببية بين الإدخار والنمو الاقتصادي. وأوصى الباحثون بأن تستخدم الحكومات وصانعو السياسات سياسات تسرع المدخرات المحلية لزيادة النمو الاقتصادي.

10. دراسة (KivançHalil ARIÇ، 2014) بعنوان:

Determinants of savings in the APEC countries, Cumhuriyet University, Turkey

تبحث هذه الدراسة محددات المدخرات في دول APEC. تم استخدام تحليل البيانات لستة عشر دولة في APEC خلال فترة (2000-2013م). البيانات المستخدمة في هذه الدراسة لتحليل محددات المدخرات في دول APEC تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي. وجاء نموذج الدراسة من الإدخار المحلي الإجمالي كنسبة مئوية من (GDP) كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة هي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفرد، نسبة الإعالة العمرية كنسبة مئوية من السكان العاملين، معامل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي، العمق المالي، النسبة المئوية لمجموع السكان، مجموع السكان. ووفقاً لنتائج التحليل، فإن الدخل ونسبة الإعالة العمرية والشباب والسكان الريفيين والسكان الحضريين تؤثر على المدخرات إيجابياً. آثار العمق المالي على المدخرات بشكل سلبي. ومن الإستنتاجات كذلك أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ترتفع معدلات الإدخار، وكذلك يؤثر العمق المالي على

المدخرات بشكل سلبي، وتساعد المنشآت المالية في تحسين فرص الإستهلاك، وتؤثر نسبة الإعالة العمرية على التوفير بشكل إيجابي وتشير إلى أن الأطفال يساهمون مباشرة في سوق الأسر المعيشية والإيرادات غير السوقية، أيضا المزيد من الأطفال يشجعون الآباء على العمل، والمزيد من السكان الشباب يؤثر على المدخرات بشكل إيجابي. يمكن القول أن الأفراد يوفرون في الجزء الأول من حياتهم للحفاظ على ميولهم الإستهلاكية في الجزء الأخير من حياتهم. وسكان الريف يؤثر على المدخرات بشكل إيجابي، يمكن أن ترتبط هذه النتيجة بظروف المناطق الريفية التي توفر تسهيلات مالية غير كافية ونقص في حجج الحماية الحكومية للأفراد. يؤثر سكان الحضر على المدخرات بشكل سلبي في دول APEC، هذه النتيجة هي تخالف التوقعات النظرية. وأن التضخم والتقدم في العمر ليس لهما تأثير كبير على المدخرات.

11. دراسة (أوغبوكور 2014م) بعنوان:

تحليل السلاسل الزمنية لمحددات الإدخار في ناميبيا.

كان الهدف من الدراسة هو تحديد العوامل المحدد للإدخار في ناميبيا من خلال إستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء للفترة التي تمتد من (1991م إلى 2012م)، إتمدت الدراسة إتماداً كبيراً على إختبار جذور الوحدة والتكامل المشترك وإجراءات تصحيح الأخطاء كوسيله لتحقيق في مسألة البحث قيد الدراسة ثم التحقيق من خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة بإستعمال ديكي فولر ، ثم دراسة العلاقة طويلة الأمد بين المدخرات ومحدداتها وتشير نتائج إختبارات التكامل المشترك إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين التضخم والدخل ولها أثر إيجابي في حين أن معدل نمو السكاني له آثار سلبية علي المدخرات، بالإضافة على ذلك فإن معدل الفائدة على الودائع والعمق المالي ليس له تأثير كبير على المدخرات.

12. دراسة (Suresh & Amaresh ، 2014)

Determinants of household savings in India an Empirical analysis using ARDL Approach

حللت الدراسة محددات مدخرات الأسرة في الهند بأحدث البيانات المتاحة، إستخدمت الدراسة نماذج autoregressive (ARDL) نموذج أو نهج اختبار ملزم (Pesaran et al) لتقييم دور المحددات المختلفة في توفير الأسرة في الهند. يمثل توفير الفرد المتغير التابع وكل من (الدخل الحالي للفرد، الدخل المتوقع للفرد، الإستهلاك الفردي الحالي، عمر الفرد، الكسب للفرد، الأصول الأولية). ومن ثم تم تقدير عدة معادلات تمثل المدخرات المنزلية الحقيقية وإستخدمت أيضا متغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الثروة ، نسبة التبعية ، سعر الفائدة الحقيقي، التضخم، العجز المالي الإجمالي كنسبة مئوية من (GDP)، ضريبة الدخل الشخصية كنسبة مئوية من (GDP)

وحصة الزراعة كنسبة مئوية من (GDP) ، صافي المقايضة. وأهم الإستنتاجات لهذه الدراسة لها تأثير سياسي هام للسياسة النقدية. وبالنظر إلى التضخم كأثر سلبي على مدخرات الأسر، فإن ضمان إستقرار الأسعار و إنخفاض التضخم سيفضيان إلى زيادة مدخرات الأسر وبالتالي الحفاظ على نمو اقتصادي أعلى. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى التأثير القوي للناتج المحلي الإجمالي على المدخرات الأسرية والترابطات الحزونية بين المدخرات الأسرية والنمو الاقتصادي، فإن أي تعطيل لعملية النمو الاقتصادي سيضر بشكل خطير بإستدامتها من خلال الترابط بين المدخرات والدخل ويزيد من تقادم التباطؤ الاقتصادي بشدة. وأظهرت النتائج التقديرية أن الناتج المحلي الإجمالي، نسبة التبعية، ومعدل الفائدة، والتضخم لها تأثير هام من الناحية الإحصائية على مدخرات الأسر في الهند في المدى القريب والمدى البعيد. فيما يتعلق بالآثار المترتبة على السياسة، يقترح ضمان إستقرار الأسعار وتجنب أي خلل في النمو ستكون عملية مفيدة لزيادة المدخرات والحفاظ على دوامة الإدخار والنمو في الهند.

13. دراسة (رهام عرابي، 2015م) بعنوان:

تقدير دالة الإدخار في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995م - 2013م)

هدفت الدراسة إلى تقدير دالة الإدخار في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995م - 2013م) ورفع الإدخار في الأراضي الفلسطينية. تمثل نموذج الدراسة في الإدخار كمتغير تابع وكل من (الإستهلاك النهائي، المساعدات الخارجية، متوسط نصيب الفرد من الدخل، معدل البطالة، نسبة القوى العاملة المشاركة، الدين العام، متغير وهمي يعبر عن الإستقرار السياسي) كمتغيرات مستقلة. إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الكمي. وأهم ما توصلت إليه الدراسة: أن هناك تذبذب في قيمة الإدخار في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995م - 2013م) نظراً لاعتبارات كثيرة اهمها التقلبات السياسية وكانت العلاقة طردية بين المتغير السياسي و الإدخار والمتغيرات المستقلة الإستهلاك النهائي ومنهج السياسات ونصيب الفرد من الدخل ونسبة القوى العاملة المشاركة، أما المتغيرات المستقلة (الإستثمار _الدين العام _البطالة) فكانت علاقتها عكسية، وأن قيمة معامل التحديد المعدل 99% وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة الغير المضمنة في النموذج ولعوامل أخرى عشوائية، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: ترشيد إستغلال الموارد، وزيادة الوعي للمواطنين بأهمية الإدخار لما فيها من عملية التراكم الرأس المالي.

14. دراسة (أحمد سلامي 2015م) بعنوان:

الإدخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1970م - 2014م) هدف هذه الدراسة هو دراسة واقع الإدخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في تمويل التنمية خلال الفترة (1970م - 2014م). تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على محددات الإدخار المحلي، وعلاقته بالإستثمار المحلي على الأمد الطويل. أفترضت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين محددات الإدخار المحلي. وتمت دراسة ذلك بإستخدام المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي الوصفي وإستخدام طريقة المربعات الصغرى وإختبار التكامل المشترك، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين الإدخار والإستثمار خلال فترة الدراسة.

15. دراسة (آدم فتحي ، 2015م) بعنوان:

أثر الإدخار المحلي في التنبؤ الاقتصادي في السودان (1990م - 2013م) تناولت الدراسة أثر الإدخار المحلي في التنبؤ الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1990م - 2013م). هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين الإدخار المحلي و(النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي). أهم فرضيات الدراسة أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإدخار المحلي ومعدل النمو في السودان، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن العلاقة بين النمو الاقتصادي و الإدخار المحلي في السودان عكسية وهي تخالف النظرية الاقتصادية والعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في السودان عكسية وهي توافق النظرية الاقتصادية. أوصت الدراسة بتنمية ودعم القطاع الخاص لزيادة الإنتاج والإنتاجية لضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي في السودان، لزيادة القدرة الذاتية على الاقتصاد السوداني على التمويل للمدخرات المحلية وعدم الإعتماد الكلي على النصح والقروض الأجنبية لتمويل التنمية.

Determinants of saving in Poland: Are they different than in other OECD countries?

تدرس هذه الورقة محركات إجمالي المدخرات الخاصة في بولندا وتقارن بينها لأولئك في الدول المتقدمة. تحقيقاً لهذه الغاية، يتم تقدير نوعي توفير الإيداع واحد على أساس لجنة سنوية من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأخرى باستخدام سلسلة زمنية فصلية البولندية. ومقارنته ببلد "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" "المتوسط"، هذا قد تمت مقارنة معدلات الإيداع الخاصة للأسر والإجابة على السؤال هل هي أكثر تأثيراً بعملية العمق المالي؟ وعلاوة على ذلك، هل هي أيضاً أكثر حساسية للتغيرات في المدخرات الحكومية والشركات؟ وجاء النموذج المقترح من الإيداع للدخل الخاص كمتغير تابع يتم دراسته لعدد من المتغيرات المستقلة وهي (معدل نمو أسعار المستهلكين، تقلب الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، الدخل الخاص، شروط التجارة، الائتمان المحلي للقطاع الخاص، صافي الثروة المالية المنزلية، الدخل الخاص الحقيقي، معدل نمو إنتاجية العمل). تمثلت الإستنتاجات في: أهم المتغيرات دفع المدخرات الخاصة والمنزلية هي الدخل والنمو، وسعر الفائدة، المدخرات الحكومية ومدخرات الشركات. الأخيرين يؤثران على معدلات الإيداع في بولندا أكثر بكثير مقارنة ببلد OECD "متوسط". علاوة على ذلك، في حالة بولندا المساهمة الرئيسية في التغيرات في معدلات الإيداع الخاص والعائلي تأتي من عملية العمق المالية. ومع ذلك، هناك إختلافات لا يمكن إهمالها في طريقة المتغيرات التوضيحية تؤثر على الأسرة ومعدلات الإيداع الخاص الإجمالي. هذه التناقضات تعزى إلى عوامل مختلفة ترجع وفورات الشركات، والتي هي جزء كبير من مجموع المدخرات الخاصة. ومن ثم بجانب تحليل قياسي لسلوك المدخرات المنزلية أو الخاصة يجب التركيز على المحددات المنزلية، أكثر من ذلك ينبغي إيلاء اهتمام للتحقيق في دراسة منفصلة عن المدخرات في قطاع الشركات.

17. دراسة (عمار الحاج، 2017م) بعنوان:

المحددات الاقتصادية للإدخار المحلي في الجزائر (دراسة قياسية 1970م-2015م)

تناولت هذه الدراسة المحددات الاقتصادية للإدخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1970م - 2015م. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم المحددات الاقتصادية للإدخار المحلي في الجزائر حتى يمكن الإعتماد عليها في حال الوضع إلى سياسة لرفع معدل الإدخار المحلي. تم إستخدام البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القياسي من حيث الصياغة بناءً وتقدير النموذج القياسي كما إستخدم نموذج الإدخار الخطي المتعدد وذلك بطريقة المربعات الصغرى لإختبار صحة النموذج، جاءت النتائج أن للإدخار المحلي علاقة طردية بينه وبين كل المتغيرات التفسيرية محل الدراسة: كأسعار البترول، ومعدل النمو الاقتصادي، ورصيد الميزانية العامة للدولة كنسبة مئوية، ورصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الوطني وأن مخرجات التقدير جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، كما أوضحت الدراسة بضرورة تحقيق الإستقرار الاقتصادي للسيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الإدخار المحلي وعدم الإعتماد كلياً على البترول.

18. دراسة (حسن عبد الرحمن وآخرون، 2018م) بعنوان:

محددات الإدخار العائلي في الأردن خلال الفترة (1980 - 2014م)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات الإدخار العائلي في الأردن حيث تم صياغة نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية ليوضح العلاقة بين الإدخار العائلي، وأهم محدداته المتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي، الإستهلاك الخاص، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، تحويلات العاملين، الضرائب المباشرة، سعر الفائدة على الودائع، عرض النقود). لتحقيق هدف الدراسة تم إستخدام منهجية الإنحدار الذاتي المتباطئة ARDL وقد أظهرت النتائج وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات

الدراسة، وأن إنحرافات القيم في الأجل القصير عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل تم تصحيحها بمعدل 65% كما بينت الدراسة وجود تأثير سالب لكل من معدل التضخم والضرائب المباشرة على الإدخار العائلي في حين كان هنالك تأثير موجب ومعنوي لسعر الفائدة على الودائع والإستهلاك الخاص. بالمقابل لم يكن هناك أي تأثير لعرض النقود وتحويلات العاملين، ووجد أن نتائج الدوال اللوغريتمية أفضل من غيرها.

ثالثاً: مقارنة بين الدراسة والدراسات السابقة:

تناول المبحث الثاني عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بالمبحث موضع الدراسة وقد تناولت بعضها المحددات وصفيّاً وبعضها تناول المحددات في شكل معادلة إنحدار بسيط وبعضها إنحدار متعدد، إتفق هذا البحث في متغير الدخل المتاح والتضخم وأختلفت في إضافة متغير التغير في الإستثمار ليتم إستخدامه كبديل للتكوين الرأسمالي.

الفصل الثاني

مفهوم الإدخار ونظريات الإدخار ومحدداته

المبحث الأول: مفهوم الإدخار

المبحث الثاني: نظريات الإدخار

المبحث الثالث: محددات الإدخار

الفصل الثاني

مفهوم الإدخار ونظريات الإدخار ومحدداته

تمهيد:

يختلف مفهوم الإدخار كلياً عن مفهوم الإكتناز ، فالإدخار في مفهوم الاقتصادي هو تأجيل جزء من الإستهلاك للمستقبل وذلك من خلال الجهاز المصرفي والأوعية الإدخارية القانونية ، في حين أن الإكتناز هو إقتطاع جزء من الدخل وخروجه من القطاع المالي والدائرة الاقتصادية، ويشكل الإكتناز جزء من الثروة المعطلة التي لا تفيد الاقتصاد الوطني فغالباً نجد حجمه معتبراً في البلدان النامية ، لذلك فإن الإكتناز يشترك مع الإدخار في كونهما يمثلان جزء من الدخل يتم تجنبه عن الإستهلاك إلا أن الإدخار يختلف عن الإكتناز في أن ما يتم إدخاره يوجه للإستثمار في عمليات إنتاجية مباشرة من قبل الأفراد المدخرين أو بصورة غير مباشرة عن طريق العرض في سوق رأس المال وبالتالي أن ما يدخره يمثل دخل لصاحبه ، بينما تقتصر عليه الإكتناز مجرد الإحتفاظ بذلك الجزء بعيداً عن عملية الإستهلاك والإستثمار على حد سواء في صورة نقود سائله أو أصول أخرى دون الحصول على أي فائدة أو ربح لمالكها أو للمجتمع (رهام ناصر ، 2015م ص26).

المبحث الأول: مفهوم الإدخار:

أولاً: تعريف الإدخار:

الإدخار في المفهوم الإسلامي هو تأجيل الإنفاق العاجل إلى إنفاق أجل على أن يأخذ المال طريقة في فترة التأجيل إلى مؤسسة مالية تتولى إدارة استخدام هذه المدخرات، أو إقتطاع جزء من الدخل بشرط أن يأخذ طريقة إلى استثمار، يتضح مفهوم الاسلامي للإدخار يتكون من ثلاثة عناصر هي الدخل والإنتفاع والإستثمار، يهدف الإدخار إنتفاع من الأموال المدخرة مستقبلاً. وبوجود الدخل يوجد الإدخار والذي يوجه للإستثمار حيث ما يتم إدخاره يتم إستثماره وينتفع به في المجتمع الاسلامي (قصه سيدنا يوسف دليلاً على الإدخار قال تعالى : (تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرَوْهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ) سورة يوسف الآية (47).

وفي كتاب ثروة الأمم أن رأس المال يزداد بالإدخار ويتناقص بالهدر وسوء الإدارة وبالنسبة لمفهوم الإدخار فإن الإدخار لدى الكلاسيك (the Classic) هو عبارة عن إقتطاع جزء من الدخل أو الإمتناع عن الإستهلاك لغرض إستثماره في سلع إنتاجية، كان كتاب الكلاسيكيون لا يفرقون تفريق كافياً بين عملية الإدخار وعملية الإستثمار ، وكانوا يرون أن الأموال المدخرة لابد أن تتوجه إلى الإستثمار بشكل تلقائي، وأن هذا التحليل يلخصه الاقتصادي الفرنسي التقليدي jean Baptiste say بقوله أن العرض يولد الطلب ويعني ذلك أن الدخل لابد أن ينفق كله أما في الإستهلاك أو يتم إدخاره، والذي يتحول الى إستثمار على أساس أن جميع المدخرات لابد أن تستثمر، ويفترض الكلاسيك أن الأفراد يقومون بتحديد ما يريدون إدخاره تبعا لمعدل الفائدة السائد (زكريا وآخرون، 2009م ، ص93).

ومفهوم الإدخار لدى كينز هو الجزء المتبقي من الدخل الذي لم يتفق على الإستهلاك وتؤكد نظريته أن الإدخار دالة في الدخل $S = F(y)$ ، وبصورة أخرى يصف الإدخار بأنه فضله من الدخل الغير منفق، ويتضح هنا أن التصور كان أوضح وأقوى من الفكر الكلاسيكي بسبب أنهم يرون أن الإقتطاع

من الدخل قد يتم استثماره أو إعادته إنفاقه، فقد يقتطع الفرد مبلغاً ليُدخِر ولكن إن احتاج هذا المبلغ يقوم بإنفاقه بينما وضح الإدخار بقوله ما تبقى بعد الإستهلاك إذا أن الكلاسيك أفترضوا أن الإقتطاع من الدخل المباشرة أو حين تسليم الدخل وهذا عادة لا يعطي مقياساً فعلياً للإدخار، كما أنه توقع بناء على هيكل توزيع الدخل أن تركيز كميات المدخرات تكون في أيدي الطبقة الغنية بسبب سوء توزيع الدخل، وفي الواقع الأمر قد يعرف الإدخار الفرق بين الدخل والإستهلاك أي أنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الإستهلاك، لأن الإدخار في بعض الأحيان لا يستخدم في الإستهلاك.

$$\text{الدخل} - \text{الإستهلاك} = \text{الإدخار}$$

ويعرف الإدخار بأنه فائض من دخول الأفراد بعد استخدام جزء من الدخل في عملية تغطيته الإحتياجات ويساعد في عملية الإستثمار وتكوين رأس المال الذي يستخدم بدوره في أي عملية أو أي خطة تنموية في البلاد لتحقيق نمو مستهدف لذلك ف الإدخار من أهم القضايا التي تقوم بعملية التنمية في الدول.

وبشكل عام هنالك عدة تعريفات وردت في مراجع الاقتصاد ويمكن أن نذكر منها الآتي:

- الإدخار هو الإحتفاظ بجزء من الدخل الناتج عن النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات. (عمار الحاج، 2016م، ص7)

- الإدخار عند مفكري المذهب الفيزوقراطي بأنه نتاج عمل حقيقي ويساهم لاحقاً في الإنتاج والإستثمار، وتعريفهم للإنتاج بأنه خلق مادي جديد إذ أن الإنتاج في حقيقته هو خلق منفعة أو زيادتها لا خلق مادة جديدة (الزبيدي ، 2011م ، ص86).

- الإدخار ، على هذا النحو ، هو حجز أو إيداع جزء من الدخل الذي يتم الحصول عليه عادة، التوفير هو أيضا توفير المال للتخلص منه كمخصص في حالة الإحتياجات المستقبلية. كما أن الإدخار هو فعل تجنب النفقات أو الإستهلاك.
- يمكن التوفير من قبل أي شخص لديه نوع من الدخل ويريد أن يكون لديه هذا الفائض في المستقبل. إنهم ينفذون الأفراد والعائلات والشركات وحتى الدول.
- الإدخار هو ذلك الجزء من الدخل أو الناتج الجاري الذي لم يستخدم في الإستهلاك الجاري خلال فترة ما، وإنما تم توجيهه لبناء الطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل أو تحافظ على مستواه المحقق فعلاً.
- الإدخار هو ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك، بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات.
- الإدخار هو أحد أهم الممارسات في اقتصاد الدول، وعادة ما تسعى الحكومات لرفع معدلات الإدخار.
- الإدخار، بأنه تجنيب نسبة من الدخل لتوفيره لأغراض أخرى أو تغطية إحتياجات مستقبلية.
- الإدخار هو توفير جزء من المال لحين إستخدامه في وقت لاحق، حيث أن هناك أهمية كبيرة للإدخار في دفع المستوى المعيشي فيما بعد في الأسرة أو المؤسسة أو الدولة، كما يعرف الإدخار بمفهومه الأكاديمي بأنه جزء مخصص لعدم التصرف فيه، ويفضل تركه كوديعة بنكية بعيد عن التصرف اليومي بهدف التوفير لوقت الحاجة.

والمفهوم الحديث للإدخار Saving ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستخدم في الإستهلاك الجاري خلال فترة ما وإنما يتم توجيهه بين البطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل أو تحافظ على مستواه المحقق فعلاً، وهناك من يعرف الإدخار بأنه ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه للإستثمار بطريقة تعجل بدخل مرة أخرى في المستقبل، وقدرة أكبر على إشباع الحاجات (عبد اللطيف، 2010، ص39). و الإدخار الشخصي Savings هو ما تبقى من الدخل المتاح بعد الخصم الإستهلاك متضمناً الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين.

الإدخار الشخصي = الدخل المتاح - إنفاق الإستهلاك (عنتر بوتياره، 2017م، ص22).

الإدخار هو فائض الدخل عن الإستهلاك أي فرق بين الدخل وما ينفق على السلع الإستهلاك والخدمات لتكوين إحتياطي لغرض الإستثمار أو الإستهلاك في المستقبل

<https://www.Agary.com:sa>

ثانياً: أهمية الإدخار وفوائده

الإدخار عادة يكون خلال المرحلة الأكثر إنتاجية من حياتنا، والتي تحدث بشكل عام بين (20 و65) سنة من العمر. ويتم توفر لظروف مختلفة: الحصول على أموال إضافية دائماً ، لشراء منزل ، تأسيس شركة، الحصول على المزيد من المال للتقاعد، إلخ. تمتلك البنوك حالياً أدوات مالية مختلفة لأولئك الذين يرغبون في الإدخار ، مثل حسابات التوفير أو صناديق الإستثمار. هناك العديد من الميزات الخاصة بالإدخار، فتوفير جزء من المال له أبعاد وأهمية كبيرة في حياة الأفراد، والتي تتمثل في الآتي:

<https://universitylifestyle.net>

- تنفيذ أوامر الله تعالى بعدم التبذير، وعدم الإنفاق فيما لا ينفع المرء.
- يساعد الإدخار على تهذيب النفس وعدم التصرف بهمجية ودون وعي.
- الشعور بالأمان، حيث لا خوف من المستقبل مع توفير جزء من المال، إذ يشعر الأشخاص بأنهم قادرين على تحدي المواقف وتخطي الصعاب، ما داموا يعرفوا كيفية تدبير أمورهم المادية، والحصول على جزء من المال المدخر، وعدم الحاجة لأحد ممن حولهم.
- إمكانية العيش بسلام وأمان في حين فقدان الوظيفة، فجميع الوظائف غير مضمونة ولا دائمة ولا آمنة، لذا توافر جزء من المال يجعل الأشخاص قادرين على تخطي الظروف الصعبة لحين توافر وظيفة أخرى، فالمال المدخر هو السد المنيع من الإنهيار أثناء الأزمات خاصة الأزمات المادية.
- الحصول على أفضل الصفقات، فدوماً المال قادر على إصطياد الصفقات الممتازة، فهناك العديد من الفرص التي يمكن الحصول عليها، فتوافر جزء من المال يجعل الشخص قادر في التصرف والشراء وقت الحاجة، دون أن يضع نفسه في مأزق وضيق مادي.
- شراء كافة المتطلبات التي تجعل الحياة أيسر وأسهل، فيمكن للأشخاص شراء كافة احتياجاتهم على فترات حين يتوافر معهم ثمنها، فكثيراً من ربات البيوت يبدأ بيتهن بسيط ومع مرور الوقت، يصبح ممتلاً بأحدث الأجهزة والديكورات، وذلك من خلال توفير المال.
- إمكانية تغطية النفقات الخاصة في حالة المرور لقدر الله بأي أزمة صحية، أو في حالة التقاعد من العمل.

- الشعور بالطمأنينة على الأطفال، والأولاد والحماية في المستقبل، حيث يتم توفير المال ليوم يحتاجه الأولاد، ويساعدهم ذلك في تحقيق أحلامهم، والحصول على ما يريدونه من متطلبات.
- إمكانية التصدي للطوارئ، فكثيراً يواجه الشخص ظروف طارئة غير موجودة في الحساب، والتي تتمثل في كون الشخص يحتاج إلى تصليح مفاجئ للسيارة أو تصليح لجهاز الكمبيوتر، أو يريد الذهاب بأحد أطفاله للطبيب، فكل تلك الأمور تحتاج إلى حسن تصرف، وإلى توافر مال، فقد يكون الشخص غير مستعد تماماً لأي من تلك الظروف.
- يساعد الإدخار الأشخاص الأفراد على الحصول على فرص عمل جيدة، حيث يمكن للشخص في حين مواجهة البطالة أو التقاعد عن العمل، إفتتاح مشروع خاص به، بل وتشغيل أيدي عاملة.
- يساعد الإدخار في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وجعل المجتمع فيه رواج أكبر حيث إن الإدخار أحيانا وغالباً يكون عن طريق البنوك، حيث يقوم الأفراد بوضع أموالهم في البنك، مما يساعد على دفع عجلة الإستثمار وعمل مشاريع كبيرة.
- يساهم الإدخار في تربية الأبناء على المحافظة على المال، ومعرفة في أي الأمور يمكن أن تصرف الأموال، كما يعرفهم كيفية الإدخار وفوائده.
- تكمن أهميتها في إمكانية الحصول على المال لحالات الطوارئ أو النفقات غير المتوقعة التي قد تنشأ في المستقبل. بنفس الطريقة ، يمكن حفظها بطريقة مخططة لتحديد الخطط المستقبلية، مثل الرحلات أو المشاريع أو لشراء ممتلكات حقيقية أو شخصية ، تتطلب تكلفتها جهد توفير متوسط وطويل الأجل.

ثالثاً: أنواع الإيدار

تختلف أنواع الإيدار حسب طريقته والهدف منه فيمكن أن يقسم الى:

- **الإيدار الإختيارى:** يعتبر الإيدار الحر، حيث يقوم فيه الأشخاص بتوفير جزء من دخلهم المالى بشكل حر دون قيود، بمحض إرادتهم ودون تدخل من أحد، ولا سيما أن هذا النوع هو المتعارف عليه لكي ينهض الفرد بمستواه الإقتصادى وبمستوى الأسرى، بحيث يكون مرتبط بمصاريف مدرسية أو لكي يكون مستقبه أو مستقبه أطفاله. وهو أيضا الإيدار الذى يقوم به الفرد طوعاً وإستجابته لإرادته ورغبته منتجة كموازنته بين وضعين وضع إقدامه على إنفاق دخله أو إمساكه عن هذا الإنفاق، وتسهم جملة من الإجراءات والسياسات في زيادة حجم الإيدار الحر عن طريق تعزيز الوعى الإيدارى لدى المواطنين، وتنمية ودعم الثقة والميل للإيدار، وتطوير المؤسسات الإيدارية وتوسيعها وتحسين خدماته ولا تزال المؤسسات الإيدارية في البلدان النامية محدودة العدد وقاصرة علي تقديم الخدمات الضرورية للمدخر فتتجه لأسباب إدارية وفنية.
- **الإيدار الفردى** مقصور في الغالب علي المدخرين في المدن وأصحاب الدخل العلىا، ويكاد يكون الإيدار معدوماً في المناطق الريفية لعدم وجود فروع المؤسسات الإيدارية كالمصارف وصناديق توفير البريد.

- **الإيدار الإيدارى:** وهو إلزام من جهة معينة قد تكون الحكومات أو الجهات المعنية هي المسؤولة عن قرار الإيدار، ويكون ذلك وفقاً لمقتضيات قانونية، أو وفقاً لمديونيات بنكية، وهو يختلف تماماً عن تعريف الإستثمار وأنواعه وهو إيدار يجبر عليه الأفراد منتجة

لمقتضيات قانونية أو لقرارات حكومية أو قرارات شركات . وقد إنتشر الإدخار الإجباري في الاقتصاد الحديث, وفي مقدمه مجالاته. ومن أمثلته الآتي:

- نطاق الإدخار التقاعدي:

لدي صناديق العاشات والتأمينات الاجتماعية وهذا النوع من المدخرات له أهمية خاصة لإتساع مجاله ولتمتعة بصفة الإستمرارية والثبوت، ومن أمثلتها:

- إدخار الشركات :

وهذا النوع من المدخرات تكون عندما تقرر الهيئة العامة لإحدى الشركات دعم إحتياجاتها أو عدم توزيع قسط من أرباحها قصد القيام بتمويل ذاتي فيترتب علي ذلك تناقص في الأرباح

الموزعة علي المساهمين <https://m.marefa.org>

- الإدخار العام:

هو الإدخار التي تتبعه الدولة من خلال حصيلة الإيرادات الواردة من التجارة الدولية، والضرائب المفروضة على المواطنين أو أي أنشطة اقتصادية أخرى، وعندما تتبع الدولة منهج لحفظ الموارد فهي تغطي بذلك احتياجاتها الأساسية أو بمعنى آخر "الإنفاق العام"، ويبقى هناك هناك فائض في الموارد يمكن استغلاله لسد عجز الموازنة.

- المدخرات الخاصة

الإدخار الذي تتبعه المؤسسات الخاصة على إختلاف أنواعها ويتبعها الأسر والمؤسسات غير الربحية والشركات، يحدث هذا التوفير عندما يتم تغطية الأحتياجات الأساسية للشركة أو الأسرة بأكملها ويوجد فائض في الموارد المتاحة.

كما يمكن تقسيم الإدخار حسب نوع المدخرات الي قسمين :-

• الإدخار النقدي:

يمثل صورة الغالبة في الوقت الحالي, لأن الطابع النقدي يشمل معظم الجوانب الاقتصادية في الاقتصاد المعاصر, ومن ذلك يتكون الجانب الأكبر من الإدخار اللازم لتحويل التكوين الرأس المالي الي عدة أشكال نقدية تتمثل في الأصول المالية عالية السيولة كالودائع الجارية كذلك الودائع الإدخارية بأنواعها, والمدخرات التعاقدية والتي يمكن تحويل أي صورة سائلة بسهولة نسبية. ومن ذلك سينتج أن الإدخار في حد ذاته لا يدر دخلاً بمجرد حدوثه وإنما ينتج دخلاً بعد تحويله الي رأس مال عيني أي لابد من إستثماره.

• الإدخار العيني:

يم الإدخار العيني بصورة محدودة جداً في الاقتصاد المعاصر وقد يأخذ شكلين الشكل الأول هو فائض سلعي من فائض محاصيل في القطاع الزراعي يحفظ المزارعون لإستخدامها كبنور أو بيعها عند تحسن الأسعار, أو استهلاكها مستقبلاً. أما الشكل الثاني تكون في صورة فائض العمل الأول مثل التجربة الصينية , وقد استطاعت الصين أن تزيد إستثمارها دون إنقاص الإستهلاك, وذلك بإعتماد فائض العمل كشكل من أشكال الإدخار وتكوين رأس مال.

الإدخار حسب الحدود الجغرافية :

• الإدخار المحلي :

يحدث الإدخار المحلي علي الأغلب النشاطات الاقتصادية لأي دولة داخل حدودها , وذلك بحساب كل يتم إدخاره داخل الدولة يأخذ صفة المحلية ويسمى ب الإدخار المحلي ومثل ذلك مصطلح الإستثمار المحلي.

• الإدخار الوطني :

هو إيدار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدول بالإضافة الي جزء يتكون من الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية، أو يقصد به الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات للدولة المعنية. كما يمكن أن تكون صافي المعاملات الخارجية موجبة أو سالبة، ففي الحالة الأول يكون اقتصاد الدولة المعنية له حقوق من العالم الخارجي بقيمة هذه الزيادة، كما يمكن أن تأخذ هذه الحقوق عدة أشكال أهمها أصول مالية مثل: العملات الأجنبية والأوراق المالية أو أصول إنتاجية ثابتة تدر عائداً سنوياً، وفي هذه الحالة يكون الإيدار الوطني أكبر من الإيدار المحلي. وقد يكون صافي المعاملات الخارجية سالب أي وجود عجز في المعاملات الدول مع الخارج. (عمار الحاج، ص 13 - 14).

رابعاً: طرق الإيدار

يعتبر الإيدار هدف للكثير من الأشخاص، ولكن هناك الكثير من الأشخاص لا يعرفوا طرق الإيدار الناجح، وكثيراً من لا يعرف الفرق بين الإيدار والإستثمار، حيث إن تعريف الإستثمار هو رأس المال الذي يستخدم لتوفير المزيد من الخدمات أو إنتاج السلع، والإستثمار دوماً عبارة عن سندات أو أسهم، وهو أصول الممتلكات التي تخص الأفراد، وهي مصدر من مصادر الدخل في حد ذاتها، وهو مبلغ مالي يتم إستثماره في عمل ما أو تجارة ما، وله أهداف مختلفة عن أهداف الإيدار. أما عن طرق الإيدار فتتمثل في:

- التغيير في العادات المتبعة يومياً: أي التغيير في العادات المتبعة يومياً، حيث أن العادات الشرائية اليومية والعادات الاقتصادية الخاطئة، تتسبب بشكل مباشر في إهدار المال، لذا يجب الحرص كل الحرص على العادات اليومية، والتي تتمثل في الحرص

الزائد في إستهلاك السلع مثل (الماء والكهرباء والغاز والمولدات والأجهزة الكهربائية)، وهذا لا يعني المنع أو التجرد أو الزهد مثلاً، ولكن يقصد بهم الترشيد، والإهتمام والوعي الكافي بما يتصرف الشخص.

• محاولة الحصول على الخصومات، فالشراء في فترة الخصومات أمر مهم جداً حيث يوفر الكثير من المال، خاصة في السلع المستهلكة دائماً، فهذا يوفر جزء كبير من المال.

• الحرص على عدم تناول الوجبات من الخارج بشكل دائم، والإهتمام بالصحة والمال الذي قد ينفق في شراء الوجبات الجاهزة.

• شراء بدائل أرخص مما اعتدت عليها، ف شراء المنتجات الباهظة الثمن قد يكون غير مجزي، فهناك العديد من السلع التي تقضي نفس الغرض، ولكنها بسعر أقل.

• التقليل من النفقات في منتجات العناية الشخصية، حيث إن العديد من المنتجات الخاصة بالعناية الشخصية باهظة الثمن، حيث إن النساء ينفقن الكثير من المال في أدوات الزينة والتجميل، فطاء الأظافر ومنتجات العناية بالشعر، وطرق إزالة الشعر، وكريمات العناية والترطيب كثيراً ما ينفق فيها مئات الجنيهات، لذا فيجب التصرف بحكمة، ورغم أن تلك المنتجات شديدة الجاذبية بالنسبة للمرأة إلا أن التوفير أمر مهم جداً، ويجب الحرص كل الحرص على المال، حيث إن هناك أماكن ومواضع هامة لإنفاقه.

• التوفير في إستخدام وسائل النقل: كثيراً من الأشخاص لا يستخدم وسائل المواصلات العامة، ويفضل أن يقل سيارة خاصة أو سيارات مخصصة، مما يزيد النفقات ويضاعفها.

- ضبط الميزانية الخاصة بالمنزل: وهي خطوات الإدخار الأولى، وذلك من خلال تحديد الدخل الكلي وخصم كافة النفقات الأساسية، ثم محاولة تخفيض المصاريف قدر الإمكان، ومن ثم إدخار الجزء المتبقي.

المبحث الثاني: نظريات الإدخار:

أن الدخل الكلي الذي تتلقاه الأطراف الثلاثة في الاقتصاد (المستهلكون ، شركات الأعمال والحكومية) بما يعادل إجمالي الناتج إذا استعملت جميع موارد القطر أي إذا كان الاقتصاد يعمل بعمالة كاملة وإذا أنفق جميع الدخل على السلع الإستهلاكية والخدمات. فلن تتوفر موارد لتكوين رأس مال علي أن الأموال اللازمة لتكوين رأس المال يمكن الحصول عليها بإقتراض من البنوك والصرف عليها، سوف يبعد بعض العمال الموارد الإنتاجية عن إنتاج سلعة إستهلاكية وستصبح السلع نادرة ويحد التضخم، وسوف يزيد التضخم بدخول بعض الأفراد والشركات ودخل الحكومة ويجد بعضهم في نهاية أي فترة أنهم لم يصرفوا جميع أموالهم المضافة أي أنهم قد وفرو، وإذا لم يحدث هذا التوفير فعندما يجب أن يكون الإدخار الطوعي أو إدخار مقصود مسأويا في مقداره للمقدار المقصود من تكوين رأس المال الكلي ترد الموارد المنتجة لذلك الأمر.

النظرية التقليدية أو الكلاسيكية:

يري أصحاب النظرية التقليدية بأن الارض هي محور الثروة كلها ويعد الإدخار من الموضوعات التي توحى بها الفكر الفريوقراطي الخاص بإنتاجية العمل الزراعي.

ويرى أصحاب المفهوم الكلاسيكي أن الجزء المتبقي من الإستهلاك أو الإمتناع عن الإستهلاك لابد من إتجاه الي الإستثمار التلقائي ويقول أن العرض يولد الطلب وأن الدخل لابد أن يواجه الي الإستهلاك أو الإستثمار وذلك تبعاً لمعدل الفائدة السائدة، هذا ما يختلف مع مفهوم السائد التقليدي وهو يقول أن الإنتاج خلق مادي جديد أما في الحقيقة هو خلف منفعة أو زيادتها لا خلق مادة جديد.

النظرية الكينزية للإدخار:

منطلق نظريات كينز تقوم على عرض نظرية جديدة للتوازن العام، ويجب أن الإدخار يعود الى الوضع النفسي للأفراد (الميل للإستهلاك) والمهم بالنسبة لكينز هو الدخل وليس السعر، وبذلك خالف التقليديين الذين بنوا نظريتهم على السعر. وواصل مناصري المدرسة الكينزية وطوروا نماذج رياضية لحساب الميل للإدخار وذلك وفق **دالة الإدخار** والتي تصف مجموع المبالغ المدخرة عند المستويات مختلفة من الدخر حيث تبين دالة الإدخار العلاقة الطردية بين الإدخار والدخل المتاح، أي كلما زاد الدخل المتاح زاد الإدخار والعكس

صحيح

يمكن صياغة دالة الإدخار في الصورة التالية..... $S=Y-C$

بما ان دالة الإستهلاك تأخذ الصيغة التالية..... $C=a+BY$

لذاك فإن دالة الإدخار تكون كالاتي:

$$S=Y-(a+bY)$$

$$S=Y-a-bY$$

$$S=-a+ Y -bY$$

$$S=-a+ (1-b) Y$$

حيث أن

S: يمثل حجم المدخرات الحقيقية

Y: تمثل حجم الدخل الحقيقي المتاح

الجزء السالب من دالة الإدخار (-a) تمثل قيمة المسحوبات من مدخرات سابقة وتمثل حجم الإستهلاك عندما يكون حجم دخل المتاح يساوي للصفر (1-b) يمثل الميل الحدي للإدخار، ويكون (MPS) أقل من واحد وأكبر من صفر

يعرف بأنه عبارة عن الإدخار مقسوماً على الدخل المتاح أو يمثل نسبة الإدخار الي الدخل المتاح
حيث أن :

$$\frac{\text{الإدخار}}{\text{الدخل المتاح}} = \text{الميل المتوسط للإدخار}$$

وعند أي مستوي من الدخل المتاح يجب أن يكون مجموع الميل المتوسط للإستهلاك

(APC) والميل المتوسط للإدخار (APS) مساوياً للواحد الصحيح أي أن :

$$APC+ APS=1$$

الميل الحدي للإدخار (MPS) Marginal propensity to save

هو نسبة ما يتم إدخاره من الدخل الحقيقي بمعنى آخر هو عبارة التغير في الإدخار الي

التغير في الدخل المتاح ويمكن كتابتها كما يلي :

$$\frac{\text{الميل الحدي للإدخار}}{\text{التغير في الدخل المتاح}} = \text{التغير في الإدخار}$$

التغير في الدخل المتاح

وعند أي مستوى من الدخل المتاح يجب أن يكون الميل الحدي لل إِدخار والميل الحدي للاستهلاك مساوياً للواحد الصحيح , أي أن :

$$MPS + MPC=1$$

حيث أن الميل الحدي لل إِدخار (MPS) دائماً ما يكون مقدار موجب لكل أقل من الواحد الصحيح عند كل قيمة للدخل المتاح $0 \leq MPS \leq 1$ (عبدالله ص, 21-22).

نظرية فاي لمصادر الإِدخار:

تقتض أن المصدر الأساسي والوحيد هو الزراعة. وأثبت كل من من الاقتصاديين الأمريكيين هما فاي وغوتساف رانيس شكلاً نموذجياً لتحريك فائض العمال الزراعيين لتكوين رأس المال دون خسارة للإنتاج الزراعي. إن التحرك هو تكوين رأس المال وليس فقط للتصنيع ولو ان ذلك ليس وواضحاً دائماً في شرحها كما أن هذه النظرية شكلت إطاراً نموذجياً لنظرية التنمية , بما أن النموذج قطاعين الزراعة والتصنيع (الذي يشمل علي تكوين رأس المال) فإنه يعرف بالنموذج الثنائي ويعتمد علي إفتراضيين أولها الإنتاجية الحدية لقسم كبير من العمالة الزراعية وهي صفر بحيث أن لو ترك بعض العمال القطاع الزراعي لن يحدث تخفيض في الإنتاج الزراعي , والثاني أنه رغم إزدياد الغذاء المتوفر لكل فرد باقي في العائلة لنري مغادرة أولئك العمال فالعائلات الإنتاجية لا تستهلك أكثر من مما كانت تفعل قبل وبذلك فإن القطاع الزراعي يبيع لقطاع الصناعي جميع الغذاء الذي كان العمال المنتقلون للمدن يستهلكونه . عند إستخدام التقنية فإن تكلفة الفرصة تقل لهؤلاء العمال الي فقدان الإنتاج البديل صفر، وهو يطابق لنموذج اقتصاد فائض العمالة.

يفترض أن الدخل الناتج من بيع الغذاء للقطاع الصناعي يدخر ثم يعتمد القطاع الصناعي الي اقتراض هذه الأموال أو إذا إختزلها الفلاحون فإن القطاع الصناعي يقترض مبلغاً مساوياً

في أحد المصارف ويستعمله لدفع أجور العمال المستخدمين في تكوين رأس المال في الغذاء كمية المال التي كانوا يستهلكونها عندما كانوا مزارعين والطلب الكلي من الطعام (من المفترض الطلب علي جميع السلع الإستهلاكية) يظل كما هي وفي نفس الوقت العمال انتقلوا من الزراعة لتكوين رأس المال وانتقل الغذاء معهم , فإن هؤلاء العمال الذين كان وجودهم في الزراعة لا يساهم بشيء اصبحوا الآن منتجين بما يوفره الفلاحون الباقي مبلغا يعادل مبلغ تكوين رأس المال , بينما التوفير الخفي المجسد بوجود عقيم لبعض العمال في الزراعة , سيكون قد اصبح مستعملا وحصل الاقتصاد علي بعض تكوين رأس المال بدون كلفة ولم تتم تضحية باي شيء للحصول عليه . ولكن لهذه النظرية وحد إنتقادات هل هذه الطريقة التي يحصل فيها الإدخار المبكر؟

نعم ولكن بدرجة صغيرة جداً لا تستطيع ان تكون إدخار شامل، ومن النموذج قال من المفترض الإنتاج الحدي في الزراعة صفر للعمالة الفلاحية تكون صفر، ولكن عندما ينتقل عامل الزراعي في قطاع غير زراعي يهبط الإنتاج الزراعي الي حد مالم يكن عدد المزارعين يكون في تزايد ويكون النموذج غير واقعي من ناحيتين هامتين:

1/ يبالغ في الزيادة التي تحصل في كمية الغذاء الذي سيسوق إذا زادت الغذاء المتوفر لكل فرد في العائلة، والمعروف في الاقتصاد الجزئي إذا زاد دخل الشخص فإن كمية المستهلك تزداد، وبالتالي هنا سيزيد طلبهم على الطعام وغيره من السلع الإستهلاكية، وهنا فإن النموذج لا يفسر الي قسماً من الإدخار المبكر والتجارة وتكوين رأس المال حتى مع الإفتراض أن الإنتاجية الحدية للعمال تكون صفر،

إن النموذج ليس متماسكا، فإن الإدخار لن تعادل الي قسما كبير في الزيادة في الدخل بالنسبة لكل فرد في العائلة، وأن النموذج ليس وثيق الصلة أكبر بالموضوع ويفسر جزء يسير من الإدخار المبكر.

نظرية لويس امصادر الإدخار المبكر:

ظهرت هذه النظرية 1996م تم توسع في شرحها , وكان ارتلويس قد قدم فريضة مختلفة تماماً بشأن الإدخار وذلك في مقالته المعروف والتنمية الاقتصادية بإمدادات غير محدودة من العمالة فسحب نموذجة لا تحدث زيادة في الإدخار لدي جماعة تمتلك قسما كبيرا من دخل الأمة بل يقوم بذلك افراد عدد قليل فقط لأول الامر لهم عقلية رأس مالية يقول ان معدل إدخار قطر ما منخفض ليس لأن الأعمال بل لأن الطبقة الرأسمالية ضعيفة وعندما يقوم رجال الأعمال الذين لديهم امزجه رأس مالية بالإستثمار والريح و الإدخار بمعدل أعلى وأعلي فإن إدخارهم متزايد يرفع معدل الإدخار والإستثمار في الاقتصاد ' وحأول ان يؤكد ان هذا الإدخار من قبل الاشخاص لهم مزاج رأس مالي وهو العنصر الرئيسي في إرتفاع معدل إدخار من 4 أو 5 بالمئة أو أقل الي 12 أو 15 بالمئة أو أكثر من دخل الوطني .

إنتاجية حد الصفر في نظرية لويس: -

كما فعل فأي فيما بعد شعر لويس عليه أن يعالج سؤال التالي اين سيجد الاقطاع الراس مالي النامي عمالا وجدهم بافتراض أو محأول الاقناع بأن ما يقوله صحيح تجريبا وجود مهن خاصا وليس فقط في الزراعة في اقطار المنخفضة الدخل انتاجيتها الحدية في العمل تافهة أو صفر أو حتي سلبية وقد حأول الاقناع بأن دخل عمال هؤلاء علي مستوي عيش الكفاف وقال ان تقارنا يبلغ حوالي 30% ضروري لجذبهم للقطاع الراس مالي من المعلوم الي المجهول وأن عد غير محدد من العمال يمكن جذبهم عند ذلك التعاون وذكر مصر والهند

ووطنه جزيرة جامايكا كالأقطار توجد فيها مجموعة كهذا من الأيدي العاملة، إن النموذج الذي يوضح به لويس العملية كنموذج فأني فقد اعطاهما القطاعات الراس مالية وقطاع عيش الكفاف. حاول البحث التجريبي أن يصل الي قرار إذا كانت نقاط التحول موجودة وليس بالضروري أن يؤكد وجودها فرضية لويس الخاصة بإنتاجية حد الصفر فنقطة التحويل يناقض النموذج. أن مفهوم قطاع الكفاف فيه الإنتاجية حد الصفر مهم جداً في مقال لويس بحيث قد يغفل المرء انه يلاحظ أيضا مصادر أخرى ممكن للعماله كالزوجات والبنات حيث يسمح المجتمع لهن بالعمل وزيادة عدد السكان أو العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب الإنتاجية المتزايد للقطاع الراس مالي نفسه أي فقدان العمل بسبب التقدم التكنولوجيا , وبعد ذلك بثمانية عشر عاماً وفيما كان لايزال يعد علي وجود عماله كثيرة بالإنتاجية حد الصفر لاحظ ثانية ان الإنتاج الراس مالي قد يكون مفترساً يخلق امداده الخاص من العماله بتدمير المهن في القطاع الكفاف حتي أثناء خلق وظائف في القطاع الراس مالي , إن غياب إنتاجية حد الصفر لا يضعف فرضية لويس عن كيفية زيادة معدل الإدخار الاقتصادي، تلك الفرضية هي مساهمة مهم في نظرية التنمية أولها طابع الواقعية في الإدخار. (هاجت. زافيرين، ص 27-75).

مصادر الإدخار المبكرون للنمو:

إذا كان الإدخار يجب أن يأتي من الجماعات الاقتصادية التي تستوي على الحصص الكبرى من الدخل الاقتصاد التي قد يدخرون مناء، فلا بد ان يأتي الإدخار عن كبار الملاكين والحكومة أو من الزراعة الفلاحية، انا الدخل العائلات العلاجية الفردية فيبدو انه منخفض الي حد لا ينتج لها الإدخار كثير وناك اقتصاديين أمريكيين أكدوا وجود امكانية حقيقة لل إدخار في الزراعة الفلاحية تشكل مصدراً هاماً لل إدخار سنفحص نظريتها لاحقاً.

الإدخار المبكرون كبار الملاكين:

في إنجلترا والمانيا أصبح بعض كبار الملاكين الزراعيين ومدخرين وهذا قبل الثورة الصناعية في قطريها.

وإن الظروف التي ادت لهذا الجماعات الي نفيذ حياتها (طريقة حياتها) لم تتنكر في اقطار الدخل المنخفض، كما ان كبار اصحاب الاراضي لم يوفروا على الإستثمار اللازم في الأعمال التجارية، ولا ينظرون ان يوفروا كثير في المستقبل ففهم يعينون حياه مؤسره وليس لديهم رغبة في تغير وليس لديهم حافز للاهتمام بالأعمال التجارية والصناعية وغيرها،

المدخرون المبكرون الحكومة:

ان حكومات اقطار الدول المنخفض أيضا كانت حتى الآن قليلة الإدخار الاف حياتين. فإذا اكتشف احتياطي موارد طبيعي كبير القيمة بالنسبة للحجم القطر كاحتياطي ضخم البترول فإن استغلاله قد يوفر للحكومة دخلاً كبيراً يمكنها من القيام بتكوين رأس المال وذن جهد، إن الحكومات الاقطار أقل تطويراً هي قنوات تحويل كثير لتكوين رأس المال فمعظم قروض البنوك الاجنبية للأقطار أقل تطوراً تمنح الحكومات تلك الاقطار وجميع المعونة الرسمية للتنمية بإستثناء قسم صغير تعطي كذلك الي الحكومات لهذا فإن الحكومة قد تقوم باتفاق مبالغ كبيرة على التنمية ولكن هذا النفقات ليست من توفير الحكومة.

المبحث الثالث: محددات الإدخار

• محددات الإدخار الاقتصادية

تتجلى هذه المحددات في العوامل الاقتصادية وعوامل غير اقتصادية. فالعوامل الاقتصادية تتمثل في مستوى الدخل وهيكل توزيعه وكذا سعر الفائدة، بحيث يعتبر الدخل من أهم العوامل المحددة للإدخار، بإعتباره ذلك الجزء من الدخل المتاح الذي لم يستهلك وعليه فإن الشخص صاحب الدخل المرتفع يكون بمقدوره الإدخار أكثر من ذوي الدخل الضعيفة، وهو ما يدل على أن مداخل الأشخاص وتغيراتها محدد أساسي للإدخار، وهو ما تم إثباته من خلال البحوث التي تناولت الدخل بالدراسة، والتي تمكنت من تقديم تقدير مهم حول خصوصيات الإدخار، وقد أحدثت بذلك ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي.

ويمكن إعتبار أن مستوى الدخل الكلي المتاح من أهم العوامل المحددة لمستوى الإنفاق الإستهلاكي الكلي، وبالتالي المستوى الإدخار الكلي، ومع ذلك يتوقف مستوى الإنفاق الإستهلاكي عند أي مستوى للدخل المتاح على نمط توزيع هذا الدخل بين الطبقات، وبصفة عامة أن تحقيق المزيد من المساواة في توزيع الدخل قد يؤدي إلى زيادة نسبة ما يوجه للإستهلاك وبالتالي تقليل ما يوجه للإدخار.

• عوامل موضوعية :

- مستوى الدخل علاقته طردية مع الإدخار فكلما زاد الدخل زاد الإدخار والعكس صحيح.
- مستوى الاسعار علاقته عكسية مع الإدخار بحث كلما كانت الاسعار مرتفعة إنخفضت القدرة الشرائية وتخفضت القدرة علي الإستهلاك وبالتالي تتخفض الكمية

المدخرة أما اذا كانت الاسعار منخفضة فتسمح باقتناء الفرد اشياء بالفرد وبالتالي تؤدي الي زيادة حجم المدخرات .

- ثبات العملة : ويقصد فيها عدم تعرضها للانهيارات أو تخفيضات وكلما كانت العملة أكثر ثبات زاد الثقة عند الافراد مما يؤهلها بقاء قيمتها السوقية علي حالها بذلك زيادة حجم المدخرات والعكس يؤدي الي الاحجام عن الإدخار.

- سياسة الضرائب علاقتها طردية مع الإدخار الي حد معين فقط فعند فرض ضريبة نقل سيولة النقدية من السوق وادعها الي البنوك يؤدي الي تحفيز عملية الإدخار .

- معدل الفائدة لها علاقة طردية مع الإدخار وكلما زاد معدل الفائدة الممنوح ممن قبل البنوك زادت حجم الودئع والعكس اذا كان معدل الفائدة منخفضة تقل الودائع علي البنوك.

- عوامل ذاتية : مرتبطة بالأشخاص من حيث طبقاتهم وعاداتهم وتقاليدهم وعقائدهم الدينية التي تحرم التعامل بالربا أما للنسبة الطبقات الاجتماعية الغنية ليس لديهم حافز لل إدخار لانها تفضل الإكتناز أما أصحاب الطبقة المتوسطة والعاملة فيها تلجا الي الإدخار وهذا لتحسين الظروف المعيشة ومواجهه أزمات المستقبلية كالحوادث والأمراض أما القطاع الحكومي فتلجا الدولة لعدة سياسات لرفع حجم المدخرات كتوزيع الدخل وتغير الميل الإستهلاكي.

• محددات الإدخار غير إقتصادية

أما المحددات غير الاقتصادية المساعدة على الإدخار فهي:

- عدم الإستقرار السياسي: إن عدم الإستقرار السياسي الناتج عند تغير الحكومات في فترات وجيزة، الحروب الأهلية، تؤثر على توقعات الدخل، الأسعار النشاط الاقتصادي، وبالتالي زيادة درجة المخاطرة، وهذا ما يؤدي إلى إنخفاض الإدخار.

- عوامل إجتماعية تشمل عوامل ديمغرافية مرتبطة بالسكان وعوامل اجتماعية مرتبطة بالأوضاع السائدة للنظام الإجتماعية والعائلي والقيم الإجتماعية السائدة ومرتبطة بتطور السنوي التعليمي والثقافي والصحي.

- العوامل الدينية: هناك من الآيات الدينية الكريمة التي تخضع إلى الاعتدال في الإنفاق، وعدم الإسراف، والتوسط في الإستهلاك، وعدم التفاخر في الاتفاق، والبعد عند التبذير، حتى يستطيع الإنسان أن يعيش بقية عمره في أمان بعيدا عن الفقر، وهذا لا يعني أن يبخل الإنسان على نفسه وأهله وأسرته وعشيرته، إذ يقول الله تعالى " ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك، ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا" إلا أنه هناك مشكلة تعيق العملية الإدخارية ألا وهي الإدخار مقابل فائدة (الربا)، إذ تعتبر هذه الأخيرة قضية من القضايا التي تمثل إختناقات في تمويل التنمية الاقتصادية وذلك لأن الأفراد في هذه الحالة يتحملون الفوائد بغض النظر عن نتائج العمل الاستثماري.

- العوامل النفسية: الإدخار كضرورة نفسية تساعد الإنسان على التحرر من الخوف والقلق وتساعد على البحث عن الاستقرار والشعور بالأمن والأمان والاطمئنان على المستقبل، وبالقطع فإن الإنسان الذي ينمو لديه مثل هذه الأحاسيس، وتتأصل في نفسه ويصبح قادرا على العطاء غير متوترا وأمن ومستقر وطموح.

• محددات الإدخار في الدول النامية

الإدخار في الدول النامية أرجح الاقتصاديين ان الفقر الذي تعاني منه البلدان النامية إلى عدم قدرة الأفراد على الإدخار مما يعني إنخفاض معدل النمو الاقتصادي، لذا أصبح الإدخار كحتميه لابد منها لدفع عجلة التقدم الاقتصادي لأي دولة وقد بحثت العديد من الدراسات العملية تحقيق معدل الإدخار مرتفع كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، وأكدت دور وأهمية تحقيق معدلات مرتفعة من الإدخار المحلي لتمويل لتكوين رأس المال اللازم لعملية التنمية.

و الإدخار كظاهرة اقتصادية واجتماعية ونفسية وثقافية واصبحت تحفى بأهمية كبرى عند علماء الاقتصاد والإجتماع لمساهمته في تحقيق أعلى مستوى رفاهية وإستقرار للفرد والدولة ككل، ومن ثم أصبح الإدخار عملية اقتصادية تحول المشاريع الإستثمارية التي تعود بمنافع على غالبية أفراد المجتمع.

تعاني اقتصاديات الدول النامية من فجوة الموارد المحلية، رغم تمتعها بموارد طبيعية متنوعة الا أن حجم وتوعيه إستغلال هذه الموارد ما زال ضعيفاً وأقل من المستوى الذي يمكن أن يفى بمتطلبات تمويل المشروعات الإستثمارية، التي يمكن أن تولد دخلاً يقود إلى إستمرار النمو وإستقرار النشاط الاقتصادي. وفي ظل سعى هذه الدول رفع عجلة التنمية وضمان إستمرارها، إلتفتت معظمها أهمية المدخرات المحلية بإعتبارها من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها في توفير قدر من المال لتمويل الإستثمارات المحلية ، قصد تعزيز القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ، حيث يتفق معظم الاقتصاديين على أن غالبية الدول التي تمتعت مجتمعاتها بإرتفاع نسبة الإدخار المحلي من دخلها المحلي ، وإرتفاع معدلات الإدخار فيها ، حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ، لذلك فإن تحديد العوامل التي تقف وراء تفاوت معدلات نمو

الإدخار في مختلف الدول وعبر الأزمنة المختلفة يعتبر الاساسي لصنع السياسات الملائمة لتعبئة المدخرات المحلية ومن ثم توجيهها نحو الإتجاه الإستثماري الصحيح. كذلك يرى بعض الاقتصاديين ضرورة إعتقاد الدول النامية بصفه إساسيه على مواردها الذاتية في تمويل عمليه التنمية، وذلك لتفادي السلبيات التي يمكن أن تنجم على إستخدام المصادر الخارجية للتمويل حيث يمكن أن يتم ذلك عن طريق دعم سياسات اقتصاديه فعاله يمكن من خلالها رفع معدلات نمو الإدخار المحلي، وثم زيادة معدلات الإستثمار التي تقود بدورها إلى النمو الاقتصادي، الأمر الذي تطلب تحديد العوامل المؤثرة في الإدخار المحلي (سامي ساسي ويوسف سعود، 2018م، ص5).

ووفقا لتقرير البنك الدولي يوجد نصف إستثمارات العالم بإجمالي 158 تريليون دولار وفقا لقيمه الدولار عام 2010 في بلدان العالم النامية بحلول عام 2030مقارنه بأقل من الثلث اليوم مع إستحواذ البلدان في منطقتي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية على الحصة الأكبر من هذه الإستثمار و الإدخار وتدفقات رأس المال وفقاً لاحتتمالات تطورها على مدى العقدين القادمين.

ويتوقع التقرير الصادر بعنوان رأس المالي من أجل المستقبل الإدخار والإستثمار في عالم مترابط ، أن ترتفع حصة البلدان النامية من الإستثمار العالمي بواقع ثلاثة أضعاف بحلول عام 2030م لتمثل نسبه 60 في المائة من الإستثمار العالمي مقابل 20 في المائة فقط عام 2000م ويساعد تسارع وتير معدلات الإنتاجية وزيادة الإندماج في الأسواق العالمية وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة وتحسين التعليم والصحة في زيادة سرعه النمو وحلف الغرض الإستثمارية الضخمة التي بدورها ستحفز حدوث تحول في النقل الاقتصادي العالمي نحو كفه البلدان النامية ويشير التقرير أيضا إلى إرتفاع نسبه السكن بين السكان في منطقتي شرق آسيا وأروبا الشرقية وآسيا الوسطى وأفريقيا التي تشهد أكبر إنخفاض في معدلات

الإدخار الخاص وسيعمل ، ويعمل التغيير الديمغرافي إلى استدامه الموارد المالية العامة ، وبالسياسات وجزاء جهود الراسية إلى حد من الباء نظم الرعاية الصحية والمعاشات والتقاعد به دون غرض مشاق على تكوين السلم وفي المقابل ، فان أفريقيا جنوب الصحراء بما تتمتع من إرتفاع نسبه في نسبه الشباب وسرعه تزايد اعداد السكان فضلا عن النمو الاقتصادي القوى ستكون المنطقة الوحيدة التي لن تشهد إنخفاض في معدل الإدخار لديها ، مع ذلك وبالأرقام المنطقة فان آسيا والشرق الأوسط سيواصلان الهيمنة على اكبر نسبه من الإدخار في ظل السيناريو التقارب التدريجي ستدخر الصين في عام 2030م أكثر بكثير من اي بلدان أخرى. وفقاً لذلك السيناريو فان الصين تسيطر 30% من حجم الإستثمارات العالمية بحلول 2030م.

يبرز التقرير بوضوح ان الدور المتزايد الذي ستلعبه البلدان النامية في الاقتصاد العالمي لا شك ان هذا يشكل انجازاً مهماً، ومع ذلك حتى اذا تم توزيع الثروة بشكل متساوي فيما بين البلدان هذا لا يفي ان الجميع سيستقدمون على قدم مساواة داخل هذا البلدان.

ويقول التقرير ان الفئات الأقل تعليماً في اي بلد تحقق أقل قدرأ من الإدخار أولاً تدخل على الاطلاق مما يشير إلى عجزها لم تحسن قدراتها على كسب وعدم امكانية خروج اشد الناس فقراً من دائرة الفقر، وأيضاً خلص التقرير ان أوضح السياسات في البلدان النامية عليهم القيام عن دور مركز فيما يتعلق بتعزيز الإدخار الخاص من خلال سياسات ترفع من قدرات رأس المال البشري وخاصة نسبه للفقر (سوريزيو سولو، 2013م)

إنخفاض معدلات الإذخار:

تتميز الدول النامية بصفة عامة ب إنخفاض في مستوى الإذخار، ويرجع هذا في المقام الأول الي إنخفاض مستويات الدخل، فهل نتوقع من غالبية السكان الدول النامية وهم لا يحصلون الا على دخول متواضعة غير كافية لمقابلة احتياجاتهم لأساسية أن يقوموا ب الإذخار اختبأراً.

وبالنظر الي معدلات الإذخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نجد أن المدخرات مثلت نسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي من الدول النامية منخفضة الدخل مقارنة بحوالي 24% من الدول النامية متوسطة الدخل و 21% من لدول النامية ذات الدخل المرتفع خلال عقد الثمانينيات ووفقا لبيانات عام 1993م بلغت نسبة 10% بالنسبة للدول النامية منخفضة الدخل و 22% من الدول النامية متوسطة الدخل في مقابل 20% في دول مرتفعة الدخل. وتشير البيانات في مصر أن الإذخار المحلي بلغ 26,8% من الدخل القومي في عام 1990م وإنخفضت هذه النسبة الي 20% في عام 2000م.

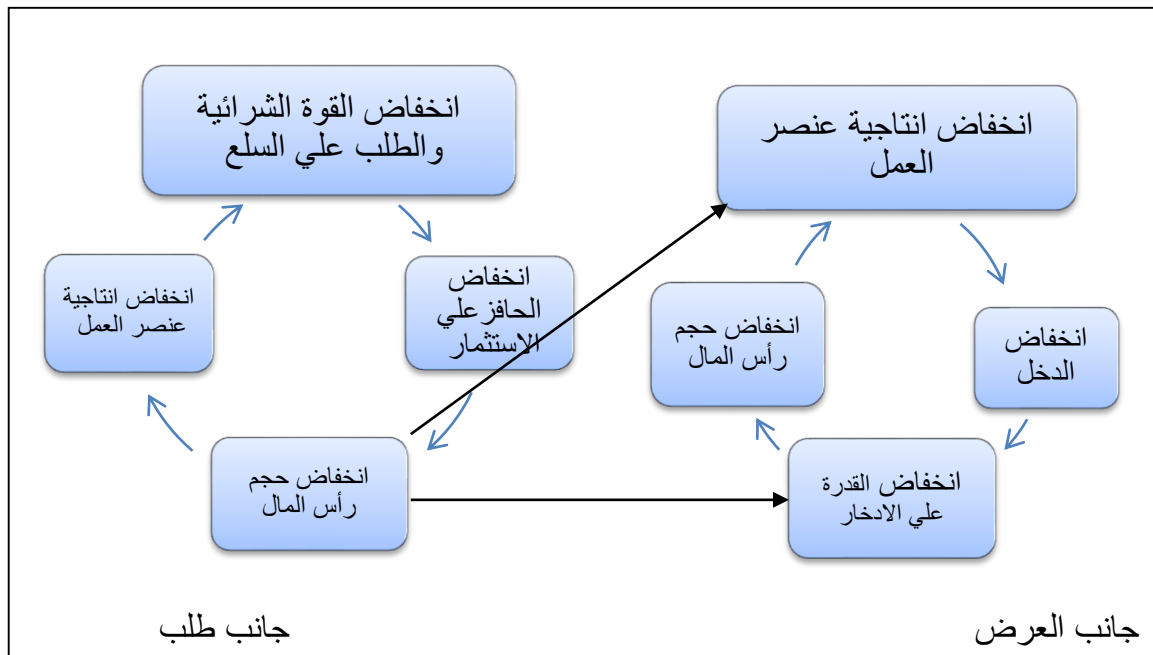
ويتضح مما سبق، الفارق الواسع بين مستويات الإذخار في الدول النامية والدول المتقدمة وخاصة إذا اخذنا في الاعتبار المستوي المطلق للدخل في كل مجموعة من الدول. ويعد إنخفاض مستوي الإذخار في الدول النامية منخفضة الدخل أمراً طبيعياً. ففي ظل إنخفاض مستوي الدخل الذي يعد المصدر الرئيسي لل إذخار يواجه الجانب الأكبر منه، إن لم يكن كل الدخل نحو توفير السلع الحاجات الاساسية، حيث يوجه ما يوازي 80% من إجمالي الدخل القومية في الدول النامية إلى استهلاك الخاص، مما يؤدي الي عدم تحقيق أيه مدخرات صافية. ومع حدوث زيادة في مستوي الدخل، فإن أثر التقليد والمحاكاة يترتب عليه زيادة في مستوي الإستهلاك، حيث يميل عادة أصحاب الدخل المتوسطة والمرتفعة في الدول النامية

إلى تقليد أنماط الإستهلاك السائدة في الدخل في الدول المتقدمة، التي تصل إليهم بصورة مستمرة من خلال وسائل الإعلام والاتصال الحديثة. ومن ناحية أخرى نجد أن تواضع نصيب كل من الصناعة والتجارة الخارجية في الدخل القومي لها دور أساسي في إنخفاض المدخرات في الدول النامية. وللنظر الي تجربة الدول المتقدمة نجد أن النشاط لصناعي الكبير الذي تحقق فيها وزيادة نشاطا التجارة الخارجية أدى إلى تكوين أرباح كبيرة أسهمت في زيادة مستوى الإدخار. ويترتب على إنخفاض مستوى الإدخار في الدول النامية إنخفاض تيار الإستثمار فالمدخرات المتحققة في هذه الدول قد لا تستطيع فقط تعويض المستهلك من رأس المال خلال العمليات الإنتاجية، حيث أن رأس المال الثابت (الآلات والأدوات والتجهيزات) تتآكل بمرر الوقت ويستدعي ذلك تجنيب جزء من المدخرات لتعويضها، مما يؤدي إلي الافتراض الخارجي والإعتماد علي القروض والمنح والاعانات لتمويل الإستثمارات الجديد ، ما يترتب علي إنخفاض الإدخار في الدول النامية إنخفاض معدلات الإستثمار الازمة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة تعتمد علي معدلات الإدخار به، وكذلك التراكم الرأسمالي يعمد بدوره علي معدلات الإستثمار المخففة في الاقتصاد ، ول هذا يؤدي إلي إنخفاض إنتاجية العمل وبدوره إنخفاض مستويات الدخل ، ومن ثم ، إنخفاض معدلات الإدخار وتدور الدول النامية فيما يسمي بحلقات الفقر الخبيثة أو المفرغة التي تمثل أحد عوائق التنمية في الدول النامية ، وهي حلقات تلتقي فيها الأسباب مه النتائج .

وفكرة الحلقات الخبيثة هذه تمثل أحد خصائص التخلف وتمثل أحد عقبات التنمية المحلية لأن إنخفاض مستوى الإدخار، وتأخر فنون الإنتاج وأساليبه تدفع مع بعضها البعض في شكل دائري يتخذ كل منها في إطاره دور سبب ونتيجة في ذات الوقت، ومن خلال تفاعلها

يتمخض عنها بقاء البلد الفقير في حالة الفقر التخلف، وهذا يعني أن فكرة الحلقات المفرغة هي عبارة عن دائرية تعبر عن وجود علاقات تراكمية تتبادل التأثير المتبادل في إتجاه هبوطي تعمل علي بقاء الاقتصاد في حالة من التخلف بفعل القوي التلقائية، وتعاني الدول النامية من وجود حلقتين من حلقات الفقر المفرغة، إحداها علي جانب العرض والأخرى علي جانب الطلب، وذلك كما موضح في التالي:

الشكل رقم (1-2) يوضح الحلقات المفرغة للإدخار في الدول النامية



المصدر: Volume 12, Numéro 1, Pages 837-844

تعتبر الحلقة المفرغة على جانب العرض في الدول النامية حيث يؤدي إنخفاض مستوى الدخل الي إنخفاض إنتاجية عنصر العمل، وما يترتب عليه ذلك من إنخفاض مستوى الدخل، الي إنخفاض القدرة على الإدخار وبدوره يؤدي الي إنخفاض حجم رأس المال - في صورة معدلات وتجهيزات. وهكذا تكتمل الحلقة.

وتصور الحلقة المفرغة على جانب الطلب في الدول النامية يؤدي إنخفاض مستوى الدخل الي إنخفاض القوة الشرائية لدي الأفراد وبالتالي إنخفاض الطلب الكلي على السلع

والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض الحافز على الإستثمار وبدوره يؤدي إلى انخفاض حجم رأس المال والتراكم الرأسمالي، وبالتالي، انخفاض إنتاجية عنصر العمل ويسفر ذلك في النهاية عن انخفاض مستوى الدخل حتى تكتمل الحلقة.

ويتضح من ذلك، أن السياسات في الدول النامية تزيد من الارتباط بين انخفاض مستويات الدخل وانخفاض معدلات الإدخار ومن ثم الإستثمار في النامية، وذلك في عملية تراكمية تعمل على بقاء الدول النامية في حالة من التخلف والفقير.

أن الإدخار المحلي كمتغير اقتصادي كلي وظاهرة اقتصادية بتربط ارتباط وثيقا بعوامل غير اقتصادية حيث تدخل كثير من العوامل أو الجوانب الاجتماعية النفسية والاجتماعية الحضارية المرتبطة بالمواقف الاقتصادي. وذلك لأن النشاط أو السلوك الاقتصادي للأفراد يتم بواسطة أو معرفة افراد أو الجماعات من الافراد الذين يتصفون بصفات سلوكية معينة تميزهم عن غيرهم من الكائنات الحية، فالأنسان يسعى لتلبية الحاجات ورغبات يشعر بها ويسعى الي إشباعها، لذلك لابد من دراسة هذا السلوك عند دراسة أي ظاهرة اقتصادية لكي يكون النتائج المحقق من الدراسة بدرجة كبيرة من الواقع.

ثمة مجال واسع لتنمية الأسواق المالية بمنطقة شرق الأوسط وشمال أفريقيا ، تتمتع هذه الأسواق بالقدر على تعزيز الإستثمارات ، وكذلك على تقليل معدلات الإدخار في ظل إرتفاع نسبه المسنين وذلك فان فوائد الحساب الجاري قد تنخفض قليلاً بحلول 2030م تبعاً لوتيرة تنميه الأسواق المالية ، لا تزال المنطقة في مرحله مبكره نسبياً ، هناك سرعه في نمو السكان والأيدي العاملة ، ولكن أيضاً تزايد نسبه كبار السن ، وتغير هيكل الاسرة، تؤثر على نظام الإدخار وذلك لوجود عدة أجيال في الاسرة الواحدة ودعم الأسر لكبار السن ، وزيادة الإعتماد

على الممتلكات الاصول في مرحله الشيخوخة ، وتعاني المنطقة من تدني من مستويات استخدام الأسر ذات الدخل المنخفض للمؤسسات المالية الرسمية للإدخار .

أما منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى فهي أكثر تقدماً فيما يتعلق بالتحول الديمغرافي سيكون المنطقة النامية الوحيدة التي سينخفض نموها السكاني إلى الصفر حول 2030م ويتوقع إرتفاع نسبه المسنين إلى إنخفاض معدلات الإدخار أكثر مما هو في أي منطقة نامية ، بإستثناء شرق آسيا سينخفض معدل الإدخار أكثر من الإستثمار فيها وسيواجه المنطقة ضغوط كبيرة في المالية بسبب إرتفاع المسنين وستواجه تركيا أيضا زيادة توقعاتها على المسنين عن طريق المعاشات والتقاعدات بأكثر من 50% بحلول 2030 أيضا تزيد نفقات على الرعاية والصحية ، أيضا قد تصبح منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، والتي إنخفض فيها المعدلات الإدخار في السابق أقل إدخار بحلول 2030 برغم من العوامل الديمغرافية تلعب دور مهم الا ان تنخفض نسبه الإعالة بحلول 2025 في تنمية الأسواق المالية التي تقلل من إدخار الإحتياطي. ستظل منطقة جنوب آسيا احدى أكثر مناطق إدخاراً وإستثماراً بحلول الفترة المتوقعة، لأن هناك إختلاف وتباين في دخول وسرعه عمليه النمو والتنمية هذا لها دور إيجابي في زيادة الإستثمارات وتخفيض الفقر، وبالتالي تكون لديها اعلى نسبه قوى عامله من اي منطقة أخرى.

أما منطقة أفريقيا جنوب الصحراء سيظل معدل الإستثمار ي زيادة مطردة نظرا لنمو القوى العاملة فيها ، وتكون منطقة وحيدة التي لن تشهد إنخفاض في معدل الإدخار في ظل إعتدال تنمية الأسواق المالية ، وان إرتفاع نسبه المسنين لن تكون عاملا مهما في ظل سيناريو النمو الأسرع ، لذلك سيزداد المستثمرين الاجانب لتمويل الإستثمار في المنطقة وتضم هذه المنطقة أكبر نسبة من الشباب مقارنة بباقي المناطق ، واعلى نسبه اعاله ، ويقل

هذا مع مدى الزمن التي يغطيه التقرير ، ويحقق عوائد طويلة الأمد ستكون منطقة أكثر احتياجا ، ومن المتوقع يكون هذا التمويل بمشاركة بين القطاع الخاص وزيادة كبيرة في تدفق رأس المال الخاص لا سيما من مناطق ناميه أخرى (www.albankaldawli.Org 5/5/2013)

الفصل الثالث

الإدخار في قطاعات الاقتصاد وأسبابه ومحدداته في السودان

المبحث الأول : الإدخار في قطاعات الاقتصاد في السودان

المبحث الثاني: أسباب إنخفاض الإدخار في السودان

المبحث الثالث: محددات الإدخار في السودان

الفصل الثالث

الإدخار في قطاعات الاقتصاد وأسبابه ومحدداته في السودان

تمهيد:

إن الاقتصاد السوداني لا يختلف كثيراً عن غيره من اقتصاديات الدول النامية ويمكن القول أن هيكل الاقتصادي في السودان يعكس بصورة واضحة موقف البنية الاقتصادية للدولة النامية، فالملامح الرئيسية التي تميز اقتصاديات الدول النامية عن غيرها من الدول المتقدمة تسود بقدر كبير في السودان و نضيف بأن الاقتصاد السوداني يتمتع بإمكانيات هائلة سواء كانت موارد طبيعية أو موارد بشرية ولكن لم يتمكن من إستغلالها بصورة تمكنه من خروج من دائرة الدول النامية . وقد شهد الاقتصاد السوداني طيلة الحقبة الماضية تدهوراً اقتصادياً مستمراً ونمو متدنياً في بعض الأحيان يكون النمو سالب ويقابلها من جانب الآخر معدلات أعلى في نمو السكان مما أدى الي تدهور في دخول الأفراد تزامناً مع تدني الأداء في النمو الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي وإرتفاع معدلات التضخم وترتب علي ذلك تدهور مستمر في المدخرات المحلية و القومية . مما يقودنا الي دراسة محددات الإدخار في السودان هي مصادر قطاعية للإدخار في السودان ويقصد بها القطاعات القادرة علي توليد الإدخار من خلال قياسها ونشاطها الاقتصادي والاجتماعي وفي

السودان

المبحث الأول : الإدخار في قطاعات الاقتصاد في السودان:

توجد عدة قطاعات تساهم في تكوين الإخار وفيما يلي سنعرض هذه القطاعات خلال التعرف عليها .

أولاً القطاع العائلي :-

يتكون هذا القطاع من جميع أفراد المجتمع المنتجين والعوائل داخل حدود السودان، دون النظر الي الجنسيات، ويمكن أن توصف اليهم جميع الهيئات التعاونية والمؤسسات التي تعمل بغرض الربح مثل المستشفيات والجمعيات التعاونية , الفئات الدولية القارات الاجنبية وتمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل الأفراد والإستهلاك، ويمكن أن يساهم هذا القطاع في المدخرات المحلية من خلال الآتي:

1- المدخرات التي تكون في شكل اصول نقدية خاصة بالأفراد الذين يحتفظون بها مثل الحلي والمجوهرات وهي لا تعتبر مدخرات اذا تم احتفاظ بها في المنزل ولم تدخل لدروة الاقتصادية من خلال أجهزة دواعية الإدخار المختلفة .

2- قد تأخذ هذه الفوائد شكل ودائع في بنوك بصورة مختلفة أو صناديق توفير البريد ابا كن شكها وودائع جارية أو إدخارية أو إستثمارية وتستخدم في شراء أوراق المالية أو شهادات إدخارية مختلفة، لكن هذا النوع من الودائع يكون أكثر إنتشارا في المدن والمجتمع الحضري وبالتالي فإن مساهمة القطاع المصرفي ومؤسسات دعم الإدخار تكون ضعيفة في ظل ضعف العمق المالي والشمول المالي .

3- قد تكون مدخرات تعاقدية وهي المدخرات الي يرفضها القطاع العائلي لشركات التامين في شكل اقساط تامين الاجتماعية أو صناديق حماية اجتماعية مثل صندوق التامين الصحي وغيرها من الصناديق ونجد ان هذه المدخرات تأخذ صور الذاتية واستمرارية وتتميز بالإستقرار .

وبشكل عام تتأثر فرصة القطاع العائلي في الإدخار بإنخفاض مستوى دخل الفرد، وتفاوت الدخل، وارتفاع نسبة الفقر .

ثانياً القطاع الحكومي :

يشتمل هذا القطاع الوزارات والمصالح الحكومية ويتكون هذا القطاع من إدار الحكومية التي تمثل

في الفرق بين الإيرادات الحكومية ، وإذا نظرنا الى إيرادات الحكومية نجدها تتكون من الاتي :-

- الإيرادات الضريبية وتشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة .
- الإيرادات غير الضريبية وتشمل إيرادات رسوم المصالح والمؤسسات الخدمية، والإيرادات القومية

التي لها علاقة بالإدخار.

أولاً الإيرادات الضريبية :-

أ/ ضريبة الدخل الشخصي.

ب / ضريبة ارباح الأعمال.

ج / ضريبة العقارات.

د / ضريبة أرباح الراسمالية.

هـ / ضريبة الدمغة.

و/ مساهمة المغتربين.

ز/ ضريبة التنمية.

ح/ ضريبة المبيعات.

2 - الضرائب المباشر وغير المباشر تتمثل في الاتي:-

أ-الرسوم الجمركية وهي ضرائب علي الواردات والصادرات

ب-رسوم الإنتاج وهي ضريبة علي الإنتاج المحلي .

ج-ضريبة علي القيمة المضافة ثم تطبيقها 200 م للتحل بديلا عن الضرائب الإنتاج والإستهلاك.

ثانيا ايرادات غير ضريبة

1- رسوم المصالح والمؤسسات الخدمية وهي الرسوم التي تحصل عليها المؤسسات الدولة مقابل الخدمة التي تقوم بها الوزارات والمصالح الحكومية بتقديمها . .

2- الإيرادات القومية وتشمل عائدات المؤسسات العامة وفروقات أسعار بعض السلع والأرباح الناتجة عن إحتكار توزيع بعض السلع والسكر والبترو ل .

3- رسوم المياه والأراضي التي تحصل عليها الدولة مقابل الري، الأراضي الزراعية أو تأجير أراضيها ومبانيها.

4- إيرادات أخرى مثل استثمار إستقطاعات المعاش، وبيع ممتلكات حكومية.

وبشكل عام فإن الإيرادات الضريبية منخفضة جدا في ظل التهرب الضريبي وضيق الوعاء الضريبي وعدم وجود إيرادات حكومية مستقرة، يؤثر ذلك في القدرة على تغطية النفقات ولا توجد فرصة للإدخار الحكومي.

الإنفاق العام في السودان تتكون من الآتي :-

تعريف النفقات هي أصول التي تدفعها الدولة لإنجاز خدمة عامة يستفيد منها المجتمع تنقسم النفقات العامة في السودان من حيث دورها للآتي:-

أ/ نفقات جارية ويقصد بها التي تتكرر سنويا بنوعها لا بحجمها مثل المرتبات والإجور والصرف علي إدارة خدمة التعليم والرعاية الإجتماعية وغيرها من الخدمات الإستهلاكية كنفقات إدارة المياه والتلفونات والإيجارات .

ب/ نفقات التنمية في تلك النفقات التي لا تتكرر سنويا مثل نفقات بناء الطرق وشق القنوات وبناء المدارس والمستشفيات

تظهر النفقات في الميزان كالاتي :-

1/ الفصل الأول يشمل الاجور والمرتبات وتكلفة التزام الحكومة نحو تامينات الاجتماعية والمعاشية بالحكومة الاتحادية بالإضافة الي تامين الصحي.

2/ الفصل الثاني : كل من الإعتمادات علي تسيير الوحدات الحكومية الاتحادية والبنود الممركزة والتي تضمن انفاق علي الدعم الاجتماعية إعتماد من 2000م .

3/ الفصل الثالث : الدعم الجاري والدعم التتموي للولايات حرف علي تنفيذ مشروعات التنمية بالولاية المدعومة.

4/ الفصل الرابع : يبضمن علي حرف علي مشروعات التتموية القومية .

والفرق بين الايرادات والنفقات التي تم ذكرها انفا يمثل إيدار الحكومة المركزية كما ان الحكومة يمكن ان تولد إيدار من خلال عملية التمويل بالعصر (استدامة من النظام المصرفي).
فيما يخص الإنفاق العام يلاحظ إرتفاع الإنفاق العام خاصة في ظل دعم بعض السلع وإرتفاع الديون وإستحقاقاتها والفساد المالي والإداري كل هذه العوامل أثرت سلبا في إمكانية الإيدار .

ثانياً مدخرات القطاع العام :

يشمل مدخرات هذا القطاع في صافي أرباح المؤسسات العامة ويطلق لفظ الهيئات العامة أو الشركات العامة التي تمارس نوعاً من النشاط المرتبط بالمفهوم التجاري Business venturay وتمتلك الحكومة الجزء الأكبر من رأس مالها كما تقوم بدور المنظم وغالبا ما تهدف هذه المنشأة لتحقيق مصلحة إستراتيجية أو إجتماعية أو سياسية أي جانب تحقق إيرادات للخزينة العامة ويطلق لفظ الهيئات العامة علي الجهات التي تتولى تنظيم مؤسسات تقديم الخدمات العامة.

Bublicity services مثل خدمة الكهرباء والمياه كما يطلق لفظ المؤسسات العامة على التنظيمات التي تتعامل في شراء وبيع السلع وما يتصل بها من خدمات كالتخزين و التعبئة سواء كان ذلك علي

النطاق المحلي أو الخارجي وتقوم هذه المؤسسات علي عمل في شتي المناحي الاقتصادية من زراعة و صناعية والتجارة ونقل وغيرها . وتتحقق الفوائد اللازمة للمساهمة في إيرادات للخرينة بغرض تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والإجتماعية . وقد تأثرت عوائد هذه المؤسسات بسياسات التجنيد وعدم الشفافية في إدارة هذه المنشآت.

ويكون القطاع العام في السودان من الاتي :-

- 1/ هيئات ومؤسسات القطاع الزراعية.
- 2/ هيئات ومؤسسات القطاع التجاري .
- 3/ هيئات ومؤسسات القطاع الصناعي .
- 4/ هيئات ومؤسسات القطاع السياحي .
- 5/ هيئات ومؤسسات القطاع النقل والمواصلات .
- 6/ هيئات ومؤسسات القطاع الطاقة والتعدين .
- 7/ هيئات ومؤسسات القطاع التنوعي .
- 8/ هيئات ومؤسسات القطاع الاقتصادي والمالي .

تمثل الإدخار هذه القطاع من صصافي الارباح هذه المؤسسات بعد خصم كل مصصرفات والعائدات التي تدفع الحكومة علي رأس المال المستثمر وضرية ارباح .

رابعاً قطاع الأعمال :-

يشمل هذا القطاع المنشآت الزراعية والصناعية والتجارية والخرينة العامة لقطاع الخاص والتي تعمل بحرص الربح ويكون الإدخار في هذا القطاع من مقدار الارباح والاحتياطات التي تكونها هذه للمنشأة والاصلاحات التي تسفطها سنوياً وفي السودان اذا ما حأولت حدود هذا القطاع ومدخراته تواجه صعوبات عديدة اهمها عدم كفاية البيانات المتالحة عن هذا القطاع كما ان حدود الفاصلة بين

هذا القطاع والقطاع العائلي غير واضحة تماما في السودان كغيرها من الدول النامية , وذلك نظرا لتخلف الأوضاع التنظيمية والتشريعية لهذا القطاع , وبصورة أخرى يمكن القول عدم توفير المعلومات الكافية عن هذا القطاع (القطاع الاصل في السودان) . لا يمكن تحديد حجم ولا تقريب لهذا المدخرات ولكن هذا لا يعني عدم اهمية هذا المصدر في تكوين المدخرات . إن مدخرات هذا القطاع تظهر في الاشكال التالية :-

أ- احتياطات ارباح محجوزة تستخدم لاغراض الإستثمار المختلفة داخل وخارج المؤسسة , لاشك انه لا تتوفر معلومات حول هذه الاحتياطات أو ارباح غير الموزعة في السودان ولا يمكن الحصول الا عن طريق ميزان المراجعة لهذه المؤسسات كما لا توجد جهة تستطيع الحصول عليها وحصرها وتحديدتها لكل قطاع .

ب- الودائع في المصارف كافة اشكالها ادخارية استثمارية وهي تظهر ضمن الصور الودائع بالمصارف ولا يمكن فصلها لذلك تكون مع اجمالي ودائع جهاز المصرفي .

ج- تقوم هذه المؤسسات اخاصة بالإستثمار في أواق المالية النشطة رأس المال كما يشمل في مؤسسات صناديق الإستثمارية .

د- المساهمة في صناديق الضمانة الاجتماعية والمعاشات وصندوق التأمين الصحي ويكون المساهمة في هذا القطاع في الإدخار المحلي بقدره هذه المساهمات من خلال احتياطات الارياب الغير الموزعة وتلك التي تحفظ في شكل ودائع إدخارية أو استثمارية استثمار الصناديق الأوراق المالية أو مساهمة في صناديق التامينات والمعاشات وغيرها . (عبداللطيف عبدالله مرجع سبق ذكره 35-38)

المبحث الثاني : أسباب إنخفاض الإدخار في السودان :

إن السودان كغيره من الدول النامية يعاني من مشكلة إنخفاض المدخرات المحلية . وقد تكون هذه المشكلة جزء هاماً من كتابات كثير من الاقتصاديين. وقد ساهمت مجموعة من العوامل التي تحقيق مستويات متدنية للإدخار المحلي والإستثمار كما أدت الي تآكل البنيات الأساسية والاصول المساعدة للإنتاج أو ذلك بسبب عدم قدرة الاقتصاد السوداني توفير الموارد المحلية والاجنبية للتمويل التنمية وإضافة الي صيانة اصول وتحديثها وتوسيع في اقامة مشروعات جديدة في نفس المجال .

ويشمل اهم عوامل التي أدت الي ضعف معدلات الإدخار في السودان الي أسباب الآتي:-

1/ قطاع الإنتاج قطاع تقليدي الي جانب القطاع الحديث ورغم تتطور الكبير والجهود المبذولة لتقليل حجم القطاع التقليدي الذي يمثل في القطاع الزراعي والصناعي وتجده ييتميز بقدرات انتاجية متدنية بالإضافة الي ذلك نجد ان مستويات الإنتاج متذبذبة في القطاع الزراعي الذي ساهم بنسبة عالية في الإنتاج المحلي الإجمالي بسبب إعماده علي كميات الامطار والظروف الطبيعية الأخرى , وذلك يعني ان الناتج المحلي الإجمالي معرض لل إنخفاض وبالتالي إنخفاض معدلات النمو , وقد ادي هذا الي انحسار الصادر نتيجة للدني وتذبذب الإنتاج .

2/ إنخفاض معدلات الزيادة في حجم الدخل القومي مقارنة بارتفاع المستمر في عد السكان مما ادي في النهاية الي إنخفاض معدلات نمو متوسط داخل الفرد الحقيقي .

وبما ان الدخل يعتبر من اهم العوامل الاقتصادية وذالت اثر البالغ في الدفع نحو الإدخار عموماً في دخل الاقتصاد , وكما ان القدرة علي الإدخار متوقف علي حجم الدخل اذا انظرنا للسودان انه يتميز إنخفاض متوسط دخل الفرد السنوي لاشك ان هذا ال إنخفاض يؤدي الي إنخفاض حجم الإدخار , وذلك لأن الدخل قد لا يكفي الي إنخفاض حجم الإدخار, وذلك ان الدخل قد لا يكفي الفرد لمواجهة

متطلبات الفرد للمتطلبات الأساسية , كما ان إنخفاض متوسط دخل الفرد لا يؤدي الي إنخفاض حجم الإيداع الحكومي حيث مخفض طاقة الضريبة للمجتمع.

3/ عدم فاعلية السياسات النقدية سياسات سعر الصرف بصورة تؤدي الي جذب موارد المغتربين والقطاع الخاص المحلي والاجنبي .

4/ طريقة حفظ البنوك للاصول في شكل ارصدة غير متداولة أو توجيه الموارد في مجالات التجارية لاتم لل إيداع بصلة .

5/ هروب أو تهريب رؤس الاموال في الخارج بحث عن أمان واستقرار سياسي والاقتصادي وهي تقدر الاموال المهربة بحوالي أكثر من 100 مليار دولار) الي البنوك البريطانية والسويسرية والامريكية والميالزية مع الكم لم يجد الباحث احصائية حقيقية يمكن قد تقدر بزيادة علي ذلك .

6/ هجرة الكوادر البشرية والمدرية للعمل في مناطق الجذب الجديدة بالخليج , الامر الذي ادي الي تدهور الأداء العام بأجهزة الخدمة المدنية ومؤسسات الإنتاج والتعليم علي وجه الخصوص .

7/ إرتفاع معدلات الهجرة الداخلية من مناطق الريفية الي المدن المختلفة وعلي راسها العاصمة القومية مما زاد من ضعف علي الخدمات وانتشار البطالة و الأعمال الهامشية غير المنتجة وذلك بسبب تدهور البيئة والمعشية في مناطق الريفية وانعدام فرص الإستثمار الاقتصادي المنتج بدخول مجزية وقد ادي ذلك الي نقص ايدي العاملة في مناطق الإنتاج بالتالي ترك اثر علي الإنتاج .

8/ إرتفاع معدل الاعالة داخل الاسر السودانية ما بين عاملين منهم باجر وغير عاملين من كبار وصغار السن ورغم المزايا ال إيجابية والسلبية للقيم الاجتماعية المتعلقة بمفهوم الاسرة الممتدة والتكافل الاجتماعي بشكل عام .

9/ عدم استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية التي قد يكون لها تأثير كبير , تعرض السودان خلال هذه الفترة لأزمات سياسية داخلية والحروب القبلية.

10/ عدم إنتشار المؤسسات الإيدارية : تفتقر الدول النامية الي وجود مؤسسات تجمع المدخرات وتعلقها بدرجة كافية في مختلف أنحاء الدول وهذا يؤدي ال إنخفاض معدل الإيدار لأن عدم وجود هذه المؤسسات بإعداد كافية يؤدي الي فقدان الصلة بين المدخرين الذين لديهم أموال فائضة وهذه المؤسسات , ولذلك يكون الجزء الأكبر من هذه الاموال في شكل مكتنزات عاطلة غير منتجة مثل الاحجار الكريمة والمعان النفيسة والعملات الاجنبية النقود السائلة , كما يمكن ان يستثمر مالك جزء منها في شراء الاراضي والعقارات بناء المنازل الفاخرة والعمارات السكنية , فلذلك فان الإيدار في هذا المجال يلعب جانباً هاماً من المدخرات المحلية وهكذا يؤدي غياب المؤسسات التي تقوم بتجميع الإيدار وتنظيم اقراضة الي منتجيين هاماً للمدخرات المحلية الأولي زيادة حجم المنتكزات بالتالي إنخفاض حجم المدخرات والثاني سوء توجيه المدخرات الي نواحي الإستثمار المختلفة .

وفي السودان مساحته واسعة واطرافه متعددة نجد ان هذه الأوعية غير منتشرة بصورة كافية تمكن من تجمع وجذب مدخرين المواطنين كما تم مناقشة في المطلب الأول من هذا المبحث في الأوعية المتمثل في مكونات الإيدار.

11/ عدم انتشار الوعي الإيداري : يقصد بها عدم معرفة وادراك الافراد في السودان لاهمية الإيدار المحلي في التنمية الاقتصادية , وذلك لا يهتمون بان جزء من دخولهم ووضعها بالوعاء الإيداري التي يمكن استخدامها في تمويل التنمية أو دخول الدورة الاقتصادية . إن ما تم ذكره سابقاً أهم أسباب التي ادت الي إنخفاض معدلات الإيدار في السودان خلال فترة الدراسة (1990-2015م) ولاكنها لاتعتبر كل أسباب ذلك لأن عملية الإيدار هي عملية اقتصادية , اجتماعية , ثقافية وسياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلوك وثقافة المجتمع ومدى وعية. (حسن عمر مرجع سبق ذكره 35-41).

المبحث الثالث:- محددات الإدخار في السودان:

العوامل الاقتصادية

يرتبط الإدخار المحلي في السودان بكثير من العوامل الاقتصادية والتي في الغالب تكون لها علاقة للمتغيرات الاقتصادية الكلية وبالرغم من ذلك يمكن ان تؤكد علي مجموعة مهمة ذات صلة مباشر ب الإدخار المحلي وهي تشمل الدخل المتاح ومعدل التضخم ومعدل النمو في الاقتصاد التغيرفي الإستثمار(التراكم الرأس مالي)

أولاً :- الدخل المتاح (Dis posable income)

يعتبر الدخل المتاح من اهم العوامل الاقتصادية المؤثرعلي وذات صلة مباشر بالإدخارالمحلي , وذلك لأن الدخل هو القاعدة التي ينشا الإدخار المحلي مها بكافة انواعه الخاص والعام . كما ان المقدرة علي الإدخار أو الطاقة الإدخارية به تتوقف علي المستوي المتوسط لدخل فكما كان الدخل مرتفع كما كان مقدار المدخرات أكثر من نظراتها ذات إدخار منخفض ويشمل الدخل المتاح اهمية كبيرة في حسابات الدخل القومي لانه يوضح مقدار الدخل المتبقية مع افراد المجتمع خلال فترة زمنية محددة تقدر بنسبة الاتفاق علي السلع والخدمات النهائية الاتفاق الإستهلاكي وعمل مدخرات في النشاط الاقتصادي .

لابد من ذكر أن الاهتمام بالدخل المتاح يرجع الي الاتي :-

أ- التقلبات قصيرة الاجل في هذا الدخل تعكس التغيرات بالنشاط الاقتصادي الي يشار اليها بالدور الاقتصادية (Busines cycle) ففي فترتها النشاط الاقتصادية المرتفع (الرواج) يكون مستوي الدخل القومي ذو اهمية ومرتفعاً ويكون معدل البطالة منخفض والعكس صحيح .

ب- إن الإتجاه طويل الأجل للدخول القومي ذو اهمية كبيرة فاذا كان الإتجاه متزايد بمعدل يفوق معدل نمو السودان وهذا إن نصيب الفرد من الدخل القوم يكون متزايد وينخفض عنه إرتفاع مستوي المعيشية

للأفراد المجتمع في المتوسط والعكس صحيح . اذا كان طويل الأجل بالداخل يزيد بمعدل أقل من معدل نمو السكان. (عمر حسن العيد ص 207)

بمرر السنوات تتردد الاهتمام الاقتصادي غير الاقتصادي علي حد سواء بأداء الاقتصاد القومي مع ذلك فإن البيانات الدخل القومي قبل ثينيات . وغيرها من البيانات الاصلية الازمة لتقويم سنوي للأداء القومي كانت غير متاحة وقد نشرت التقارير الأولى للدخل القومي في الولايات المتحدة عام 1934م, وبعدان قامت زيادة التجارة department of commerce في عام 1932 يتوجيه من الكونجرس باعداد بيانات منذ ذلك التاريخ بان في متناول بيانات اضافية لتطوير نظام محاسبة الدخل القومي .

من هنا يعرف بالدخل القومي national income

هو مقياس الثالث للنتاج الاقتصادي وهو مجموعة دخول العمل وعناصر للنتاج الأخرى والتي منشاء من انتاج جاري للسلع والخدمات في الاقتصاد , كما يمكن الدخل القومي حصول عليه من الناتج القومي الصافي بعد اجراء الخصومات والاضافات الآتية : -

إستعداد خزائن الأعمال الغير مباشرة والضريبة النوعية والضريبة المبيعات, والرسوم الضرائب ملكية الأعمال الرسوم التفتيش (مايكل ابدجمانه , 42,46) .

بالرغم ان الناتج القومي الإجمالي GNP , والناتج القومي الصافي NNP أكثر أدوات إستخدامات لقياس أداء الاقتصادي فإن الاقتصادي يشرون أحيانا الي ثلاثة مفاهيم أخرى ذات صلة بهذا القياس . يجب أن يتذكر ان الناتج القومي الصافي يقيس التدفق الكلي للإستهلاك والإنفاق الحكومي فضلاً عن إضافة صافي الي رأس المال (خميس جوارتيني , ص, 186) .

ثانيا : التضخم :

أثر التضخم علي الإدخار:-

يؤثر التضخم القيمة الحقيقية للنقود ومن ثم الإيجور الحقيقية. وقد أثر التضخم سلبا مستويات الإيجور والقيمة الحقيقية للإيجور، مما أثر سلبا على توزيع الدخل وبالتالي إنخفضت القدرة على الإدخار. غير انه من ناحية أخرى الي تقليل المدخرات الاختيارية للأفراد والعائلات , والاثر السلبي علي الإدخار القومي يظهر عندما يكون إنخفاض المدخرات الاختيارية اكبر من الزيادة في الإدخار الاجباري (طارق فاروق الحصري , ص, 1549).

التضخم في السودان جاءت نتيجة لبرامج متراكمة , وضعف السياسات المالية والنقدية اذا بلغ معدل التضخم في خلال هذه الفترة بأكثر من 100% في حيث توزيع انفات العام الذي سجل حوالي أكثر من 22% الناتج المحلي, وتدهور الايرادات من الناتج الإجمالي المحلي ادى الي خلل في التوازن الطلب الكلي هنالك اسباب كثير لتدهور الإنتاج عدم الاستقرار السياسي أيضا التعدي الجائر للبيئة في كثير الاحيان وقطع الغابات والاستغلال للاراضي الزراعية بصورة ادت الي مزيد من التدهور وانفصال الجنوب ادي الي خلل في الحسابب الخارجي ومن ثم الخلل الي ميزان المدفوعات حيث التوسيع في تراكم الديون الخارجي والعقوبات الاقتصادية مما ادي أي توقف تدفقات رؤس الاموال الخارجية وبالتالي الي مزيد من البنيات الأساسية لتوقف صيانة الاصول في القطاعات الإنتاجية مهدد بذلك مزيد من التدهور في الإنتاج وعدم وجود رؤية شاملة للإصلاح الاقتصادي التي اصابتها جراء القيود موقوف للارباح .

وتبني نظام سعر الصرف غير واقعي ومتعدد وغير مستقر وسبب اختلال التوازن في القطاع المالي والنقدي وتوسيع الصرف في خارج الموازنة مع تراجع في أداء ايرادات العامة. مما شكل ضغوط علي

الطلب الكلي وبالتالي الي مزيد من الاختلال في التوازن الداخلي والخارجي ومزيد من تعميق في الازمة الاقتصادية .

كل هذه البرامج ادى الي القيام لبعض الحلول التي يمكننا في اساهم من حدة الوضع الاقتصادي في البلاد وبالتالي وضع برامج اصلاح اقتصادي وهيكلية شامل متوسط المدى وهذا يهدف الي ازاله التشوهات واصلاح مالي ونقدي ليؤدي الي رفع الإنتاج واحتواء التضخم الذي بلغ هذه المرحلة واصلاح نظام سعر الصرف وتحريرالقيود علي حركة الاقتصاد ودفع مستوي الصادر وتشجيع الإنتاج وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج وزيادة معدل نمو الإدخار المحلي عن طريق زيادة حجم الإستثمار وتخفيض معدل التضخم (عبدالوهاب عثمان الشيخ , ص 51-54 , طارق محمد الرشيد , ص 225-228).

ثالثا : التراكم الرأسمالي :-

هي العملية التي يترتب عليها زيادة في حجم رأس المال المادي المتاح ويتميز في ثلاثة مراحل الأول زيادة حجم الإدخار الحقيقي والثانية ايجاد مؤسسات قادرة علي جمع الإدخارات من مصادرها المختلفة ووضعها تحت تعرف المستثمرين سواء كانوا ينتمون الي القطاع الخاص أو عام , المرحلة الثالثة في اخذ قرار استثماري الذي يحول للاصول المدخرة الي استثمار حقيقي في حجم رأس مال المتاح والطاقة التي يتمتع الاقتصاد في عملية التراكم الرأسمالي تتم في مرحلتها الاخيرة عن طريق زيادة إستثمارات الصافية, وتتلخص المراحل الثلاثة علي المجتمع أن يوجه كل موارد الإنتاجية الي انتاج السلعة الإستهلاكية بل من المفروض ان تتم بعضها توجيه الي السلع الراسمالية تأخذ شكل معدات والآلات ومصانع ووسائل موصلات وغيرها , (انطونيو ياكوي م , ص 171-172).

الإستثمار في السودان في فترة التسعينيات عملت أي زيادة في الستثمارات مقابل زيادة معينة في الإدخار ولكن سرعان ما تأثر هذا الإستثمار وادت إنخفاضها بصورة تدريجية وهذا صاحبها مجموعة

كبيرة من العوامل الاقتصادية. ويعرف الإستثمار بإضافة الي رصيد الرأس المال مكونات الاتفاق الإستثمري

1/ الاتفاق علي الآلات والمعدات لتكوين رأس المال لأن يساهم الي إضافة رصيد رأس المال عكس الاتفاق مع الخدمات.

الاتفاق السثمري = الاتفاق علي الات والمعدات + الاتفاق علي القطاع السكني + التغيرات في المخزون.

رابعاً : معدل النمو الاقتصادي :-

كان الاهتمام العالم الاقتصادي خلال اربعة عقود الماضية منصب بصورة اساسية علي الوسائل التي يمكن من خلالها الرء معدل نمو الدخل القومي وقد اهتم كل من الاقتصاديين والسياسين من كل الدول سوء كانت غنية أو فقيرة أو الدول الراسمالية والاشتراكية والمختلفة باهمية نمو الاقتصادي , لذلك تهتم كل الدول بتجمع ونشر احصائيات الخاصة بتوضيح المعدلات النمو النسبي للنتائج القومي الإجمالي (GNP) وذلك في نهاية كل عام وقد اصبح الاهتمام بالنمو . حيث يتوقف نجاح أو فشل أي حكومة مع مدي تحقيقه من نحو اقتصادي , كما رائنا في الغالب ففي الغالب يتم تقييم برامج التنمية لدول العالم الثالث بدرجة دخولها القومية ينتج التراكم الرأس مالي عندما يخصص جزء من الدخل الخالي ك الإيدار لكي يتم استثماره حتي يزداد نمو الدخل والنتاج المحلي مستقلا (مشيل ب- تودارو, ص 166 , 0167) .

منذ ذلك العقود شهدت البلدان المتقدمة تحولا كبيرا من الاهتمام بالنمو نحو تحسين نوعية الحياة كمييار للتقدم وليس مجرد زيادة معدل نمو الاقتصادي , وقد تمثل الي تشريع ققوانين حماية البيئة بجميع اشكالها , وقد اخذو بوضع ضوابط لتقليل تلوث الهواء الناتج من التربة والغازات المنبعثة من المصانع والاسعاعات الناتجة تشغيل المفاعلات النووية , وحماية اللانهار والبحيرات من نفايات السائلة

والصلبة للمناطق الصناعية . أما فيما يتعلق بالمحافظة علي مكونات الطبيعة للبيئة فقد وضعت بعض البلدان المتقدمة ضوابط صارمة لتحديد بعض مناطق للنفايات المحمية التي لايسمح فيها بقطعي اشجار أو صيد الحيوانات النادرة الا بتصريح نت جهات مختصة

والسودان واحد من ضمن الدول النامية , ولكن ذو طبيعة شاسة وغني بالوارد الطبيعية الزراعية بالاراض الشاسعة الخصبة والندرة الحيوانية والمعادن , ولكن الإعتماد الرئيسي في الزراعة اذهي 80% من نشاط السكان ويعتمد بقليل من الصناعة لكن صناعات الزراعية , وفي النصف الثاني من 2008م ازدهر اقتصاد السودان علي خليفة الزيادة في انتاج النفط وارتفاع اسعار النفط والتدفقات الكبيرة الإستثمارات الاجنبية المباشر سجل نمو للنتاج المحلي الإجمالي الأكثر من 10% في عامي 2006-2007م من 1997م حتي تم العمل السودان في صندوق النقد الدولي تنفيذ اصلاحات الاقتصادي الكلي. يعد الناتج المحلي الإجمالي من اهم مؤشرات النمو الاقتصادي , و يجمع الاقتصاديون علي وجود ارتباط موجب قوي بين معدل الإدخار والنمو في الناتج المحلي الإجمالي , بالرغم من ذلك نجد انه وقف نظرية الثروة يمكن ان تؤثر الزيادة في معدل نمو الناتج علي الإدخار سلبيا اذا ما افترضنا ان المستهلك يحفظ لحياته فقط اذا ما فسر المستهلكون الزيادة في معدل النمو الناتج علي انها زيادة في الدخل المتوقع مستقبلا , اذا كان المستهلك يحفظ لحياته وحياه اسرته من بعد نقوده تؤدي زيادة معدل النمو الاقتصادي أي زيادة في معدل الإدخار بهذا زيادة في ميزان المتداول للابناء ومن الدراسات التي اكدت انه معدل الناتج القومي اجمالي له سلبي ومعنوي علي الإدخار الخاص . (حسن عبد الرحمن واخرون , ص,44) .

العوامل الاجتماعية :-

إن قرار الإدخار يتأثر بالمواقف الاجتماعية السائد ذلك ان خصائص الهيكل الاجتماعي المكون للأفراد الذين يقومون بعملية الإدخار له دورا كبير في عملية اتخاذ القرار ب الإدخار من عدمه وأهم العوامل الديمغرافية وعوامل مرتبطة بالجانب العائلي والقيم الاجتماعية السائدة وعوامل مرتبطة بمدى تطور المستوى التعليمي والصحي وعوامل بالأوضاع الدينية .

العوامل الديمغرافية :-

إن العوامل الديمغرافية المرتبطة بالسكان لها طريقة مباشرة أو غير مباشرة وأهم العوامل هي حجم السكان ومعدلات نموهم , التركيب العمري لسكان وتوزيع السكان بين الريف والحضر . بالنسبة للسودان قديم اجزاء خمسة تعدادات سكانية في الاعوام (1956م , 1973م , 1983م , 1993م , 2008م) تركز علي نتائج التعدادات التي أجريين خلال الفترة .

عدد السكان ومعدل نموهم

الجدول رقم (1-3) يوضح عدد السكان ومعدلات نمو السكان

العام	عدد السكان بالمليون	معدلات نمو السكان
1956م	10,25	201
1973م	14,11	2013
1983م	20,59	2057
1993م	25,58	2088
2008م	35	—

من الملاحظ أن عدد السكان في تزايد مستمر وبمعدل نمو مستوي بمتوسط 2,5 خلال الفترة (1990م-

2016م).

التركيبة العمرية :

إن غالبية السكان أقل من 15 سنة تمثل نسبة كبيرة تصل حوالي 48% ، أما عدد السكان الذين يزيد

عمرهم عن 65 سنة (1993م) حوالي 3.8% من السكان وعام 2016م حوالي 2.9 .

2/ التغيرات الناشئة عن تطورالمستوي التعليمي والثقافي ترفع بالميل الحدى للاستهلاك نحو إرتفاع

إنخفاض الميل الحدى لل إدخار الفئات المتعلمة تتطلع الي تلبية متطلبات استهلاكية تعكس مركزها

الاجتماع افضل وهي لاتحاكي بعضها البعض فقط اذا كان النظام الاقتصادي منفني استرادياً علي

الخارج. (عمر حسن العيد,مرجع سبق ذكره , 260-264).

ومن العوامل المؤثر علي الإدخار في الاقتصاد السوداني:-

- إعتقاد السودان اساسياعلي الإنتاج الأولي علي الصناعة وفي كثير من الاحيان تعتمدعلي صادرات

المواد الخام.

- عدم استغلال المواد بطريقة أمثل وعدم استخدامها في الإنتاجية , وقلة رأس المال وندرة العمل

المادة.

- الدخل القومي منخفض وأيضا بها تزايد في عدد السكان وسوء توزيع الدخل بين الهامش وتركز

الاموال في ايدي النظام الحاكم فبالتالي ادت الي فجوة كبيرة في مواد الدولة .

-إعتقاد الزراعة بنسبة كبيرة اذا تعتمد علي الزراعة بنسبة 80% من ايدي العاملة وإعتقاد علي

صادرات زراعية بعد انفصال الجنوب وخاصة الزراعة التقليدية (جمال سليمان الدليم , ص 8-9).

العوامل السياسية :-

إن الإدخار المحلي يتأثر بالعوامل السياسية بالإضافة الي العوامل الاقتصادية والاجتماعية ' وتأثر

العوامل السياسية ياتي من خلال تأثيرها علي الميل الحدي لل إدخار من ناحية و من الناحية الأخرى

العوامل السياسية قد تساهم في توجيه المدخرات نحو أوعية معينة .

تأثر العوامل السياسية ععلي الميل الحدى للاإدخار ان الإدخار يتفاعل بشكل إيجابي مع كل عوامل وظروف استقرار سياسي وينمو ويتصاعد كل ما توطي الاستقرار السياسي واستطاعت السلطات السياسية ال تحقيق تنمية شاملة , متوازنة ومتصاعدة وذلك ليس أولا التنمية تخلف قاعدة الدخل التي ينشأ منها الإدخار والثاني الإدخار هو تضحية عن الإستهلاك .

أما بالنسبة للسودان الذى نالت استغلاله 1956م نري ان عدم الاستقرار السياسي خلق نوعا من المناخ طارد لاستثمار المحلي والاجنبي الي جانب انعدام المناخ المناسب لاستقرار الحكم . ويمثل عدم الاستقرار السياسي أي جانب الحروب استنزفت كثير من الموارد الدولة والحكومات المتقلبة منذ استغلال السودان ثلاثة حكومات عسكرية وثلاثة ديمقراطية ولكن هشة وضعيفة غير مستقرة انقلاب اكتوبر 1964م مايو 1969م شهدت سنة حكومات انتانقية ضعيفة غير مستقرة بعد ابريل 1985م ثم تكوين حكومة انتقالية لعام واحد لم تسطيع ان تحكم الامر من امور اقتصادية ويتبعه منتصف 1986م حتي يونيو 1989م ثلاثة حكومات انتقالية في البداية انتقلت هذا الحكومات بمعارضة حزبية لم تضع لها مجال لوضع سياسات اقتصادية قادرة علي ايقاف التدهور الذي سرى في مفاصل اقتصاد الوطني , وكل البرامج الهيكلية التي وضعت الحكومة في هذا الفترة ارتبطه بفساد كبير في جانب المالي واخلاقي للبلاد وقد ادت الي تدهور في الإنتاج الي اثار اقتصادية سيئة علي كل القطاعات الاقتصاد القومي اشعال حرب الجنوب مرة أخرى 1983م حتي 2005م ثم اتفاق سلام شامل التي تم توقيعها في نيفاشا وهذ الاتفاقية الضرت بالسودان الا ان ادت الي انفصال جنوب السودان قيام معارضة ان كان هذا الاتفاقية ادت نوع من زادة في الدخل القومي وتحقيق العقوبات المفروضة والتي وضع السودان من ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب 1997م وادت الي نمو نسبي خاصة في الاعوام 2006م-2008م كانت الإدخار القومي تمثل نسبة مقبولة نوعا ما ولكن عدم توزيع الموارد بصورة عادلة وقوع ظلم في بعض المناطق ادت الي قيام التمرد في دارفور 2003م والتي ادت أي حرق مبالغ كبيرة جدا من

الدولة والحكومة ترى ان للابد من حصم الصراع ولكن سرعان ما تحولت التعارض في منطقتين جنوب كردفان والنيل الزرق وكل هذا ادت الي مزيد من تدهور الاقتصاد وهروب رؤس الاموال الي الخارج وبالتالي إنخفاض كبير جدا من جانب الإدخار والتوجه نحو شراء عقارات ومباني ومساكن وراضي طمعا في إرتفاع قيمتها وأيضا توجه الإدخار نحو الفرص الاقتصادية قصيرة الاجل كالمضاربة وتخزين لسعة أو في القطاع التجاري نحو استرداد مواد استهلاكية واللجو الي اكتناز باشكاله المختلفة سواء كانت في صورة اجنبية أو ذهب .

العوامل الطبيعية :-

إن السودان الذي يعتبر قطر زراعي إعماده اكبر 45% من الناتج المحلي من الزراعة و80% من ايدى العاملة في الزراعة لا بد ان الزراعة تتأثر بعوامل طبيعية واشتملت معدلات النمو بالتذبذب , وعدم استدامة طيلة الفترات السابقة منتجة تقلبات في هطول

الامطار وتباين في نمط توزيعها بالإضافة الي ذلك واجهه السودان عديد من الظروف في فترة البحث السيول والفيضانات والتصحر الي انجاح بعض المناطق في البلاد الي تدمير البنيات الاساسية في القطاعات الإنتاجية والخدمية وتبعها موجات نزوح جماعية من السكان الي مناطق أخرى متسبباً في مزيد من الضغط علي الخدمات القائمة في مناطق النزوح مع قتلها, وذلك ادت الي زيادة معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر , وتحولت مجموع كبيرة من القوى العاملة في الإنتاج الزراعي من الريف أي أنشطة أخرى في الهامشة في المدن ترتب علي ذلك نقص في العمالة في مناطق الإنتاج الزراعي مما ادي الي تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتفشي الناشط الهامشي غير المنتج والمعتمدة علي مضاربات السلعة والعملات ساعدة مزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي وكل هذه العوامل لها أثر سلبي علي الإدخار المحلي. (عمر حسن العيد سبق ذكره , ص 265-267).

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: بناء وتوصيف النموذج

المبحث الثاني: التحليل الوصفي للبيانات

المبحث الثالث: فحص وتقدير وتقييم النموذج

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

يعد الاقتصاد القياسي أحد فروع العلوم الاقتصادية المستخدمة كأحد الأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية، ولقد ساعد التطوير في النظرية الإحصائية والاقتصادية ثورة المعلومات على حدوث تطوير كبير في مجال الاقتصاد القياسي خلال فترة زمنية قصيرة.

ولقد إستخدم لفظ الاقتصاد والقياس لأول مرة سنة 1926م وأصل كلمة Econometrics يوناني، تتكون من مقطعين المقطع الأول Economy وتعني الاقتصاد، والثاني Meter أي القياس (المتر) ويعرف البعض بأنه القياس في الاقتصاد , وبصورة أكثر تفصيلاً هو العلم الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بغرض إختبار مدى صحة هذه العلاقات، كما تقدمها النظرية أو تفسير بعض الظواهر ورسم بعض السياسات والتنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.

إن غالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الاقتصادية يمكن صياغها في صورة نماذج رياضية تقدم من واقع البيانات الفعلية , وهذا يمكننا من التنبؤ بالتوقعات الكمية لأي من المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن يكون المتغير واحد أو عدد المتغيرات الاقتصادية. أغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الكمي مثل سعر الدخل و الإدخارالخ. لذلك فإن يمكن إستخدام الإسلوب الرياضي في شرح العلاقات الإتجاهية كما تحديدها النظرية الاقتصادية. (شيخي محمد ص 13-1 4).

سيتم في هذا الفصل والمعني بالدراسة التطبيقية وإستخدام الأساليب الإحصائية لدراسة خصائص متغيرات الدراسة، ومن ثم تقدير النموذج القياسي المقترح وإجراء الفحوصات الإحصائية والاقتصادية والقياسية عليه.

المبحث الأول: بناء وتوصيف النموذج:

بناء النموذج:

يعرف النموذج الاقتصادي على انه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات ، ويهدف النموذج الاقتصادي إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج لا يحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها بل يتضمن العلاقات الأساسية بها . ويستخدم النموذج الاقتصادي كأداة في عملية التنبؤ وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة أو المقترحة ثم إستخدامها في عملية تحليل الهيكل الاقتصادي .

وهناك عدة خصائص يجب أن تتوفر في أي نموذج اقتصادي من أهمها :-

- (1) مطابقته للنظرية الاقتصادية ، بحيث يصف الظاهرة الاقتصادية بشكل صحيح.
- (2) قدرته على توضيح المشاهدات الواقعية ، بحيث يكون متناسقاً مع السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات .
- (3) دقته في تحديد المعلمات ، أي أن هذه التقديرات يجب أن تكون أفضل تقريب للمعالم الحقيقية ، وتأتي هذه الدقة من اتصاف هذه التقديرات بصفات مرغوبة يحددها الاقتصاد القياسي مثل خاصية عدم التميز والكفاءة والكفاية والاتساق .
- (4) قدرة النموذج الاقتصادي على التنبؤ ، بحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات المتعددة .
- (5) خاصية البساطة ، فالنموذج الاقتصادي يجب أن يبرز العلاقات الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة ، فكلما قلت عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي ابسط اعتبر النموذج الاقتصادي أفضل من غيره شريطة أن لا يكون على حساب الدقة في التقدير.

إعتمد بناء نموذج هذا البحث على الأدبيات في الاقتصاد والدراسات السابقة تكون النموذج المقترح من الإيدار كمتغير تابع، ومتغيرات معدل التضخم، والدخل المتاح، ومعدل النمو الاقتصادي، والتغير في الإستثمار كمتغيرات مستقلة. يتم إستخدام التغير في الإستثمار للتعبير عن تكوين رأس المال.

توصيف النموذج

توجد عدة متغيرات تؤثر في الإيدار كمتغير تابع، أهمها معدل التضخم، والدخل المتاح، ومعدل النمو الاقتصادي، والتغير في الإستثمار كمتغيرات مستقلة.

وفيما يلي وصف متغيرات النموذج المقترح:

1/ المتغير التابع Dependent variable

المتغير التابع يتمثل في الإيدار "يعرف على أنه ذلك الجزء من الدخل الذي يتبقى بعد الإنفاق على الإستهلاك" ويرمز له في النموذج بالرمز SAV.

2/ المتغيرات المستقلة Independent variables وهي:

INF (Inflation) معدل التضخم ، الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار

Yd (Disposable Income) الدخل المتاح يعرف على أنه الدخل الممكن التصرف فيه

EDR (Economic development rate) معدل النمو الاقتصادي ،

INVd التغير في الإستثمار،

يمثل التغير في الإستثمار (صافي الإستثمار) ويمثل أيضا التغير في رأس المال(عساف

وصادق، 2013، ص434)

نموذج المقترح للبحث

تم بناء نموذج الدراسة إستناداً على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة كما ورد سابقاً، التي

درست الإيدار في عدد من الدول وفي السودان. وجاء النموذج المقترح كما يلي

$$Sav = F (INF, Yd, EDR, dINV)$$

النموذج القياسي

$$Sav = B_0 + B_1 INF + B_2 Yd + B_3 EDR + B_4 dINV + U$$

حيث:

B_0 : يمثل القدرة الذاتية للمتغير التابع.

B_1 : يمثل معامل معدل التضخم.

B_2 : يمثل معامل الدخل المتاح.

B_3 : يمثل معامل معدل النمو الاقتصادي.

B_4 : يمثل معدل التغير في الإستثمار.

U : يمثل حد الخطأ العشوائي.

Sav : يمثل الإدخار.

INF : يمثل معدل التضخم (الرقم القياسي للأسعار).

Yd : يمثل الدخل المتاح.

EDR : يمثل معدل النمو الاقتصادي.

$dINV$: يمثل معدل التغير في الإستثمار.

مجتمع وفترة الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة بيانات الحسابات الكلية على مستوى السودان الصادرة من الجهات الرسمية مثل الجهاز المركزي للإحصاء وبنك السودان المركزي. وإختيار حجم العينة تم بناء على معايير تطبيقات برنامج EVIEWS كذلك متطلبات معايير التطبيقات الإحصائية مثل إختبارات إستقرار السلسلة وإختبارات التكامل المشترك، تأتي أهمية طول السلسلة الزمنية للوصول لنتائج موثوق فيها.

حيث أن العينة الصغيرة لا تساعد في تقدير المعلمات يمكن الإطمئنان إلى خصائصها الاقتصادية الإحصائية والقياسية. ركز البحث على إختيار حجم عينة يحقق قدير النموذج وإستيفاء معايير الإحصاء الخاصة بالتوزيع الطبيعي، وذلك لأن الدراسة تستخدم جداول t, f وغيرها من أدوات الإحصاء

الضرورية لعمليات الفحص والمستندة على فرضيات التوزيع الطبيعي تمثلت فترة البحث (1990-2015م).

المبحث الثاني: التحليل الوصفي للبيانات:

تم استخدام البرامج والحزم الإحصائية الجاهزة متمثل في برنامج (Eviews) وهو من أكثر البرامج الإحصائية شيوعاً وإستخدماً في تحليل بيانات السلاسل الزمنية وتقدير النماذج القياسية، وجاء الوصف الإحصائي للمتغيرات وتحليل البيانات على النحو التالي.

أولاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (1-4) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

	INF	Yd	EDR	INVd	SAVE
Mean	43.71923	373570.4	5.507692	41278.50	30444.83
Median	18.40000	114240.2	6.000000	3580.950	5304.700
Maximum	181.5000	3870076.	11.60000	467606.9	443382.4
Minimum	4.400000	9613.900	-5.500000	-5650.100	-2654.800
Std. Dev.	50.64405	801862.6	3.270709	101629.5	87428.75
Skewness	1.443493	3.561037	-1.299814	3.287784	4.292423
Kurtosis	3.915605	15.42686	6.529836	13.50459	20.72263
ملتوي نحو اليمين					
Jarque-Bera	9.937441	222.2466	20.81929	166.3831	420.1071
Probability	0.006952	0.000000	0.000030	0.000000	0.000000
التوزيع غير طبيعي					
Sum	1136.700	9712831.	143.2000	1073241.	791565.5
Su Sq. Dev.	64120.50	1.61E+13	267.4385	2.58E+11	1.91E+11
Observations	26	26	26	26	26

المصدر: إعداد الباحث: (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews)

يحتوي الجدول أعلاه على الخصائص الوصفية للمتغيرات متمثلة في الوسط الحسابي والوسيط والقيمة العليا والدنيا لكل متغير، وكذلك الإنحراف المعياري. يلاحظ من الجدول الآتي:

1. الوسط الحسابي لمتغير التضخم يساوي (43.72) وانحراف معياري يساوي (50.6) ويلاحظ أنه وسط حسابي مرتفع جدا وكذلك الانحراف المعياري مما يدل على التباين الكبير في معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.
2. الوسط الحسابي لمتغير الدخل المتاح يساوي (373570.4) وانحراف معياري يساوي (114240.2)، ويلاحظ أنه وسط حسابي مرتفع جدا وكذلك الانحراف المعياري مما يدل على التفاوت في مستويات الدخل خلال فترة الدراسة.
3. الوسط الحسابي لمتغير معدل النمو الاقتصادي يساوي (5.5) وانحراف معياري يساوي (6.00)، وتدل قيمة الانحراف المعياري والتي هي أكبر من متوسط معدل النمو أن بعض السنوات مؤشرات النمو سالبة.
4. الوسط الحسابي لمتغير معدل التغير في الإستثمار يساوي (41278.50) وانحراف معياري يساوي (3580.950)، ويلاحظ أنه وسط حسابي منخفض، بينما الانحراف المعياري كبير مما يدل على التفاوت في معدل التغير في الإستثمار خلال فترة الدراسة.
5. الوسط الحسابي لمتغير الإيدار يساوي (30444.83) وانحراف معياري يساوي (5304.7)، ويلاحظ أنه وسط حسابي منخفض، بينما الانحراف المعياري كبير مما يدل على التفاوت في معدلات الإيدار خلال فترة الدراسة، وعند حساب نسبة الإيدار لمتوسط الدخل جاءت بنسبة 8% وهي نسبة منخفضة مما يعزز إدعاء تفاوت معدل الإيدار.
6. أما عند دراسة معامل الإلتواء فقد أشارت الدراسات الى إنه إذا كان معامل الإلتواء يساوي صفر فيكون التوزيع متناظر . أما إذا كانت قيمته موجبه فإن التوزيع ملتوي إلى اليمين , في حين إذا كانت سالبة فإن التوزيع ملتوي الى اليسار. ومن نتائج الجدول نجد إن قيمة Kurtosis موجبة مما يدل على إن البيانات غير متناظرة، وإنها ملتوية نحو اليمين، هذه النتيجة تتماشى مع خصائص البيانات الاقتصادية. أما فيما يخص خاصية التوزيع الطبيعي من الإختبارات المتاحة في

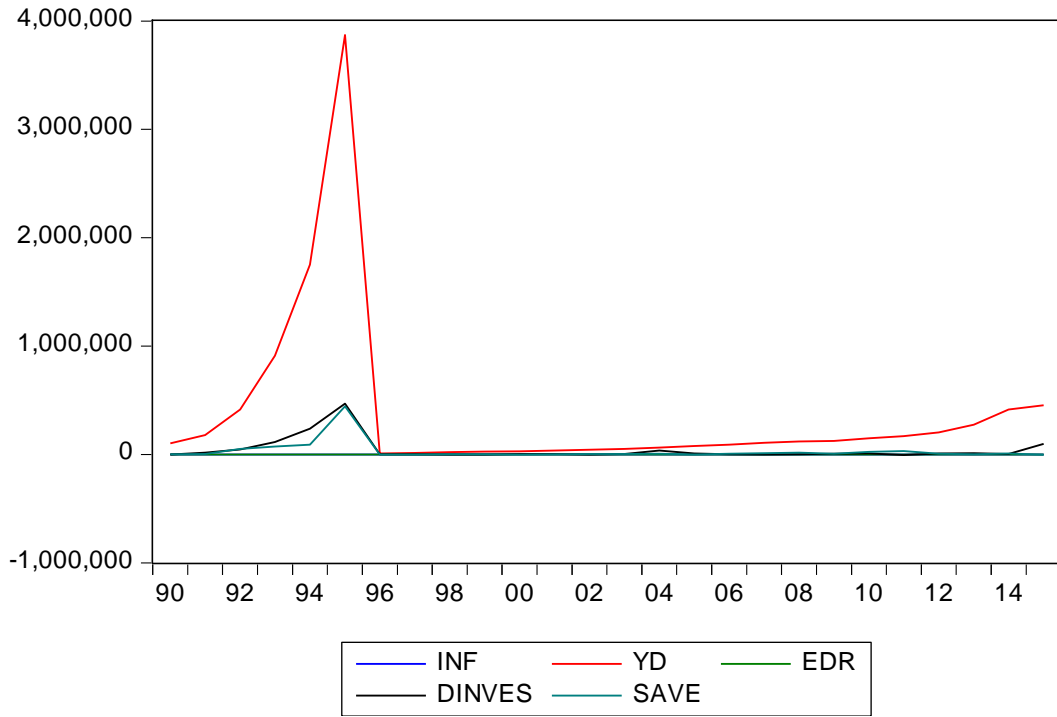
برنامج Eviews هو إختبار Jarque-Bera، ويتم إتخاذ القرار بناءً على القيمة الإحتمالية لمستوى الدلالة الإحصائية، فإذا كانت القيمة الإحتمالية أكبر من مستوى الدلالة مثلاً 5% فإن المتغير يتبع التوزيع الطبيعي، وإذا كانت أقل من ذلك فيتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي إن المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي، من نتائج التحليل نجد إن جميع متغيرات النموذج لا تتبع التوزيع الطبيعي.

ثانياً: الرسم البياني لمتغيرات النموذج:

فيما يلي يتم رسم متغيرات النموذج في البدء يتم رسم جميع متغيرات النموذج، ثم رسم كل متغير على حدا.

أ. الرسم البياني لجميع متغيرات النموذج:

الشكل رقم (1-4) يوضح الرسم البياني لجميع متغيرات النموذج



المصدر: إعداد الباحث: (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews)

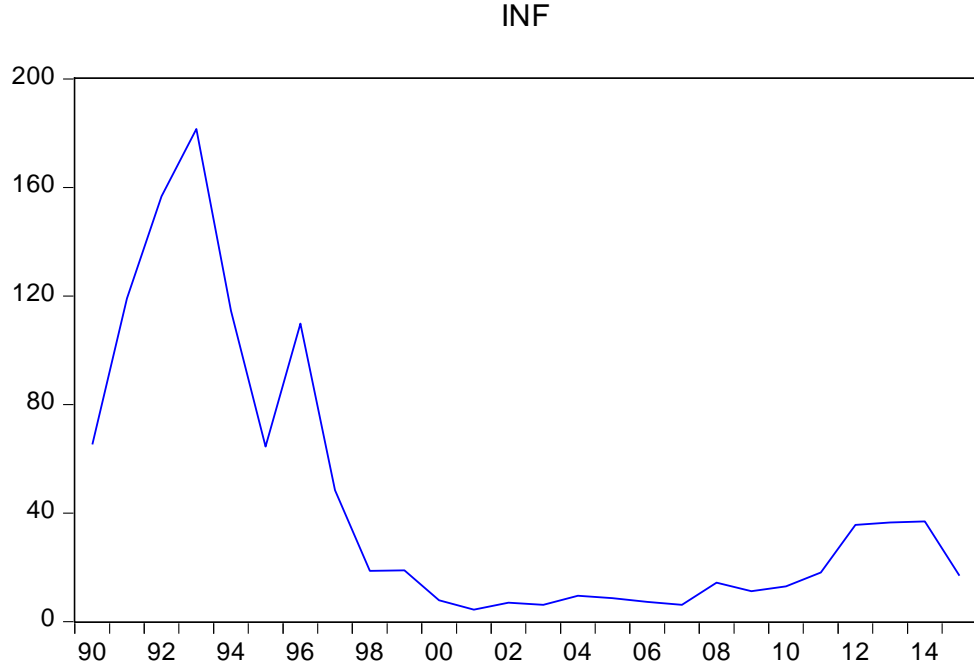
من الشكل أعلاه يتضح أن الإتجاه العام للمتغيرات متقارب، رغم الإرتفاع الكبير للدخل المتاح عن بقية المتغيرات خلال الفترة من (1992-1996م) ولعل تفسير هذا التفاوت هو إرتفاع الدخل الموجه للإستهلاك.

ب. الرسم البياني لمتغيرات النموذج كل على حدا:

فيما يلي الرسم البياني لمتغيرات النموذج كل على حدا.

1. الشكل البياني لمعدل التضخم:

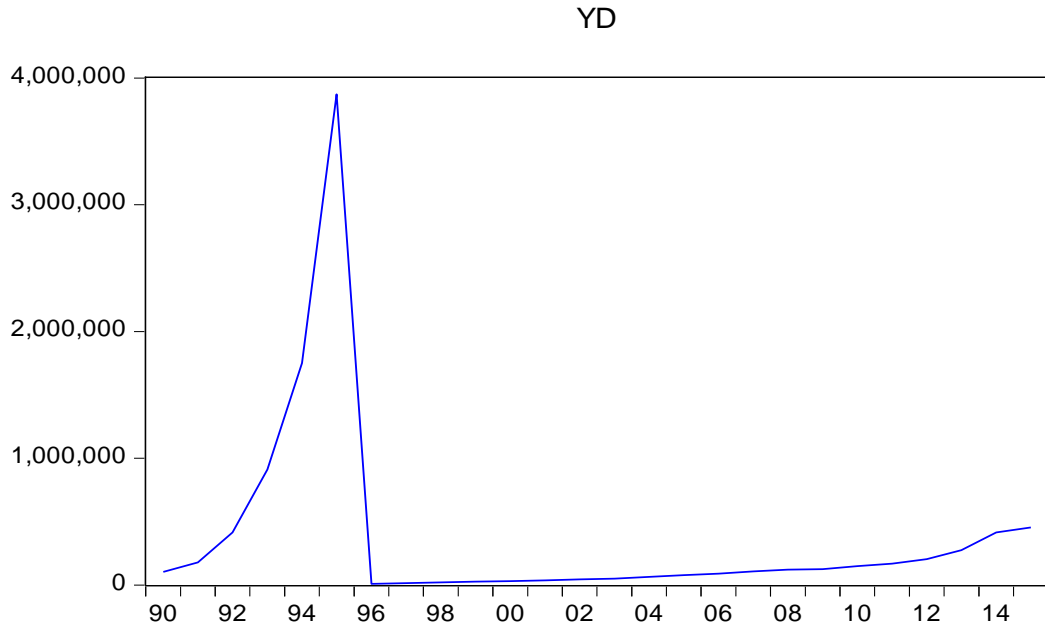
شكل رقم (2-4) يوضح معدل التضخم خلال فترة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث: (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews)

2. الشكل البياني للدخل المتاح:

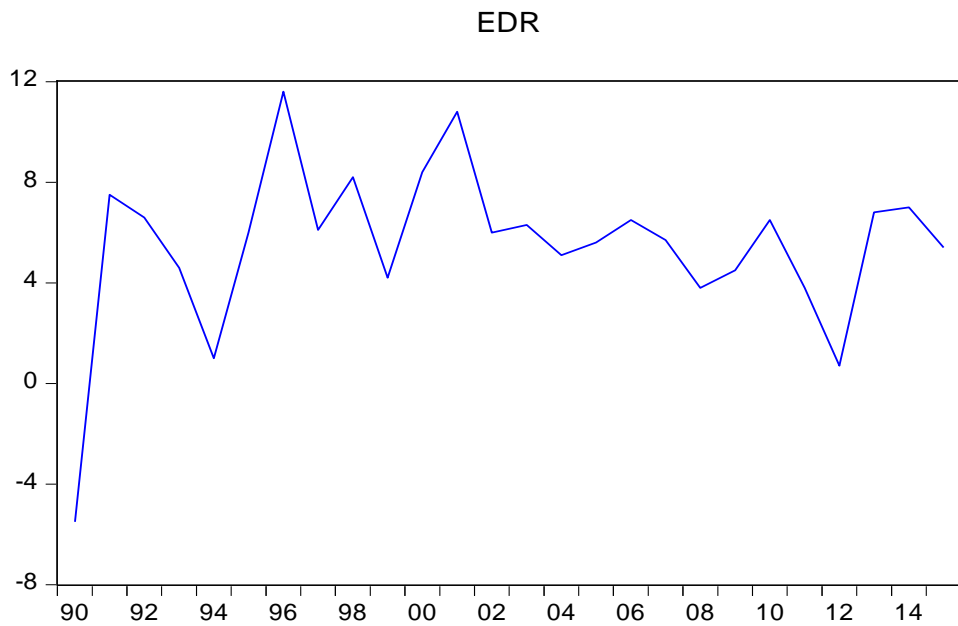
شكل رقم (3-4) يوضح الدخل المتاح خلال فترة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث: (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews)

3. الشكل البياني لمعدل النمو الاقتصادي:

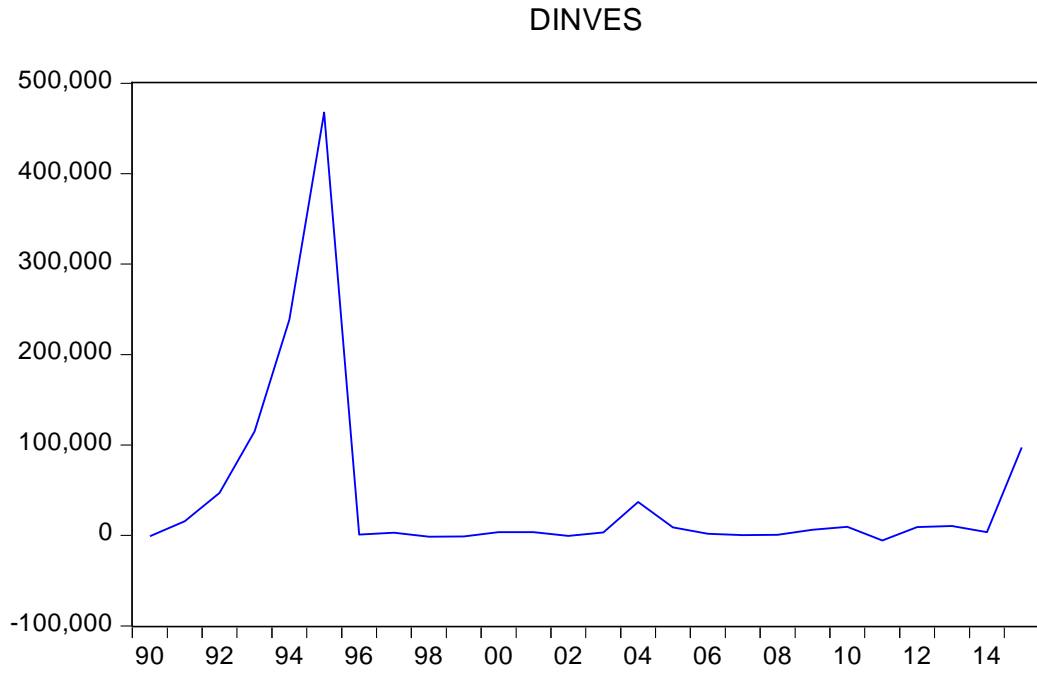
شكل رقم (4-4) يوضح معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث: (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews)

4. الشكل البياني للتغير في الإستثمار:

شكل رقم (4-5) يوضح التغير في الإستثمار خلال فترة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث: (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews)

من خلال تتبع الرسوم البيانية لمتغيرات النموذج يمكن القول إنه يمكن إستخدام النموذج الخطي لتقدير النموذج.

المبحث الثالث: فحص وتقدير وتقييم النموذج:

أولاً: إختبار إستقرار السلاسل الزمنية: -

كثيراً ما تتأثر بيانات السلاسل الزمنية بوجود اتجاه عام يؤثر في جميع المتغيرات، قد يكون هذا الأثر في نفس الإتجاه أو في إتجاه متعاكس مما يؤدي إلى صفة عدم الإستقرار، أي أن صفة عدم الإستقرار تختص بمرور الزمن على المتغيرات الداخلية للنموذج، السلاسل الزمنية قد تكون ذات إتجاه عام مستقر TS أو فرق مستقر DS.

تم إختبار إستقرار السلاسل الزمنية بإستخدام إختبار ديكي فولر الموسع وجذور الوحدة. والجدول التالي يوضح نتائج إختبار ديكي فولر لجميع متغيرات النموذج في المستوى وعند الفرق الأول بقاطع وبدون قاطع، وبمتجه وقاطع.

جدول رقم (2-4) يوضح إختبار إستقرار السلاسل الزمنية

المتغير		المستوى				الفرق الأول	
		قاطع	متجه وقاطع	بدون قاطع	قاطع	متجه وقاطع	بدون قاطع
التضخم INF		-3.6330	-3.4233	-3.6981	-2.3892	-1.3724	-2.1511
القيمة الحرجة	5%	0.0145	0.0764	0.0008	0.1575	0.08355	0.0335
	10%	-	-3.268973	-	-2.6552	-3.2773	-
الدخل المتاح Yd		-3.2903	-3.4728	-2.8816	-6.2975	-6.1540	-6.4376
القيمة الحرجة	5%	0.0263	0.0645	0.0058	0.0000	0.0002	0.0000
	10%	-	-3.238054	-	-	-	-
معدل النمو EDr		-6.5298	-3.9381	-0.4449	-4.4276	-4.9307	-4.5324
القيمة الحرجة	5%	0.0000	0.0260	0.5090	0.0025	0.0039	0.0001
	10%	-	-	-1.607456	-	-	-
التغير في الإستثمار INVd		-3.0928	-3.3048	-2.7711	-5.8934	-5.7490	-6.02262
القيمة الحرجة	5%	0.0401	0.0885	0.0076	0.0001	0.0005	0.0000
	10%	-	-3.238054	-	-	-	-
الإدخار SAV		-4.1417	-4.4670	-3.8170	-7.6894	-7.5324	-7.8623
القيمة الحرجة	5%	0.0038	0.0082	0.0005	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: إعداد الباحث: (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews)

تشير نتائج إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) في الجدول رقم (2-4) الى أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة في المستوى وذلك لأن القيمة المحسوبة أكبر من القيم الجدولية في المستوى عند وجود قاطع.

والمتغيرات هي الإدخار كمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة متمثلة في معدل التضخم، والدخل المتاح ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل التغير في الإستثمار، ومن التحليل المفصل للبيانات يلاحظ أنها تحتوي على جذور الوحدة، حيث أن غالبيتها غير مستقرة في المستوى (levels) في الحالات الثلاث (وجود قاطع، وجود متجه زمني وقاطع، بدون متجه أو قاطع) حيث كانت القيم المحسوبة لاختبار (ADF) أقل من القيم الجدولية عند معظم المستويات.

وعند أخذ الفرق الأول (First Difference) في الحالات الثلاث (وجود قاطع، وجود متجه زمني وقاطع، بدون متجه أو قاطع)، تبين أن المتغيرات ساكنة في فروقها الأولى، حيث كانت القيم المحسوبة لاختبار (ADF) أكبر من القيم الجدولية عند المستويات جميعها. أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1) عند مستوى معنوية 5%.

ثانياً: إختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج الدراسة

جدول رقم (3-4) نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.949056	163.0616	76.97277	0.0000
At most 1 *	0.902567	94.59011	54.07904	0.0000
At most 2 *	0.537950	41.03244	35.19275	0.0105
At most 3 *	0.440501	23.27453	20.26184	0.0187
At most 4 *	0.350286	9.918136	9.164546	0.0359

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام برنامج Eviews

بناءً على النتائج الإحصائية بالجدول أعلاه فإنه يمكن القول برفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وذلك عند مستوى دلالة معنوية 5% حيث أن القيم الإحصائية تدل

على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مما يعنى أنها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابهها".

ثالثاً: الارتباط الخطي بين متغيرات النموذج:

مشكلة الارتباط المتعدد Multicollinearity أحد المشكلات التي تواجه نماذج الإنحدار المتعدد ولا تحدث في نموذج الإنحدار البسيط. وهي مشكلة خاصة بالمتغيرات المستقلة. أقصى مراحل مشكلة الارتباط الخطي عندما يكون هناك ارتباط كامل أي أن $r_{x_2x_3} = 1$ ، حينها يمكن القول أن هناك ارتباط خطي متعدد تام. وعند حدوث الارتباط الخطي التام لا يمكن تقدير قيم المعالم وهذه الحالة نادرة الحدوث لا تحدث كثيرا في الدراسات العملية إلا في ظروف إستثنائية ويمكن معالجتها بحذف أحد المتغيرات لأن الآخر يقوم مقامه. لكن بشكل عام فإن متغيرات الاقتصاد في الغالب ذات علاقة قوية نتيجة لميل المتغيرات للتغير بنمط مرتبط غالبا بحالة التجارة أو ما يعرف بدورة الاقتصاد مثلاً عند الإنتعاش الاقتصادي يزيد التوظيف ويزيد الدخل والإستهلاك والإدخار.

والجدول التالي يوضح درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (4-4) يوضح درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

	INF	Yd	EDR	INVd
INF	1	0.3333	-0.0728	0.3410
Yd		1	-0.1089	0.9859
EDR			1	-0.1032
INVd				1

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews

من الجدول أعلاه يلاحظ ارتفاع قيمة الارتباط الخطي بين الدخل ومعدل التغير في الإستثمار، بينما بقية متغيرات النموذج معدل الارتباط متوسط.

رابعاً: تقدير وتقييم النموذج:

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج وكانت نتائج التقدير كما يلي:

جدول رقم (4-5) نتائج تقدير معادلة الانحدار

Dependent Variable: SAVE				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 18:37				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-17513.83	10247.08	-1.709154	0.1022
INF	-105.4586	95.61407	-1.102961	0.2825
YD	0.163228	0.033900	4.814991	0.0001
EDR	1785.695	1400.277	1.275244	0.2162
DINVES	-0.441945	0.268102	-1.648418	0.1141
R-squared	0.943188	Mean dependent var		30444.83
Adjusted R-squared	0.932366	S.D. dependent var		87428.75
S.E. of regression	22737.15	Akaike info criterion		23.07243
Sum squared resid	1.09E+10	Schwarz criterion		23.31437
Log likelihood	-294.9416	Hannan-Quinn criter.		23.14210
F-statistic	87.15946	Durbin-Watson stat		1.714219
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: نتائج التحليل باستخدام Eviews

من الجدول أعلاه يلاحظ الآتي:

1. أن القاطع ليس ذا دلالة إحصائية وأن قيمته سالبة.
2. أن التضخم غير معتمد حسب معايير الإحصاء وأن إشارة قيمته سالبة.
3. أن الدخل المتاح ذا دلالة إحصائية حسب قيم الاستدلال الإحصائي وأن إشارة قيمته موجبة وتساوي (0.163228) والتي تطابق معايير النظرية الاقتصادية.
4. أن التغيير في الإستثمار والذي يستخدم كبديل للتراكم الرأسمالي غير معتمد حسب معايير الإحصاء وأن إشارة قيمته أيضا سالبة.
5. أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ويظهر ذلك من خلال قيمة إحصائية درين واتسون والتي تساوي (1.714219). جدير بالذكر أنه في حال وجود تكامل مشترك وعلاقة طويلة المدى هذا يقلل من تأثير مشكلة الارتباط الذاتي وإن وجدت.

6. أن قيمة الارتباط تساوي 93% وهي تشير الى درجة تفسير المتغيرات المستقلة للتغير في المتغير التابع بينما الأثر المتبقي يمكن أن يفسر بالمتغيرات المحذوفة التي لم ترد صراحة في النموذج.

إختبار مشكلة إختلاف التباين:

يعتبر مشكلة إختلاف التباين مشكلة ثانوية ليست ذات أثر كبير ولكن المشكلة الأكثر قلقا هي مشكلة الارتباط الذاتي

الجدول رقم (4-6) يوضح إختبار مشكلة إختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: White				
F-statistic	4.039840	Prob. F(4,21)		0.0139
Obs*R-squared	11.30653	Prob. Chi-Square(4)		0.0233
Scaled explained SS	15.04972	Prob. Chi-Square(4)		0.0046
Method: Least Squares				
Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.03E+08	2.58E+08	1.175172	0.2531
INF^2	4979.589	17275.85	0.288240	0.7760
YD^2	-0.002505	0.000806	-3.108200	0.0053
EDR^2	-1383211.	4858407.	-0.284705	0.7787
DINVES^2	0.175996	0.054790	3.212181	0.0042
R-squared	0.434866	Mean dependent var		4.18E+08
Adjusted R-squared	0.327222	S.D. dependent var		8.60E+08
S.E. of regression	7.06E+08	Akaike info criterion		43.75795
Sum squared resid	1.05E+19	Schwarz criterion		43.99989
Log likelihood	-563.8533	Hannan-Quinn criter.		43.82762
F-statistic	4.039840	Durbin-Watson stat		2.115506
Prob(F-statistic)	0.013904			

المصدر: من نتائج التحليل بإستخدام Eviews

من الجدول أعلاه يلاحظ أن نتيجة إختبار إختلاف التباين أقل من 5% مما يؤدي الى رفض فرض العدم القائل بعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين، وقبول الفرض البديل أي توجد مشكلة عدم ثبات التباين، وذلك حسب مستوى الدلالة الاحصائية

إختبار مشكلة الارتباط الذاتي:

من إفتراضات طريقة المربعات الصغرى عدم وجود إرتباط ذاتي بين الإخطاء. ومن ثم فإن الإرتباط الذاتي يمثل خرق الفرض الخاص بالتغاير ويترتب عليه عدم كفاءه المقدرات أي المعالم المقدرة لا تزال تتصف بخاصية عدم التحيز بوسط صفري وخطية، ولكن تخسر الكفاءة. حيث أن قيمة إحصائية فشر ذات دلالة إحصائية يظهر ذلك من خلال قيمة F حيث نجد أن القيمة الإحتمالية (Prob=.0.000) وهي قيمة أقل من 5%. وللتحقق من المشكلة يتم تطبيق إختبار الإرتباط الذاتي.

الجدول رقم (4-7) يوضح إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.284637	Prob. F(2,19)	0.7554	
Obs*R-squared	0.756344	Prob. Chi-Square(2)	0.6851	
Included observations: 26				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1169.419	11077.93	0.105563	0.9170
INF	-49.78889	119.6332	-0.416179	0.6819
YD	0.005565	0.036029	0.154471	0.8789
EDR	-144.6404	1513.060	-0.095595	0.9248
DINVES	-0.005461	0.280376	-0.019479	0.9847
RESID(-1)	0.246378	0.345869	0.712345	0.4849
RESID(-2)	-0.099309	0.288099	-0.344704	0.7341
R-squared	0.029090	Mean dependent var	1.83E-11	
Adjusted R-squared	-0.277513	S.D. dependent var	20838.94	
S.E. of regression	23553.66	Akaike info criterion	23.19675	
Sum squared resid	1.05E+10	Schwarz criterion	23.53547	
Log likelihood	-294.5578	Hannan-Quinn criter.	23.29429	
F-statistic	0.094879	Durbin-Watson stat	1.967130	
Prob(F-statistic)	0.996094			

المصدر: من نتائج التحليل بإستخدام Eviews

من الجدول أعلاه نستنتج وجود عدم مشكلة ارتباط ذاتي، وذلك لأن مستوى الدلالة الاحصائية لإحصائية فيشر أكبر من 5%، مما يقود الى قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

النتائج والتوصيات

الإستنتاجات التوصيات

تم دراسة محددات الإدخار في السودان دراسة قياسية خلال الفترة (1990 - 2016م) ، وقد تناول البحث التحليل والدراسة نظرياً وقياسياً وذلك في أربعة فصول، وبعد التحليل المتعمق خلص البحث الى عدة نتائج وتوصيات سيتم عرضها فيما يلي:

الإستنتاجات:

الإستنتاجات الخاصة:

من خلال تحليل يتم الوصول للإستنتاجات الآتية:

1. إن متوسط معدل التضخم يساوي (43.72) وإنحراف معياري يساوي (50.6) ويلاحظ أنه وسط حسابي مرتفع جدا وكذلك الإنحراف المعياري مما يدل على التباين الكبير في معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.
2. الوسط الحسابي لمتغير الدخل المتاح يساوي (373570.4) وإنحراف معياري يساوي (114240.2)، ويلاحظ الإنحراف المعياري مما يدل على التفاوت في مستويات الدخل خلال فترة الدراسة.
3. الوسط الحسابي لمتغير معدل النمو الاقتصادي يساوي (5.5) وإنحراف معياري يساوي (6.00)، وتدل قيمة الإنحراف المعياري والتي هي أكبر من متوسط معدل النمو أن بعض السنوات مؤشرات النمو سالبة.
4. الوسط الحسابي لمتغير معدل التغيير في الإستثمار يساوي (41278.50) وإنحراف معياري يساوي (3580.950)، ويلاحظ أنه وسط حسابي منخفض، بينما الإنحراف المعياري كبير مما يدل على التفاوت في معدل التغيير في الإستثمار خلال فترة الدراسة.

5. الوسط الحسابي لمتغير الإدخار يساوي (30444.83) وإنحراف معياري يساوي (5304.7)، ويلاحظ أنه وسط حسابي منخفض، بينما الإنحراف المعياري كبير مما يدل على التفاوت في معدلات الإدخار خلال فترة الدراسة، وعند حساب نسبة الإدخار لمتوسط الدخل جاءت بنسبة 8% وهي نسبة منخفضة مما يعزز إدعاء تفاوت معدل الإدخار.

6. أن الدخل المتاح ذا دلالة إحصائية حسب قيم الاستدلال الإحصائي وأن إشارة قيمته موجبة وتساوي (0.163228) والتي تطابق معايير النظرية الاقتصادية.

7. أن جميع المتغيرات الأخرى المضمنة في النموذج (معدل التضخم، ومعدل النمو الاقتصادي، ومعدل التغير في الإستثمار) لم تكن ذات دلالة إحصائية حسب معايير الإحصاء رغم أن قيم المتغيرات مطابقة للنظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك بأن الأثر الظاهر يعود للصدفة وليس لأثر ذا معني أو مسبب.

الإستنتاجات العامة:

1. ضعف دور المصارف وصناديق التوفير في تحفيز الإدخار الشخصي.
2. ضعف إدارة الإستثمارات، وضعف العمق المالي والشمول المالي أنهم أكثر إنتشارا في المدن والمجتمع الحضري عنه في الريف .
3. تتأثر فرصة القطاع العائلي في الإدخار بإنخفاض مستوى دخل الفرد، وتفاوت الدخل، وإرتفاع معدل الفقر.
4. الإيرادات الضريبية منخفضة جدا في ظل التهرب الضريبي وضيق الوعاء الضريبي وعدم وجود إيرادات حكومية مستقرة، يؤثر ذلك في القدرة على تغطية النفقات ولا توجد فرصة للإدخار الحكومي.

5. إرتفاع الإنفاق العام خاصة في ظل دعم بعض السلع وإرتفاع الديون وإستحقاقاتها والفساد المالي والإداري كل هذه العوامل أثرت سلبا في إمكانية الإدخار.

6. ضعف مساهمة المؤسسات العامة في الإيرادات ومن ثم الإدخار بسبب سياسات التجنيد وعدم الشفافية في إدارة هذه المنشآت.

7. عدم فاعلية السياسات النقدية سياسات سعر الصرف بصورة تؤدي الي جذب موارد المغتربين والقطاع الخاص المحلي والاجنبي

8. أثر التضخم سلبا مستويات الإيجور والقيمة الحقيقية للإجور، مما أثر سلبا على توزيع الدخل وبالتالي إنخفضت القدرة على الإدخار

التوصيات

التوصيات الخاصة:

بعد التحليل العميق للبيانات وبناءا على نتائج التحليل توصي الدراسة بالآتي:

1. ضرورة ضبط معدلات التضخم لتخفيض الأثر السالب على مستويات الإيجور.
2. العمل على تقليل التفاوت في مستويات الإيجور والدخول.
3. إنتهاج ورسم سياسات من شأنها تشجيع الإستثمار خاصة المشروعات الصغيرة.
4. وضع إستراتيجية لنشر ثقافة الإدخار.

التوصيات العامة:

1. تعزيز دول المصارف وصناديق توفير البريد بما يزيد من مساهمة القطاع المصرفي ومؤسسات دعم الإدخار وزيادة العمق والشمول المالي خاصة في المجتمعات الريفية.
 2. إعتامد سياسات تعزز فرصة القطاع العائلي في الإدخار وذلك بإتباع سياسات تحسن مستوى دخل الفرد، وتقلل من تفاوت الدخل، وتخفض من معدل الفقر.
 3. زيادة الإيرادات الضريبية يخفض التهرب الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي وإتاحة الفرصة للإدخار الحكومي.
 4. ضبط الإنفاق العام والفساد المالي والإداري لما لها من أثر سالب على الإدخار.
 5. ضرورة حوكمة المؤسسات لتسهيل الرقابة على إيرادات العامة وعدم التجنيب، وتحقيق الشفافية في إدارة هذه المنشآت.
 6. وضع السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف فاعلة بما يؤدي الي جذب موارد المغتربين والقطاع الخاص المحلي والاجنبي
- توصيات بدراسات مستقبلية:

1. دور إستراتيجيات الشمول المالي في تحفيز الإدخار.
2. محددات الإدخار بين المجتمعات الحضرية والريفية دراسة مقارنة.
3. أثر المتغيرات الديمغرافية على الإدخار في السودان.

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع والمصادر العربية

1. ابن جمانة مايكل، وآخرون، الاقتصاد الكلي للنظرية الاقتصادية ، الرياض، الملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر .
2. أحمد عبد الله إبراهيم، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مطبعة الثانية، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2009م.
3. أحمد عساف وعلاء الدين صادق، الاقتصاد الكلي، دار الفكر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2013م.
4. انطونيو ساكرم ، اقتصاديات التخلف والتنمية .
5. جمال داؤد سليمان ، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب ، كلية مزون و مسقط ، سلطنة عمان، 2015 م .
6. حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، 2016م.
7. دومينك سالفادور، ت، سعدية حافظ منتصر، قسم الإحصاء، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، بدون تاريخ نشر .
8. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، دار حامد للنشر، الخرطوم، 2012م.
9. طارق محمد الرشيد، مهارات تحليل البيانات باستخدام مطبعة أميسا الحديثة، الخرطوم Eviews 2008م.

10. عبد الرحمن نكي إبراهيم كلية التجارة، جامعة الزقازيق، دار الجامعات المصرية. قضايا التخلف والتنمية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.
11. عبد القادر محمد عبد القادر، إتجاهات حديثة في التنمية، كلية جامعة الإسكندرية بدون طبعة , 2002-2003م.
12. عبد العظيم سليمان المهل، مبادي الاقتصاد، الخرطوم السودان، مركز التعليم عن بعد 2005م.
13. طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصاد القياسي, 2005م.
14. عبد المحمود محمد عبد الرحمن، مقدمه في الاقتصاد القياسي مطابع جامعة الملك يعود، الرياض 1996م.
15. عبد الوهاب الامين، وآخرون، التنمية والتخطيط، قسم الاقتصاد والتمويل، إدارة الأعمال، جامعة البحرين، البحرين، الطبعة الأولى, 2007م.
16. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، جامعة اسكندرية، مصر دار الجامعة 2006م.
17. ميثل ب . تودارو , ترجمة محمود حسن ومحمود حامد التنمية الاقتصادية , كلية التجارة , جامعة حلوان , الرياض , السعودية 2007م .
18. هاجت ، افيريت , اقتصاديات التنمية , بدون نشر .

ثالثاً الرسائل الجامعية

1. أحمد سلامي، الإدخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية، 2014م.
2. أحمد عمر حسن، محددات الإدخار المحلي في السودان، دراسة دكتوراة (غير منشور) جامعة السودان 2005م.

3. آدم فتحي أحمد، اثر الإدخار المحلي في التنبؤ الاقتصادي في السودان (دكتوراه غير منشور) جامعة السودان 2015م.

4. جهاد عبد الباقي، تقرير داله الإدخار في السودان، دراسة (ماجستير غير منشور) 2003م.

5. حسن عبد الرحمن وآخرون، محددات الإدخار العائلي في الاردن ، 2014م.

6. رهام ناصر عرابي، تقرير دالة الإدخار الفلسطيني (ماجستير غير منشور) 2015م.

7. عبد اللطيف عبد الله بركه، تقرير دالة الإدخار في السودان، ماجستير غير منشور، جامعة السودان.

8. عمار الحاج، المحددات الاقتصادية لل إدخار المحلي في الجزائر (ماجستير غير منشور) 2017م.

9. كمال الدين محمد، تقرير دالة الإدخار المحلي في السودان، (دكتوراه غير منشور) جامعة السودان،

10. هايلي أديم ابالية، العلاقة بين الإدخار المحلي والنمو الاقتصادي في نيجريا، دكتوراه، 2013م.

رابعاً: المراجع الأجنبية:

- 1- An econometric analysis of social security and saving submitted to professor how land in partial completion of the requirements for economics 97 by Jason wiener December 12,1997.
- 2- Eviews. g user. culd. His Globalinc .2015.
- 3- Determinants of savings the ApEC Countries, Kivan .Hail ARIC univers ity, Turkey .2014.
- 4- Determinants of U. S House hold saving Rate: An Econometric Analysis Jeffery M. Gough, Bellarmine University.
- 5- Determinants of saving in Poland are they different than in other OECD countries?

خامساً: التقارير

1. البنك الدولي في البلدان النامية , 2013/5/15م
 2. الخبراء الاقتصاديين والمؤلف الرئيسي موريز بوسولو , 2013م.
 3. جهاز مركز الاحصاء، التقرير السنوي، 2014م.
- سادساً: مصادر الشبكة الدولية للمعلومات (الأنترنت)

1. <https://doi.org/101080/00128775.205.1033276>

Determinants of saving in Poland: Are they different than in other OECD countries?

Aleksandra Kolasa & Barbara Liberda

Eastern European Economics volume 53,2015-Issue2

2. www.Aldankldawlim.org 2013/5/15.

Determinants of the U.S. Household Saving Rate: An Econometric Analysis, Bellarmine University

3. [blogs.elon.edu > ipe > issues > volume-20-july-2011](http://blogs.elon.edu/ipe/issues/volume-20-july-2011)

Issues in Political Economy / Volume 20 July 2011 – Elon University ...

4. <http://repository.sustech.edu/handle/123456789/7927>

هويدا آدم الميع أحمد، 2007م، أثر تطبيق نماذج المعادلات الأتية على دراسة قطاع تجارة السودان الخارجية، السودان

5. <https://universitylifestyle.net>

6. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/107676> , Volume 12, Numéro 1, Pages 837-844

7. [www.hindawi.com > journals > ecri](http://www.hindawi.com/journals/ecri) Determinants of Household Savings in India: An Empirical Analysis, Amaresh Samantaraya and Suresh Kumar Patra, 2014.

الملاحق

بيانات النموذج

السنوات	الإدخار	التضخم	الدخل المتاح	معدل النمو الاقتصادي	الانفاق الحكومي	معدل الفقر
1990	1663	65.3	102896.1	-5.5		80
1991	5017.8	119.1	179187.2	7.5		81
1992	51506.2	156.7	414270.6	6.6	1341.1	81.5
1993	73713	181.5	910456.0	4.6	1274.5	82
1994	91203.7	114.5	1751572.7	1.0	1675.6	83.5
1995	443382.4	64.5	3870076.0	6.0	1318.2	84
1996	-276.5	109.8	9613.9	11.6	2865.0	86
1997	-146.1	48.4	15170.6	6.1	2235.0	87.5
1998	1294.7	18.7	20982.9	8.2	1845.0	89
1999	1027.7	18.9	25948.4	4.2	1550.9	89.5
2000	-977.7	7.8	29813.9	8.4	1807.3	90
2001	1962.4	4.4	37203.0	10.8	2416.9	90.5
2002	3775.8	6.9	44158.1	6.0	2870.6	88
2003	3204.7	6.2	51106.1	6.3	2241.0	82
2004	5591.6	9.5	63381.1	5.1	2774.0	75
2005	478.1	8.6	78390.3	5.6	3586.0	70
2006	6770	7.2	89917.6	6.5	3709.3	65
2007	10797.6	6.2	107632.5	5.7	3688.2	55
2008	16152.4	14.3	120847.8	3.8	3546.5	50
2009	6826.9	11.2	124369.7	4.5	3023.0	46.5
2010	24226	13.0	148958.2	6.5	3057.3	46
2011	30202.8	18.1	169061.0	3.8	3637.1	42
2012	7515.8	35.6	203914.4	0.7	4050.0	39.9
2013	551.8	36.5	275301.6	6.8	5199.8	37.9
2014	8756.2	36.9	415266.1	7.0	5114.1	36
2015	-2654.8	16.9	453334.8	5.4	5524.1	34.7
2016	82372.5	17.8	617824.5	4.0	5392.8	32.7

الجهاز المركزي للإحصاء

مخرجات التحليل الإحصائي

الإدخال

المستوى - بقاطع

Null Hypothesis: SAVE has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.141735	0.0038
Test critical values:	1% level		-3.724070	
	5% level		-2.986225	
	10% level		-2.632604	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(SAVE)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 10:54				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SAVE(-1)	-0.855141	0.206469	-4.141735	0.0004
C	26994.09	19155.47	1.409210	0.1722
R-squared	0.427205	Mean dependent var		-172.7120
Adjusted R-squared	0.402301	S.D. dependent var		116396.4
S.E. of regression	89987.21	Akaike info criterion		25.72934
Sum squared resid	1.86E+11	Schwarz criterion		25.82685
Log likelihood	-319.6168	Hannan-Quinn criter.		25.75639
F-statistic	17.15397	Durbin-Watson stat		2.013864
Prob(F-statistic)	0.000395			

المستوى (متجه وقاطع)

Null Hypothesis: SAVE has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.467049	0.0082
Test critical values:	1% level		-4.374307	
	5% level		-3.603202	
	10% level		-3.238054	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(SAVE)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 10:56				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SAVE(-1)	0.935634	0.209452	-4.467049	0.0002
C	76885.81	39423.35	1.950261	0.0640
@TREND("1990")	-	2531.857	-1.438122	0.1645

	3641.119			
R-squared	0.476426	Mean dependent var		-172.7120
S.E. of regression	87967.64	Akaike info criterion		25.71949
Sum squared resid	1.70E+11	Schwarz criterion		25.86576
Log likelihood	-318.4937	Hannan-Quinn criter.		25.76006
F-statistic	10.00943	Durbin-Watson stat		2.031839
Prob(F-statistic)	0.000811			

المستوى بدون

Null Hypothesis: SAVE has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.817027	0.0005
Test critical values:	1% level		-2.660720	
	5% level		-1.955020	
	10% level		-1.609070	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(SAVE)				
Method: Least Squares				

Date: 09/25/19 Time: 10:57				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SAVE(-1)	-0.755510	0.197931	-3.817027	0.0008
R-squared	0.377748	Mean dependent var		-172.7120
Adjusted R-squared	0.377748	S.D. dependent var		116396.4
S.E. of regression	91816.86	Akaike info criterion		25.73216
Sum squared resid	2.02E+11	Schwarz criterion		25.78091
Log likelihood	-320.6520	Hannan-Quinn criter.		25.74568
Durbin-Watson stat	2.062668			

2. الفرق الأول لل إدخار

الفرق الأول بقاطع

Null Hypothesis: D(SAVE) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-7.689403	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.737853	
	5% level		-2.991878	

	10% level		-2.635542	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(SAVE,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 10:57				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SAVE(-1))	-1.457822	0.189588	-7.689403	0.0000
C	-184.3823	22063.02	-0.008357	0.9934
R-squared	0.728820	Mean dependent var		-615.2417
Adjusted R-squared	0.716494	S.D. dependent var		202996.1
S.E. of regression	108085.9	Akaike info criterion		26.09890
Sum squared resid	2.57E+11	Schwarz criterion		26.19707
Log likelihood	-311.1868	Hannan-Quinn criter.		26.12494
F-statistic	59.12692	Durbin-Watson stat		2.235198
Prob(F-statistic)	0.000000			

الفرق الأول (متجه وقاطع)

Null Hypothesis: D(SAVE) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-7.532395	0.0000
Test critical values:	1% level		-4.394309	
	5% level		-3.612199	
	10% level		-3.243079	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(SAVE,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 10:58				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SAVE(-1))	-1.459715	0.193792	-7.532395	0.0000
C	12325.48	49422.75	0.249389	0.8055
@TREND("1990")	-926.6147	3257.942	-0.284417	0.7789
R-squared	0.729861	Mean dependent var	-615.2417	

Adjusted R-squared	0.704133	S.D. dependent var	202996.1
S.E. of regression	110417.0	Akaike info criterion	26.17838
Sum squared resid	2.56E+11	Schwarz criterion	26.32564
Log likelihood	-311.1406	Hannan-Quinn criter.	26.21745
F-statistic	28.36882	Durbin-Watson stat	2.240704
Prob(F-statistic)	0.000001		

الفرق الأول بدون

Null Hypothesis: D(SAVE) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-7.862255	0.0000
Test critical values:	1% level		-2.664853	
	5% level		-1.955681	
	10% level		-1.608793	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(SAVE,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 10:58				

Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SAVE(-1))	-1.457826	0.185421	-7.862255	0.0000
R-squared	0.728819	Mean dependent var		-615.2417
Adjusted R-squared	0.728819	S.D. dependent var		202996.1
S.E. of regression	105710.3	Akaike info criterion		26.01557
Sum squared resid	2.57E+11	Schwarz criterion		26.06465
Log likelihood	-311.1868	Hannan-Quinn criter.		26.02859
Durbin-Watson stat	2.235185			

الاستقرار

التضخم - المستوى - بقاطع

Null Hypothesis: INF has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.633002	0.0145
Test critical values:	1% level		-3.808546	
	5% level		-3.020686	
	10% level		-2.650413	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Augmented Dickey–Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 11:15				
Sample (adjusted): 1996 2015				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.501777	0.138116	-3.633002	0.0030
D(INF(-1))	-0.371189	0.124868	-2.972650	0.0108
D(INF(-2))	-0.147681	0.120899	-1.221527	0.2436
D(INF(-3))	0.295888	0.104165	2.840560	0.0139
D(INF(-4))	0.305045	0.103418	2.949643	0.0113
D(INF(-5))	0.216038	0.097132	2.224166	0.0445
C	11.11649	3.847445	2.889318	0.0127
R-squared	0.812939	Mean dependent var		-2.380000
Adjusted R-squared	0.726604	S.D. dependent var		19.94565
S.E. of regression	10.42905	Akaike info criterion		7.796284
Sum squared resid	1413.945	Schwarz criterion		8.144790
Log likelihood	-70.96284	Hannan–Quinn criter.		7.864316
F-statistic	9.416029	Durbin–Watson stat		1.194528
Prob(F-statistic)	0.000415			

2. المستوى (متجه وقاطع)

Null Hypothesis: INF has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 5 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.423275	0.0764
Test critical values:	1% level		-4.498307	
	5% level		-3.658446	
	10% level		-3.268973	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 08:08				
Sample (adjusted): 1996 2015				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.504806	0.147463	-3.423275	0.0050
D(INF(-1))	-0.383212	0.184685	-2.074950	0.0602
D(INF(-2))	-0.166684	0.242616	-0.687028	0.5051
D(INF(-3))	0.280582	0.199171	1.408750	0.1843
D(INF(-4))	0.298641	0.128323	2.327266	0.0383

D(INF(-5))	0.216618	0.101261	2.139201	0.0537
C	9.275426	20.49430	0.452586	0.6589
@TREND("1990")	0.103630	1.131363	0.091598	0.9285
R-squared	0.813070	Mean dependent var		-2.380000
Adjusted R-squared	0.704028	S.D. dependent var		19.94565
S.E. of regression	10.85110	Akaike info criterion		7.895585
Sum squared resid	1412.957	Schwarz criterion		8.293878
Log likelihood	-70.95585	Hannan-Quinn criter.		7.973336
F-statistic	7.456452	Durbin-Watson stat		1.205228
Prob(F-statistic)	0.001377			

المستوى بدون

Null Hypothesis: INF has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.698105	0.0008
Test critical values:	1% level		-2.679735	
	5% level		-1.958088	
	10% level		-1.607830	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Augmented Dickey–Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 08:10				
Sample (adjusted): 1995 2015				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.399940	0.108147	-3.698105	0.0020
D(INF(-1))	-0.216201	0.173726	-1.244491	0.2312
D(INF(-2))	-0.300955	0.141798	-2.122415	0.0498
D(INF(-3))	0.156792	0.146344	1.071397	0.2999
D(INF(-4))	0.070045	0.131907	0.531017	0.6027
R-squared	0.569716	Mean dependent var		-4.647619
Adjusted R-squared	0.462145	S.D. dependent var		22.04363
S.E. of regression	16.16649	Akaike info criterion		8.608015
Sum squared resid	4181.687	Schwarz criterion		8.856711
Log likelihood	-85.38416	Hannan–Quinn criter.		8.661988
Durbin–Watson stat	1.846065			

الفرق الأول للتضخم

الفرق الأول بقطاع

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 5 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic			-2.389223	0.1575
Test critical values:	1% level		-3.831511	
	5% level		-3.029970	
	10% level		-2.655194	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey–Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 08:12				
Sample (adjusted): 1997 2015				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.651500	0.272683	-2.389223	0.0342
D(INF(-1),2)	-0.125040	0.313660	-0.398650	0.6972
D(INF(-2),2)	0.211286	0.357872	0.590395	0.5659
D(INF(-3),2)	0.551299	0.293561	1.877972	0.0849
D(INF(-4),2)	0.439202	0.158823	2.765346	0.0171

D(INF(-5),2)	0.209015	0.084770	2.465666	0.0297
C	-3.271491	3.139554	-1.042024	0.3179
R-squared	0.900524	Mean dependent var		-3.436842
Adjusted R-squared	0.850786	S.D. dependent var		28.29834
S.E. of regression	10.93115	Akaike info criterion		7.898419
Sum squared resid	1433.879	Schwarz criterion		8.246370
Log likelihood	-68.03498	Hannan-Quinn criter.		7.957306
F-statistic	18.10535	Durbin-Watson stat		1.280400
Prob(F-statistic)	0.000023			

الفرق الأول (متجه وقاطع)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.372432	0.8355
Test critical values:	1% level		-4.532598	
	5% level		-3.673616	
	10% level		-3.277364	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 08:13				

Sample (adjusted): 1997 2015				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.919065	0.669661	-1.372432	0.1973
D(INF(-1),2)	0.125114	0.654046	0.191293	0.8518
D(INF(-2),2)	0.391507	0.551890	0.709394	0.4928
D(INF(-3),2)	0.642320	0.367496	1.747829	0.1083
D(INF(-4),2)	0.467372	0.176431	2.649028	0.0226
D(INF(-5),2)	0.210512	0.087834	2.396703	0.0354
C	-13.83356	24.18996	-0.571872	0.5789
@TREND("1990")	0.559564	1.269928	0.440627	0.6680
R-squared	0.902249	Mean dependent var		-3.436842
Adjusted R-squared	0.840044	S.D. dependent var		28.29834
S.E. of regression	11.31777	Akaike info criterion		7.986186
Sum squared resid	1409.010	Schwarz criterion		8.383844
Log likelihood	-67.86877	Hannan-Quinn criter.		8.053486
F-statistic	14.50446	Durbin-Watson stat		1.265962
Prob(F-statistic)	0.000095			

الفرق الأول بدون

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 5 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.151147	0.0335
Test critical values:	1% level		-2.692358	
	5% level		-1.960171	
	10% level		-1.607051	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 08:15				
Sample (adjusted): 1997 2015				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.548430	0.254947	-2.151147	0.0508
D(INF(-1),2)	-0.316498	0.255050	-1.240926	0.2366
D(INF(-2),2)	0.004928	0.299066	0.016477	0.9871
D(INF(-3),2)	0.397965	0.254854	1.561539	0.1424

D(INF(-4),2)	0.370848	0.145121	2.555445	0.0239
D(INF(-5),2)	0.196214	0.084152	2.331667	0.0364
R-squared	0.891523	Mean dependent var		-3.436842
Adjusted R-squared	0.849801	S.D. dependent var		28.29834
S.E. of regression	10.96716	Akaike info criterion		7.879778
Sum squared resid	1563.623	Schwarz criterion		8.178022
Log likelihood	-68.85789	Hannan-Quinn criter.		7.930253
Durbin-Watson stat	1.177983			

الفرق الثاني للتضخم

بقاطع

Null Hypothesis: D(INF,2) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.287332	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.769597	
	5% level		-3.004861	
	10% level		-2.642242	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF,3)				
Method: Least Squares				

Date: 09/25/19 Time: 15:56				
Sample (adjusted): 1994 2015				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1),2)	-2.065597	0.328533	-6.287332	0.0000
D(INF(-1),3)	0.500662	0.198060	2.527825	0.0205
C	-4.195481	7.080501	-0.592540	0.5605
R-squared	0.766104	Mean dependent var	-0.345455	
Adjusted R-squared	0.741484	S.D. dependent var	65.01837	
S.E. of regression	33.05827	Akaike info criterion	9.960544	
Sum squared resid	20764.14	Schwarz criterion	10.10932	
Log likelihood	-106.5660	Hannan-Quinn criter.	9.995592	
F-statistic	31.11638	Durbin-Watson stat	1.572010	
Prob(F-statistic)	0.000001			

متجه وقاطع

Null Hypothesis: D(INF,2) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.282466	0.0002
Test critical values:	1% level		-4.440739	
	5% level		-3.632896	

	10% level		-3.254671	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF,3)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 15:58				
Sample (adjusted): 1994 2015				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1),2)	-2.121425	0.337674	-6.282466	0.0000
D(INF(-1),3)	0.530020	0.202629	2.615720	0.0175
C	-18.24149	18.15670	-1.004670	0.3284
@TREND("1990")	0.960735	1.141977	0.841291	0.4112
R-squared	0.774953	Mean dependent var		-0.345455
Adjusted R-squared	0.737445	S.D. dependent var		65.01837
S.E. of regression	33.31547	Akaike info criterion		10.01289
Sum squared resid	19978.57	Schwarz criterion		10.21126
Log likelihood	-106.1417	Hannan-Quinn criter.		10.05962
F-statistic	20.66112	Durbin-Watson stat		1.567766
Prob(F-statistic)	0.000005			

Null Hypothesis: D(INF,2) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 1 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.363431	0.0000
Test critical values:	1% level		-2.674290	
	5% level		-1.957204	
	10% level		-1.608175	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF,3)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 15:59				
Sample (adjusted): 1994 2015				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1),2)	-2.047108	0.321699	-6.363431	0.0000
D(INF(-1),3)	0.490699	0.194118	2.527846	0.0200
R-squared	0.761782	Mean dependent var		-0.345455
Adjusted R-squared	0.749871	S.D. dependent var		65.01837
S.E. of regression	32.51756	Akaike info criterion		9.887946

Sum squared resid	21147.84	Schwarz criterion	9.987132
Log likelihood	-106.7674	Hannan-Quinn criter.	9.911311
Durbin-Watson stat	1.563094		

الاستقرار

1. التغير في الإستثمار

المستوى -بقاطع

Null Hypothesis: DINVES has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.092790	0.0401
Test critical values:	1% level		-3.724070	
	5% level		-2.986225	
	10% level		-2.632604	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DINVES)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 10:37				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINVES(-1)	-0.590236	0.190843	-3.092790	0.0051
C	26962.25	20662.36	1.304897	0.2048
R-squared	0.293728	Mean dependent var		3920.056
Adjusted R-squared	0.263020	S.D. dependent var		112248.0
S.E. of regression	96362.09	Akaike info criterion		25.86623
Sum squared resid	2.14E+11	Schwarz criterion		25.96374
Log likelihood	-321.3279	Hannan-Quinn criter.		25.89328
F-statistic	9.565350	Durbin-Watson stat		1.916321
Prob(F-statistic)	0.005135			

المستوى (متجه وقاطع)

Null Hypothesis: DINVES has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.304756	0.0885
Test critical values:	1% level		-4.374307	
	5% level		-3.603202	
	10% level		-3.238054	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Augmented Dickey–Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DINVES)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 10:38				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINVES(-1)	-0.670578	0.202913	-3.304756	0.0032
C	71457.01	44741.15	1.597120	0.1245
@TREND("1990")	-3181.408	2841.640	-1.119568	0.2750
R-squared	0.331798	Mean dependent var		3920.056
Adjusted R-squared	0.271052	S.D. dependent var		112248.0
S.E. of regression	95835.54	Akaike info criterion		25.89082
Sum squared resid	2.02E+11	Schwarz criterion		26.03709
Log likelihood	-320.6353	Hannan–Quinn criter.		25.93139
F-statistic	5.462090	Durbin–Watson stat		1.887126
Prob(F-statistic)	0.011857			

Null Hypothesis: DINVES has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.771121	0.0076
Test critical values:	1% level		-2.660720	
	5% level		-1.955020	
	10% level		-1.609070	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DINVES)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 10:38				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINVES(-1)	-0.500442	0.180592	-2.771121	0.0106
R-squared	0.241440	Mean dependent var		3920.056
Adjusted R-squared	0.241440	S.D. dependent var		112248.0
S.E. of regression	97762.72	Akaike info criterion		25.85765

Sum squared resid	2.29E+11	Schwarz criterion	25.90641
Log likelihood	-322.2207	Hannan-Quinn criter.	25.87117
Durbin-Watson stat	1.943713		

2. الفرق الأول للتغير في الإستثمار

الفرق الأول بقاطع

Null Hypothesis: D(DINVES) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.893408	0.0001
Test critical values:	1% level		-3.737853	
	5% level		-2.991878	
	10% level		-2.635542	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DINVES,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 10:43				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DINVES(-1))	-1.238290	0.210114	-5.893408	0.0000
C	3444.108	23254.88	0.148103	0.8836
R-squared	0.612214	Mean dependent var		3224.446
Adjusted R-squared	0.594587	S.D. dependent var		178924.7
S.E. of regression	113925.1	Akaike info criterion		26.20412
Sum squared resid	2.86E+11	Schwarz criterion		26.30230
Log likelihood	-312.4495	Hannan-Quinn criter.		26.23017
F-statistic	34.73226	Durbin-Watson stat		2.058244
Prob(F-statistic)	0.000006			

الفرق الأول (متجه وقاطع

Null Hypothesis: D(DINVES) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.749011	0.0005
Test critical values:	1% level		-4.394309	
	5% level		-3.612199	
	10% level		-3.243079	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				

Dependent Variable: D(DINVES,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 10:43				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DINVES(-1))	-1.237975	0.215337	-5.749011	0.0000
C	2115.345	52221.64	0.040507	0.9681
@TREND("1990")	98.42276	3442.970	0.028587	0.9775
R-squared	0.612229	Mean dependent var		3224.446
Adjusted R-squared	0.575298	S.D. dependent var		178924.7
S.E. of regression	116603.7	Akaike info criterion		26.28742
Sum squared resid	2.86E+11	Schwarz criterion		26.43468
Log likelihood	-312.4490	Hannan-Quinn criter.		26.32649
F-statistic	16.57781	Durbin-Watson stat		2.058783
Prob(F-statistic)	0.000048			

Null Hypothesis: D(DINVES) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.022624	0.0000
Test critical values:	1% level		-2.664853	
	5% level		-1.955681	
	10% level		-1.608793	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DINVES,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 10:44				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DINVES(-1))	-1.238240	0.205598	-6.022624	0.0000
R-squared	0.611827	Mean dependent var		3224.446
Adjusted R-squared	0.611827	S.D. dependent var		178924.7
S.E. of regression	111476.4	Akaike info criterion		26.12179
Sum squared resid	2.86E+11	Schwarz criterion		26.17087

Log likelihood	-312.4615	Hannan-Quinn criter.	26.13481
Durbin-Watson stat	2.056272		

الاستقرار

1. الدخل المتاح

المستوى - بقطاع

Null Hypothesis: YD has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.290276	0.0263
Test critical values:	1% level		-3.724070	
	5% level		-2.986225	
	10% level		-2.632604	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(YD)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 08:20				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
YD(-1)	-0.637923	0.193881	-3.290276	0.0032
C	250291.5	171220.5	1.461808	0.1573
R-squared	0.320048	Mean dependent var		14017.55
Adjusted R-squared	0.290485	S.D. dependent var		922647.9
S.E. of regression	777171.4	Akaike info criterion		30.04133
Sum squared resid	1.39E+13	Schwarz criterion		30.13884
Log likelihood	-373.5166	Hannan-Quinn criter.		30.06837
F-statistic	10.82592	Durbin-Watson stat		1.968194
Prob(F-statistic)	0.003204			

2. المستوى (متجه وقاطع)

Null Hypothesis: YD has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.472759	0.0645
Test critical values:	1% level		-4.374307	
	5% level		-3.603202	
	10% level		-3.238054	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Augmented Dickey–Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(YD)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 08:21				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
YD(-1)	-0.700202	0.201627	-3.472759	0.0022
C	587832.5	356287.9	1.649880	0.1132
@TREND("1990")	-24190.32	22415.98	-1.079155	0.2922
R-squared	0.354232	Mean dependent var		14017.55
Adjusted R-squared	0.295526	S.D. dependent var		922647.9
S.E. of regression	774405.7	Akaike info criterion		30.06975
Sum squared resid	1.32E+13	Schwarz criterion		30.21601
Log likelihood	-372.8718	Hannan–Quinn criter.		30.11031
F-statistic	6.033979	Durbin–Watson stat		1.955075
Prob(F-statistic)	0.008144			

3. المستوى بدون

Null Hypothesis: YD has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.881634	0.0058
Test critical values:	1% level		-2.660720	
	5% level		-1.955020	
	10% level		-1.609070	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(YD)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 08:22				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
YD(-1)	-0.519058	0.180126	-2.881634	0.0082
R-squared	0.256875	Mean dependent var		14017.55
Adjusted R-squared	0.256875	S.D. dependent var		922647.9

S.E. of regression	795365.8	Akaike info criterion	30.05017
Sum squared resid	1.52E+13	Schwarz criterion	30.09892
Log likelihood	-374.6271	Hannan-Quinn criter.	30.06369
Durbin-Watson stat	2.027278		

2. الفرق الأول للدخل المتاح

الفرق الأول بقطاع

Null Hypothesis: D(YD) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.297520	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.737853	
	5% level		-2.991878	
	10% level		-2.635542	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(YD,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 10:24				
Sample (adjusted): 1992 2015				

Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(YD(-1))	-1.286311	0.204257	-6.297520	0.0000
C	15149.27	188473.0	0.080379	0.9367
R-squared	0.643197	Mean dependent var		-1592.600
Adjusted R-squared	0.626979	S.D. dependent var		1511628.
S.E. of regression	923233.5	Akaike info criterion		30.38881
Sum squared resid	1.88E+13	Schwarz criterion		30.48698
Log likelihood	-362.6657	Hannan-Quinn criter.		30.41485
F-statistic	39.65876	Durbin-Watson stat		2.109328
Prob(F-statistic)	0.000002			

الفرق الأول (متجه وقاطع)

Null Hypothesis: D(YD) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.154025	0.0002
Test critical values:	1% level		-4.394309	
	5% level		-3.612199	
	10% level		-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(YD,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 10:24				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(YD(-1))	-1.286607	0.209068	-6.154025	0.0000
C	44511.34	422798.5	0.105278	0.9172
@TREND("1990")	-2174.682	27865.89	-0.078041	0.9385
R-squared	0.643301	Mean dependent var	-1592.600	
Adjusted R-squared	0.609330	S.D. dependent var	1511628.	
S.E. of regression	944822.6	Akaike info criterion	30.47185	
Sum squared resid	1.87E+13	Schwarz criterion	30.61911	
Log likelihood	-362.6622	Hannan-Quinn criter.	30.51092	
F-statistic	18.93658	Durbin-Watson stat	2.109426	
Prob(F-statistic)	0.000020			

الفرق الأول بدون

Null Hypothesis: D(YD) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic			-6.437591	0.0000
Test critical values:	1% level		-2.664853	
	5% level		-1.955681	
	10% level		-1.608793	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey–Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(YD,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 10:25				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(YD(-1))	-1.286079	0.199776	-6.437591	0.0000
R-squared	0.643093	Mean dependent var		-1592.600
Adjusted R-squared	0.643093	S.D. dependent var		1511628.
S.E. of regression	903072.8	Akaike info criterion		30.30577

Sum squared resid	1.88E+13	Schwarz criterion	30.35485
Log likelihood	-362.6692	Hannan-Quinn criter.	30.31879
Durbin-Watson stat	2.109083		

الاستقرار

1. معدل النمو

المستوى - بقاطع

Null Hypothesis: EDR has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.529759	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.724070	
	5% level		-2.986225	
	10% level		-2.632604	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EDR)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 10:31				
Sample (adjusted): 1991 2015				

Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EDR(-1)	-0.990032	0.151619	-6.529759	0.0000
C	5.893059	0.971769	6.064256	0.0000
R-squared	0.649592	Mean dependent var		0.436000
Adjusted R-squared	0.634357	S.D. dependent var		4.100394
S.E. of regression	2.479444	Akaike info criterion		4.730565
Sum squared resid	141.3958	Schwarz criterion		4.828075
Log likelihood	-57.13206	Hannan-Quinn criter.		4.757610
F-statistic	42.63775	Durbin-Watson stat		1.703455
Prob(F-statistic)	0.000001			

2. المستوى (متجه وقاطع)

Null Hypothesis: EDR has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.938107	0.0260
Test critical values:	1% level		-4.394309	
	5% level		-3.612199	
	10% level		-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EDR)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 10:32				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EDR(-1)	-1.034693	0.262739	-3.938107	0.0008
D(EDR(-1))	0.147986	0.154617	0.957109	0.3499
C	6.759116	2.037112	3.317990	0.0034
@TREND("1990")	-0.055238	0.076176	-0.725139	0.4768
R-squared	0.471715	Mean dependent var		-0.087500
Adjusted R-squared	0.392472	S.D. dependent var		3.224136
S.E. of regression	2.513024	Akaike info criterion		4.831862
Sum squared resid	126.3058	Schwarz criterion		5.028204
Log likelihood	-53.98235	Hannan-Quinn criter.		4.883952
F-statistic	5.952777	Durbin-Watson stat		1.880231
Prob(F-statistic)	0.004513			

3. المستوى بدون

Null Hypothesis: EDR has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 5 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.444852	0.5090
Test critical values:	1% level		-2.685718	
	5% level		-1.959071	
	10% level		-1.607456	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EDR)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 10:33				
Sample (adjusted): 1996 2015				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EDR(-1)	-0.036882	0.082908	-0.444852	0.6632
D(EDR(-1))	-0.587978	0.226064	-2.600931	0.0209
D(EDR(-2))	-0.548371	0.269384	-2.035651	0.0612
D(EDR(-3))	-0.255149	0.289463	-0.881455	0.3930

D(EDR(-4))	-0.179325	0.254929	-0.703432	0.4933
D(EDR(-5))	0.351911	0.165359	2.128161	0.0516
R-squared	0.643214	Mean dependent var		-0.030000
Adjusted R-squared	0.515790	S.D. dependent var		3.215767
S.E. of regression	2.237698	Akaike info criterion		4.692098
Sum squared resid	70.10211	Schwarz criterion		4.990817
Log likelihood	-40.92098	Hannan-Quinn criter.		4.750411
Durbin-Watson stat	2.290328			

2. الفرق الأول لمعدل النمو

الفرق الأول بقاطع

Null Hypothesis: D(EDR) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.427623	0.0025
Test critical values:	1% level		-3.788030	
	5% level		-3.012363	
	10% level		-2.646119	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				

Dependent Variable: D(EDR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 10:33				
Sample (adjusted): 1995 2015				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EDR(-1))	-3.450774	0.779374	-4.427623	0.0004
D(EDR(-1),2)	1.665525	0.599757	2.777001	0.0135
D(EDR(-2),2)	0.832937	0.398294	2.091263	0.0528
D(EDR(-3),2)	0.258415	0.185374	1.394021	0.1824
C	0.235601	0.586571	0.401659	0.6932
R-squared	0.812149	Mean dependent var		0.095238
Adjusted R-squared	0.765186	S.D. dependent var		5.492857
S.E. of regression	2.661707	Akaike info criterion		5.000069
Sum squared resid	113.3550	Schwarz criterion		5.248765
Log likelihood	-47.50073	Hannan-Quinn criter.		5.054043
F-statistic	17.29345	Durbin-Watson stat		1.581341
Prob(F-statistic)	0.000012			

الفرق الأول (متجه وقاطع)

Null Hypothesis: D(EDR) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 3 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.930719	0.0039
Test critical values:	1% level		-4.467895	
	5% level		-3.644963	
	10% level		-3.261452	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EDR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/25/19 Time: 10:34				
Sample (adjusted): 1995 2015				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EDR(-1))	-3.910321	0.793053	-4.930719	0.0002
D(EDR(-1),2)	2.030377	0.612748	3.313561	0.0047
D(EDR(-2),2)	1.095114	0.411506	2.661235	0.0178
D(EDR(-3),2)	0.384640	0.192539	1.997721	0.0642
C	2.716795	1.617006	1.680139	0.1136

@TREND("1990")	-0.163834	0.100210	-1.634909	0.1229
R-squared	0.840560	Mean dependent var		0.095238
Adjusted R-squared	0.787414	S.D. dependent var		5.492857
S.E. of regression	2.532597	Akaike info criterion		4.931324
Sum squared resid	96.21069	Schwarz criterion		5.229759
Log likelihood	-45.77890	Hannan-Quinn criter.		4.996092
F-statistic	15.81588	Durbin-Watson stat		1.515385
Prob(F-statistic)	0.000016			

الفرق الأول بدون

Null Hypothesis: D(EDR) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 3 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.532353	0.0001
Test critical values:	1% level		-2.679735	
	5% level		-1.958088	
	10% level		-1.607830	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EDR,2)				
Method: Least Squares				

Date: 09/25/19 Time: 10:34				
Sample (adjusted): 1995 2015				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EDR(-1))	-3.443138	0.759680	-4.532353	0.0003
D(EDR(-1),2)	1.660985	0.584672	2.840886	0.0113
D(EDR(-2),2)	0.830799	0.388310	2.139524	0.0472
D(EDR(-3),2)	0.252020	0.180076	1.399524	0.1796
R-squared	0.810255	Mean dependent var		0.095238
Adjusted R-squared	0.776770	S.D. dependent var		5.492857
S.E. of regression	2.595221	Akaike info criterion		4.914864
Sum squared resid	114.4979	Schwarz criterion		5.113820
Log likelihood	-47.60607	Hannan-Quinn criter.		4.958043
Durbin-Watson stat	1.590256			